
ماذا تعرف عن ؟
البركست
Brexit
الخروج البريطاني
من الاتحاد الأوروبي
د. محمد صادق إسماعيل
العربي للنشر والتوزيع

ماذا تعرف عن البركست؟

Brexit

الخروج البريطاني من الاتحاد

الأوروبي

ماذا تعرف عن البركست؟

Brexit

د. محمد صادق إسماعيل

الطبعة الأولى: 2018

رقم الإيداع: 17524/2017

الترقيم الدولي: 9789773193638

الغلاف: آلاء هيكل

60 شارع القصر العيني 11451 - - القاهرة

ت 27954529 - 27921943 فاكس 27947566

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

إسماعيل, محمد صادق

ماذا تعرف عن البركست – Brexit / محمد صادق إسماعيل. – القاهرة: العربي

للنشر والتوزيع، 2017

ص؛ س. تدمك 9789773193638

1- الاتحاد الأوربي

2- التعاون الأوربي

أ- العنوان 940,55

في البداية

وسط كل ما تحظى به بريطانيا من مكاسب أتت من عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بقي ذلك الشعور البريطاني بالتفرد والرغبة في التميز وعدم الانتماء حاضرًا لدى البريطانيين، حتى أنك قد تسمعهم يطلقون على أوروبا لقب "القارة"، وتجد إعلانات وكالات السياحة في بريطانيا تشير إلى رحلات إلى "أوروبا"، وكأنما هم يقطنون قارة أخرى.

وبالتالي فقد أثارت زوبعة الاستفتاء حول مصير بريطانيا في الاتحاد الأوروبي كل هذا الغبار الذي شتت الرؤى ليس فقط حول مستقبل الاقتصاد البريطاني بل والاقتصاد الأوروبي، بل وصل الأمر إلى الجانب الآخر من الأطلسي مشوشًا على القرار الأمريكي حول محرك هام لعجلة الاقتصاد العالمي برمته ألا وهو الفائدة الأمريكية. وبالتالي فإن الأمر كان صادمًا خاصة أن بريطانيا تعد أحد الأعمدة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وخامس اقتصاد عالمي، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة نصيب الأسد من الاستثمارات الأوروبية المباشرة.

ويذكر التاريخ أن بريطانيا تمسكت على الدوام بمسافة فاصلة بينها وبين الدول الأوروبية كافة، حتى بعد الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي والذي جاء متأخرًا بعد رفض أولي. فعندما أعلن عن تأسيس الاتحاد الأوروبي في العام 1957 كتكتل اقتصادي، لم تكن بريطانيا من الدول المؤسسة لهذا الاتحاد، ولم تعدل عن موقفها سوى في العام 1973 أي بعد 16 سنة. وبعد عامين من الانضمام، جرى أول استفتاء على الخروج البريطاني من الاتحاد Brexit أول، لكن حينها رجحت كفة مؤيدي البقاء بـ 67% من الأصوات.

وعلى الرغم من البقاء، فإن الرغبة في الخروج ظلت تراود بريطانيا ولا أدل على ذلك من رفض لندن الانضمام إلى منطقة اليورو واعتماد العملة الأوروبية الموحدة، وتمسكها بعملتها الوطنية "الجنيه الإسترليني"، كما أن بريطانيا رفضت كذلك الدخول في اتفاق "شنجن" أو منطقة الحدود المفتوحة بين دول

أوروبا.

وقد مر الاتحاد الأوروبي بأزمات اقتصادية منذ الأزمة المالية العالمية 2009 التي ولدت أزمة منطقة اليورو، مرورًا بأزمة اللاجئين والتخبط الأوروبي في معالجتها، شكلت جميعها دفعة جديدة حركت رغبة الانفصال من جديد في وجدان كثير من البريطانيين بلغت طبقًا للاستفتاء أكثر من النصف.

أضف لذلك فإن الرغبة" الثقافية" ظلت أيضا هاجسا يلح على البريطانيين في ضرورة الإنفصال للحفاظ على الهوية التاريخية البريطانية، ذلك أن مسألة الهجرة المتنامية في اوروبا قد تدفع لتغير في النسيج الثقافي البريطاني والهوية التقليدية لبريطانيا وبالتالي اجتمعت كل تلك الامور "الملحة" لتحسم الخروج البرطاني من الاتحاد الأوروبي وتطرح تساؤلات جادة حول المستقبل سواء لبريطانيا أو للاتحاد الأوروبي.. إشكاليات عدة يسعى هذا الكتاب لطرحها بداية من الانضمام إلى الخروج وما يتبعه من تداعيات سواء على الاقتصاد البريطاني أو الأوروبي أو على المستقبل الذي قد يدفع دولًا أخرى لمحاكاة البيركست البريطاني والرغبة في التفرد بعيدًا عن التجمع الأوروبي الذي صار مستقبله غامضًا ما بين بداية التفكك أو إثبات القدرة على تجاوز الخروج البريطاني والبقاء صامدًا في ظل تواجد قوى اقتصادية ما زالت تتمسك بالعضوية الأوروبية.

والله من وراء القصد،

يناير 2018

للتواصل

Acs_235@yahoo.com

لمحة عن الاتحاد الأوروبي

لقد تمت صناعة الوحدة في الحالة الأوروبية، كما ذهب Jean Monnet، عبر صناعة الوعي بها مع البدايات المبكرة للحديث عن الوحدة الأوروبية والوعي الأوروبي. ووفق تعبير مونيت، فإن أوروبا لم توجد أبدًا، فليس انضمام دول كاملة السيادة للاجتماع في داخل هيئة هو الذي يصنع هويتها، يجب حقيقة خلق أوروبا. وهذا ربما ما حدث مع تجربة الوحدة الأوروبية التي صنعها بشر، وعرفت تحولات متعددة منذ انطلاق قطار الوحدة الأوروبية في سنة 1957 وأدت في النهاية إلى وجود كيان ما يسمي الاتحاد الأوروبي، وضع معاييره الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، ويسعى أيضًا لوضع معايير أوروبية موحدة في التعامل مع الأقطاب والدول الأخرى. وقد تميزت تلك المعايير بالمرونة والديناميكية، حيث تغيرت من مرحلة إلى أخرى، ومن عصر إلى ثانٍ دون أن تفقد جوهرها ودون أن تتحنط في أيقونات ساكنة. ومن ثم، يكون من المفيد الإشارة إلى الآليات الداخلية التي حكمت عمل هذا النموذج وتطوره والمحطات الرئيسية التي مر بها في الداخل والخارج، وأدت إلى تطور تجربته من مشروع تجاري إلى أهم تجربة توحد سياسي واقتصادي وإستراتيجي في القرن العشرين.

إن أهم ما ميز تجربة الوحدة الأوروبية أنها بدأت من أسفل، ووضعت أهدافًا متواضعة لم يتوقع كثير من المراقبين أن تكون هي الطريق نحو إنجاز الوحدة. فلم تبدأ بالتوقيع على اتفاقات وحدة بين عدد من الدول الأعضاء، ولم تطرح قضايا السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة كأهداف فورية للدول المنضمة للجماعة الأوروبية، إنما تركت التفاعلات الاختيارية بين دول الجماعة حول قضايا جزئية هي التي تقود الدول الأعضاء أو معظمها إلى خيار الاتحاد الذي ظل منذ البداية هدفًا وليس قانونًا جبريًا يفرض من أعلى أو بقرار سيادي.

وقد وعي المسؤولون الأوروبيون هذه القضايا منذ البداية. وعلى سبيل المثال، صرح وزير الخارجية الفرنسية الراحل روبرت شومان في 9 مايو 1950 بأن أوروبا لن تصنع دفعة واحدة، ولا ببناء تكتل موحد، إنما من خلال إنجازات واقعيــة، تخلــق أولًا تضــامن الــواقع، معتمـدًا علـى المنهج الوظيفي ولـيس الدستوري الذي يعتمد على دستور فيدرالي في بناء تجربة الوحدة الأوروبية. ويضيف المسؤول الفرنسي فكرة أخرى على قدر كبير من الأهمية، وذات دلالة، فيشير إلى أن الدول الأوروبية التي عادت لتحصل على سيادتها كاملة بعد الحرب العالمية الثانية لا يجب أن تتركها بصورة فورية لصالح وحدة فيدرالية أوروبية، إنما يجب أن تتعود الدول الأوروبية على التخلي الطوعي عن بعض جـوانب سيادتها فـي بعـض القضـايا، فـالمطلوب هو التقليص المتصاعد في التناقض بين الاندماج الأوروبي والدولة.

هذه الأفكار انعكست إلى حد كبير في مسار تجربة الوحدة الأوروبية، والتي أكدها كثير من السياسيين الأوروبيين في فترات زمنية مختلفة، وعبرت عن وعي كامل بتفاصيل الواقع المعاش، وجعلت التعامل مع هذا الواقع هو المدخل لإنجاز الأهداف الكبرى المتمثلة في الوحدة، بما يعني أن الغاية ظلت قيمة عليا يجب العمل علـى الوصـول إليـها عبـر حـل الإشكاليات الفرعيـة والجزئيـة لا تجاهلها لصالح عموميات وغايات كبري لا يوجد لها تجليات ملموسة في الواقع العملـي. ومـن ثـم، لـم يكـن غـريبًا أن تبـدأ رحلة الوحـدة الأوروبيـة من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في 18 أبريل سنة 1951 في العاصمة الفرنسية باريس. وكان الهدف هو تسهيل الاستثمار فـي هـذا المجـال، وتسـهيل حريـة حركـة رأس المال والعمالة التي تعمل في مجالي الفحم والصلب، لكي تعتاد الدول الأوروبية الثلاث التي وقعت على هذه الاتفاقية على فكرة الاستثمار المتبادل، وعلى الحركة الحرة لرأس المال. ولم تتطرق مطلقًا لأي اتفاقات اقتصادية مشتركة أو حتى لسوق واحدة تجمع الدول الأوروبية.

كما حافظت مسيرة الوحدة الأوروبية على هذه الروح عند توقيع الاتفاق الشهير الذي وقع في روما سنة 1957، والذي يعتبره الكثيرون البداية الحقيقية لتبلور مشروع الوحدة الأوروبية. فقد جاء بدوره ترجمة لاتفاق ما سمي بالمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، والذي سهل تبادل الخبرات والمعدات في مجال الطاقة النووية، وكان الغطاء الذي خرجت منه السوق الأوروبية المشتركة التي وقعت عليها ست دول أوروبية. وهكذا، عكس الانطلاق من التفاصيل المعاشة، رغبة في بناء تفاعلات وحدوية بين الشعوب الأوروبية، لا تكون حبيسة قرارات فوقية تصدر من أعلي، بقدر ما تحولت إلى ممارسة يومية تهدف إلى تحقيق هذه القيمة بالتراكم العملي، وعبر خلق قنوات شعبية ومؤسساتية تعمق من التفاعلات الأفقية بين الأوروبيين.

والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في تجربة الوحدة الأوروبية كان رئيسيًا، رغم أنه لم يكن العامل الوحيد. فقد حرصت التجربة على أن تؤسس نموذجًا أوروبيًا يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوروبية، دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة. فاحتجاجات المزارعين الفرنسيين أو صائدي الأسماك الدانمركيين على عدم وجود حماية لسلعهم في مواجهة المنافسة الأوروبية كانت متكررة وامتدت إلى معظم البلدان الأوروبية، التي حرصت على إيجاد حلول توافقية بين هذه المصالح المتباينة. ومرة أخرى، لم تتعالَ التجربة الأوروبية على هذه المشكلات، ولم تحاول أن تفرض لها حلولًا فوقية، إنما اعتبرتها جزءًا أساسيًا من التحديات التي تواجه مشروع الوحدة، وعملت بطرق مختلفة على حلها وإيجاد كثير من الحلول التوافقية لها.

إن تجربة الوحدة الأوروبية قد دلت على أن الوصول إلى الأهداف الكبرى لن يتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى، وأن شبكة التفاعلات الأفقية بين الشعوب والتي تحقق لهم جانبًا من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية، وتسمح باستقلالية العمل الأهلي وفاعليته، وتتيح له حرية الرأي والتعبير المستقل،

والقدرة على النقد، بما يعني أن أي انتقاد لدولة أوروبية جارة في ظل مناخ وطني يسمح بالنقد والتنوع لا يؤخذ بحساسية كما في حال غياب هذا المناخ.

كما تميزت تجربة الاتحاد الأوروبي بالحيوية والتجديد منذ انطلاق مشروع الوحدة الأوروبية في سنة 1957 وحتى الآن. كانت البداية في روما وتحديدًا في 25 مارس سنة 1957 حين وقعت ست دول أوروبية هي: فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج معاهدة لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

انضم إلى هذا البناء الجديد في سنة 1972 ثلاث دول أوروبية جديدة هي بريطانيا وأيرلندا والدانمارك، تلتها اليونان في سنة 1981، ثم أسبانيا والبرتغال في يناير سنة 1986، وأخيرًا جاء دور السويد والنمسا وفنلندا لينضموا في سنة 1993 إلى القافلة الأوروبية التي تحولت من جماعة إلى اتحاد، ليرتفع عدد الدول المشاركة من اثنتي عشرة دولة إلى خمس عشرة. وجاءت سنة 2004 لتمثل منعطفًا جديدًا في تاريخ الاتحاد الأوروبي حين ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس وعشرين دولة بانضمام كل من إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص التي قد تنضم مقسمة أو موحدة تبعًا لنتائج المفاوضات مع الشطر التركي.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من المعايير المؤسسية والتقنية المتفاوتة لقبول دول الشمال الأوروبي التي انضمت إلى مسيرته، كما وضع مجموعة من المعايير الاقتصادية والثقافية لضم دول الشرق الأوروبي، وأخرى أكثر تعقيدًا لاستيعاب تركيا، في ظل تصور إدماجي يحدد العلاقة بين دول الاتحاد والدول المرشحة للانضمام إليه. فبينما قبلت الجماعة الأوروبية في عضويتها، وفي فترة لم تتجاوز العام، طلبات العضوية التي قدمتها كل من السويد والنمسا وفنلندا من أوروبا الشمالية بالنظر إلى انسجامها مع المعايير التي وضعتها الجماعة الأوروبية لقبول الدول الجديدة، حيث قدمت النمسا ملف طلب العضوية في يوليو سنة 1989، ثم تبعتها كل من السويد وفنلندا في عامي

1991 و 1992 على التوالي. وبعد فحص تلك الملفات، أصدرت المفوضية الأوروبية عدة تقارير على مدار عام وافقت بعدها على انضمام الدول الثلاث، استنادًا إلى أن أوضاعها الاقتصادية تسمح لها بالانضمام الفوري إلى الاتحاد بعد انتهاء المفاوضات الثنائية بين المفوضية والدول الثلاث. كما يلاحظ من ناحية أخرى أن المحادثات التي أجريت بين الدول الثلاث وباقي دول الجماعة الأوروبية تركزت حول مسائل تقنية بالأساس، في ضوء انطباق المعايير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المطلوب استيفاؤها على تلك الدول. وعلى سبيل المثال، طلبت السويد مساعدات من أجل تحسين أوضاع منتجاتها الزراعية وحماية ثرواتها السمكية من مثيلاتها الأوروبية، دون أن تتطرق المفاوضات لأي شروط أخرى ذات طابع سياسي أو ثقافي كما هو جارٍ مع تركيا.

أما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية، فقد طرحت دول الاتحاد الأوروبي معايير أخرى ذات طابع اقتصادي أساسًا لدمج هذه الدول داخل الاتحاد من خلال ما عرف ببرنامج المشاركة مع بلدان أوروبا الوسطي والشرقية، والذي ضم بلغاريا والمجر وبولندا وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفاكيا، إضافة إلى بلدان البلطيق الثلاثة وسلوفنيا ومالطا وقبرص. وفي المقابل، رفضت دول الاتحاد الأوروبي في قمة سالونيك في 23 يونيو / حزيران 2003 تحديد جدول زمني لانضمام ألبانيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وصربيا، مؤكدة على أن الجدول الزمني المحدد هو مدى التزام هذه الدول بالإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة منها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد وضع الاتحاد الأوروبي فترة انتقالية طويلة لهذه البلدان العشرة، التي انضمت مؤخرًا إلي الاتحاد، تضمنت مساعدات اقتصادية مشروطة بتحديث هذه الدول لمؤسساتها وهياكلها الاقتصادية لكي تنسجم مع نظيرتها الأوروبية، كما طالبت دول الاتحاد بلدان الشرق الأوروبي بضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية عميقة في نظمها السياسية ومؤسساتها

الاقتصادية، خاصة أجهزتها المصرفية.

كما اعتبرت دول الاتحاد الـ 15 أن المعايير التي وضعتها لتوحيد أسعار محاصيلها الزراعية ومعدلات الإنتاج بعيدة تمامًا عن تلك التي تحكم بلدان شرق ووسط أوروبا خاصة وأن نسبة من يعملون في الزراعة في هذه البلدان أكبر بكثير من نسبتها داخل بلدان الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تقديم مساعدات كبيرة إلى تلك البلدان من أجل تطوير أدائها الاقتصادي وتحسين معدلات إنتاجها الزراعي من أجل تحويلها من دول مرشحة إلى دول أعضاء داخل الاتحاد. ولعل هذا ما ميز تجربة الاتحاد الأوروبي عن غيرها من تجارب كثير من التكتلات الكبرى في العالم حين وضع مساعداته لدول شرق ووسط أوروبا في إطار هدف سياسي وإستراتيجي محدد هو ضم هذه البلدان ودمجها داخل الاتحاد الأوروبي. وبمعنى آخر، لم تهدف تلك المساعدات إلى بناء الولاء السياسي أو التبعية لدولة أوروبية كبري، بقدر ما عكست رغبة دول الاتحاد في ضم تلك البلدان إلى مشروع أو طموح كبير يستند إلى تصور إدماجي في التفاعل مع هذه الدول، يركز على إنجاز سياسي واقتصادي محدد وإنشاء شبكة من التفاعلات الفرعية المعاشة، وليس عبر البدء بالوحدة ثم فرض المعايير الأوروبية على الدول التي تنضم إلى الاتحاد، أو مشاريع المساعدات الاقتصادية في كثير من دول العالم، كالتي تقدمها الولايات المتحدة وتشرطها غالبًا بتحالف سياسي وعسكري مع هذه الدولة أو تلك بصرف النظر عن طبيعة نظامها السياسي، أو كتلك التي ربطتها بمشاريع مفروضة بالإملاء أو بجبروت القوة العظمي كمشروع الشرق الأوسط الكبير للإصلاح السياسي في العالم العربي والشرق الأوسط.

وتظل مرونة المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي سببًا رئيسيًا وراء نجاح سياسته الاندماجية، ونجاحه في ضم عشرة بلدان أوروبية في عام 2004، حيث فرض عليها واجبات ومستوى معين من التطور الاقتصادي والديمقراطي

والاجتماعي، ولكنه أيضًا لا يحرمها من الحقوق، ومن تلقي المساعدات والدعم من أجل توسيع البيت الأوروبي الكبير. فقد طبق الاتحاد الأوروبي إستراتيجية المستويات المتعددة، التي ميزت بين الدول الأوروبية المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وبين دول جنوب المتوسط المرشحة للشراكة معه، وبالتالي، أو بالنتيجة، ميزت بشكل واضح بين الارتباط بالقيمة العليا التي تتضمن المعايير والشروط الأقصى في الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي وفق المعايير الأوروبية . بالمعني الثقافي والاقتصادي والسياسي . والتي يجب الالتزام بها من أجل الانضمام إلى عضوية الاتحاد كما حدث بالنسبة لبلدان وسط وشرق وجنوب أوروبا، والارتباط من خلال المستوي الأدنى والذي يضم البلدان المرشحة للشراكة مع أوروبا في جنوب المتوسط.

وتمثل تجربة دمج تركيا نموذجًا بارزًا للتعقيدات التي تواجه هذه الدولة ذات الثقافة الإسلامية والموقع الجغرافي المتاخم لأوروبا، والتي يمثل انضمامها تحديًا حقيقيًا لتجربة الاتحاد الأوروبي ليس من السهل حسمه. فجغرافيًا، هناك جزء صغير من تركيا يقع داخل القارة الأوروبية، وثقافيًا، فإن تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة والاستثنائية التي طبقت تحولًا ثقافيًا علمانيًا متشددًا من أعلى (تغيير أحرف الكتابة، علمانية متشددة في الفصل بين الدين والدولة). ومع ذلك، لا زالت تعاني وضعًا خاصًا يجعلها في مستوي أقل من جيرانها الأوروبيين الجنوبيين في مالطا وقبرص، ويضع أيضًا صعوبات أخرى أمام انضمامها إلى القطار الأوروبي، ولكنها تظل في إطار الصعوبة وليس الاستحالة. وقد وضعت أوروبا مجموعة من الشروط والمعايير أمام انضمام تركيا، تضمنت تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإجراء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية، وأخيرًا، إعطاء مزيد من الحقوق الثقافية والسياسية للأكراد وللأقليات العرقية كافة.

كانت كل من تركيا ومالطا وقبرص قد تقدمت في عام 1987 بطلبات رسمية للعضوية، غير أن معظم تقارير المفوضية الأوروبية قد أشارت منذ ديسمبر

1989 وحتى الإعلان الذي صدر عن قمة نيس الفرنسية في ديسمبر 2000، إلى أسباب ثقافية وسياسية واقتصادية تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولعل التقرير الذي صدر عن المفوضية الأوروبية في ديسمبر عام 1989 كان من أكثر التقارير إلحاحًا علي البعد الثقافي كسبب رئيسي وراء عدم قبول عضوية تركيا في الاتحاد، حيث أشار إلى أن السبب الرئيسي وراء عدم انضمام تركيا إلى الجماعة الأوروبية راجع إلى ثقافتها الإسلامية، وصعوبة دمج دولة يزيد عدد سكانها على (60) مليون نسمة وتعيش حالة فقر نسبي، بالإضافة إلى مخالفات الحكومة التركية لحقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات بشكل عام، والأقلية الكردية بشكل خاص.

غير أنه يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد خففت من معاييرها الثقافية في تقييمها لتركيا. ويمكن أن نعزو هذا التحول إلى تطور تعامل الدول الأوروبية مع المسلمين الأوروبيين وتحديدًا ميلاد ما عرف بالإسلام الأوروبي الذي مثل إحدى الخلفيات الفكرية والسياسية الرئيسية لمشروع دمج تركيا داخل الاتحاد الأوروبي، والذي نص عليه إعلان الألفية الثالثة لمؤتمر دول الاتحاد الأوروبي الذي عقد في مدينة هلسنكي في (10-11) ديسمبر 1999، وعاد وتكرر مع قمة نيس الفرنسية في ديسمبر 2000. وفي هذا السياق، أصبحت عملية دمج تركيا ذات الثقافة الإسلامية داخل دول الاتحاد الأوروبي أكثر انسجامًا مع محاولات دمج المسلمين الأوروبيين داخل المؤسسات المدنية والعلمانية الأوروبية.

وقد شكل سقوط حائط برلين في عام 1989 منعطفًا فاصلًا بين مرحلتين حاسمتين في تاريخ تطور القارة الأوروبية، حيث انتقل مشروع الوحدة الأوروبية من أجواء الحرب الباردة في ظل نظام القطبية الثنائية إلى أجواء النظام العالمي الجديد الذي يهيمن عليه القطب الأمريكي الواحد. هذا الانتقال عكس أيضًا انتقالًا موازيًا في مفردات النظام العالمي وفي شكل الصراعات الدولية، من عالم الصراع الأيديولوجي بين حتميات الماركسية وبرجماتية

الرأسمالية إلى عالم يحاول أن يكون واحدًا، ويحاول أيضًا طرح خطاب واحد يؤكد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في شمال العالم وجنوبه، وهو ما يعكس أهمية تجربة الوحدة الأوروبية التي شهدت منذ النصف الثاني من هـذا القـرن تحولـين رئيسـيين عبرا فـي الحقيقـة عـن ديناميكيـة التجربـة وحيويتها:

الأول: تعلق بنشأة تجربة الاتحاد الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فـي ظـل أجـواء الحـرب البـاردة التـي فرضـها النظـام الدولي ثنائي القطبيـة. ويلاحظ هنا أن التجربة الأوروبية قد حافظت علي وجودها وتأثيرها طوال تلـك الفتـرة، بـل نجحـت في استقطاب دول أوروبيـة جديدة، حيث ارتفعت عضوية الجماعة من ست دول إلى تسع دول.

الثاني: تعلق بقدرة البلدان الأوروبية علي التكيف مع التحولات التي شهدها العالم منذ الحرب الباردة وحتى بزوغ النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، فالاتحاد الأوروبي كان هو المشروع الأبرز في الكرة الأرضية الذي صمد في وجه التحولات التي شهدها العالم في العقد الأخير، ونجح ليس فقط في الاستمرار والتكيف معها وإنما أيضًا في التأثير فيها والانتقال السلس من التفاعل مع نظام القطبية الثنائية إلى نظام متعدد الأقطاب يهيمن عليه القطب الأمريكي.

وإذا كان من المؤكد أن بناء أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تم في ظل غطـاء ودعـم أمـريكي واضـح، بـدءًا مـن مشـروع مارشال الأمريكي (1948 - 1952) لإعادة بناء أوروبا اقتصاديًا، والذي أدى إلى ميلاد المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي في 16 أبريل 1948، ثم قيام الولايات المتحدة بتسليح ألمانيا الغربية تسليحًا محدودًا في أعقاب الحرب الكورية (1950 - 1953)، إلا أنه من الصعب القول إن هذا الدعم قد استمر بعد ظهور الجماعة الأوروبية منذ عـام 1957، أو فـي ظـل تجربـة الاتحـاد الأوروبـي بعـد عـام 1995. وجـاءت المحاولة الديجولية في فرنسا من أجل الاستقلال الأوروبي عن هذا الغطاء،

لتساهم في جعل مشروع الوحدة الأوروبية يحمل نغمات خاصة حتى لو ظل في إطار اللحن الأمريكي. كما حاولت أوروبا أن تبني صيغة ثالثة تتجاوز بها هيمنة القطب الأمريكي والسوفيتي علي السواء، لتتواكب مع ما جرى في كثير من بقاع العالم.

رغم أن تجربة الجماعة الأوروبية لم تكن في أي مرحلة من مراحلها تجربة اشتراكية، كما أنها لم تتبنَ قضايا العالم الثالث بشكل كامل وكلي، ولم تصل في تحفظ معظم أقطارها علي بعض السياسات الأمريكية في العالم - في فيتنام والشرق الأوسط ـ إلى حد التحالف مع القطب السوفيتي، إلا أن هذا لم يحل دون أن تكون مجمل السياسات الأوروبية أكثر انفتاحًا على بعض قضايا الجنوب وفي قلبه العالم العربي، من سياسات القطب الأمريكي.

وقد ترجمت دول الجماعة الأوروبية هذا الإرث ـ ربما باستثناء بريطاني غالب ـ في كثير من ممارساتها في الداخل والخارج، فأوروبا انتمت أيديولوجيًا للمعسكر الرأسمالي، ولكنه في كل الأحوال كان انتماء من نوع خاص حرص علي تقديم نموذج رأسمالي أكثر إنسانية وميلًا للعدالة الاجتماعية من نظيره الأمريكي دون أن يتقاطع في الوقت نفسه مع العقل البيروقراطي الذي قدمته الاشتراكية السوفيتية. وبمعنى آخر، يمكن القول إجمالًا إن تجربة الجماعة الأوروبية طوال مرحلة الحرب الباردة تميزت، من جانب، بانتمائها للمنظومة الدولية التي قادها القطب الأمريكي، ولكنها، من جانب آخر، لم تجعل هذا الانتماء مرادفًا لمسخها واختفاء خصوصية بنائها ونموذجها السياسي. وهذا ما أعطى للنموذج الأوروبي القدرة علي التكيف مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وأن يستمر في تطوره السياسي والاقتصادي وأيضًا في تأثيره الإستراتيجي كمشروع قطب دولي جديد قيد الإنشاء، حيث نجح الاتحاد الأوروبي في الانتقال من أجندة إستراتيجية قامت أساسًا علي كيفية مواجهة التهديد السوفيتي والتفاعل مع نظام عالمي ثنائي القطبية إلى بناء إستراتيجية جديدة للتفاعل مع تحديات عصر العولمة الجديد.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وغياب حلف وارسو إلى بروز مجموعتين من التحديات أمام تجربة الاتحاد الأوروبي. ترتبط الأولى ببنائه الداخلي، بينما ترتبط الثانية بامتداده الأوروبي. فقد حرصت أوروبا طوال العقد الماضي على ضمان ليس فقط نجاح تجربة الوحدة الألمانية، إنما أيضًا ضمان احتوائها داخل البيت الأوروبي، ووضع مسألة ضمان نجاح التحولات الاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية ضمن أولوياتها، وأخيرًا العمل علي بناء هوية أوروبية في مجال الدفاع والسياسة الخارجية. وتوازي مع ذلك تحديات أخرى نجحت أوروبا إلى حد كبير في اجتيازها، وهي تلك التي فرضتها اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية في 1992، وما تضمنته من نقاط جديدة ومهمة سواء تلك التي تتعلق منها بالعملة الأوروبية الموحدة أو بالحديث للمرة الأولى في تاريخ التجربة الأوروبية عن المواطن الأوروبي، إضافة إلى حرية التنقل والعمل لمواطني دول الاتحاد، وأخيرًا الصلاحيات الجديدة للبرلمان الأوروبي. وقد نجح الاتحاد الأوروبي في تحقيق كثير من أهدافه، ولكن هذا لا يعني أن معظم طموحاته قد تحققت، فما زال كثير منها يواجه تحديات كثيرة، منها تطوير مؤسساته نفسها التي بنيت بهدف تأسيس سوق مشتركة تضم ست دول فقط، أصبحت الآن بعد أكثر من أربعين عامًا مطالبة بتطوير سياسة دفاعية وخارجية موحدة.

خطوات الخروج البريطاني ورد الفعل الأوروبي

في إطار حملة رئيس الوزراء دافيد كاميرون الانتخابية، والتى نادت قوى معارضة من حزب المحافظين بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وعد بأنه حال نجاح حزبه، فإنه سيقوم بإجراء استفتاء حول هذا الموضوع، وهو ما نفذه بالفعل. وقد كانت استطلاعات الرأي السابقة على الاستفتاء بما في ذلك حملة دافيد كاميرون حينئذ تشير إلى الاتجاه الغالب للبقاء في الاتحاد الأوروبي، بينما كانت المفاجأة له ولجميع المهتمين والمتابعين للموضوع بأن النتيجة الإجمالية كانت في صالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة تقترب من 52%، حيث إن هذه النتيجة كانت صدمة لرئيس الوزراء الذي كان يقامر على البقاء في الاتحاد، وبالتالي لم يكن أمامه من خيار إلا إعلان استقالته من رئاسة الوزراء وبقاءه في منصبه إلى حين عقد مؤتمر حزب المحافظين في أكتوبر 2016 (عاد وقدم الموعد إلى 9 سبتمبر 2016 في ضوء ضغوط الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي التي دعت إلى إسراع بريطانيا بإجراءات خروجها من الاتحاد وفقًا للمادة 50 من معاهدة لشبونة)، وذلك حتى يقرر الحزب خليفته لتولي رئاسة الوزراء (وهو ما تم بالفعل حيث انتخبت تيرزا ماي رئيسة للوزراء في 13 يوليو 2016).

وقد أدلى البريطانيون في 23 يونيو / حزيران 2016 بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي في استفتاءٍ دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون. وشارك في الاستفتاء 46,501,241 مليون ناخبًا، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 51.9 في المئة (17,410,742 مليون) مقابل 48.1 في المئة (16,141,241 مليون) لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي. وقد لوحظ من خلال دراسة السلوك التصويتي للبريطانيين وجود انقسامٍ "جيلي" بين الشباب الذين صوتوا للبقاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة 73 في المئة في الفئة العمرية (18 - 24 سنة) وبين الفئة العمرية الأكبر سنًا (55 -

64 سنة) التي صوتت للخروج بنسبة 57 في المئة.

وقد أحدثت نتيجة الاستفتاء البريطاني زلزالًا ضخمًا ليس فقط في بريطانيا، حيث أعربت حكومة إسكتلندا وأيرلاندا الشمالية عن رغبتيهما في البقاء في الاتحاد، و هو ما أعرب عنه أيضًا سكان العاصمة لندن، وإنما هناك انعكاسات أخرى في دول الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفعت أصوات أحزاب اليمين في عدد من تلك الدول مطالبة باستفتاءات مماثلة.

كما كان لهذا الزلزال تبعات على آراء بورصات العالم وأسعار العملات والتي وصلت إلى طوكيو شرقًا وسان فرانسيسكو غربًا، وكذلك نصف الكرة الجنوبي من الأرجنتين إلى جنوب أفريقيا إضافة إلى أستراليا ونيوزلندا.

إن التركيز فيما يتعلق بنتيجة الاستفتاء بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن مناقشته من جانبيين: تأثير هذا الخروج على الاتحاد الأوروبي ككل، وتأثيراته على علاقات مصر ببريطانيا. وفي هذا الصدد يمكن القول إن هذا الخروج هو أمر غير مسبوق، ويتم طبقًا للمادة 50 من اتفاقية لشبونة، والتي بموجبها تقوم الدولة الطرف بإخطار المجلس الأوروبي بقرار خروجها، على أن يتم الخروج في غضون سنتين من تاريخ الإخطار، إلا إذا وافق أعضاء المجلس الأوروبي بالإجماع على تمديد هذه المدة. وخلال تلك الفترة، يقوم المجلس الأوروبي بإصدار قواعد استرشادية تحدد موقف الاتحاد من المفاوضات، وبالتالي فإن خروج بريطانيا لا يعني انقطاع كل علاقاتها بالاتحاد الأوروبي، ولكن يتم صياغة أساس قانوني جديد، وخاصة للاتفاقيات التجارية والقواعد المنظمة للتصدير والاستيراد والإجراءات الجمركية وحركات المسافرين من الجانبين بالإضافة إلى المعايير التقليدية المتعلقة بالبيئة والصحة وغيرها.

ويقوم المجلس الأوروبي بعرض مشروع الاتفاق، الذي يتم التفاوض حوله مع بريطانيا، على البرلمان الأوروبي للتصويت عليه، يعقبه تصويت البرلمانات

الوطنية للدول الأعضاء. وأنه إلى حين خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تظل قوانين هذا الأخير سارية على الأولى، ولكنها لن تشارك في المناقشات الداخلية ولا حتى في القرارات التي تتعلق بخروجها من الاتحاد الأوروبي.

ولا شك أن خروج بريطانيا له تداعياته على الاتحاد الأوروبي، خصوصًا وأن بريطانيا تساهم بـ 1/5 ميزانية الاتحاد الأوروبي، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا. ويصنف الاقتصاد البريطاني بأنه الاقتصاد الخامس عالميًا. وأن كل السيناريوهات تظل في حيز النظريات المتوقعة، وهذا يرجع إلى أنه لا توجد سوابق لمثل هذا الخروج نستطيع أن نقيس عليها.

ولا شك أن كل التقديرات تقطع بأن السبب الرئيسي لخروج الاستفتاء بهذه النتيجة هو قضية الهجرة واللجوء، بأنها مارست تأثيرًا مباشرًا في هذا الشأن، ذلك أن لبريطانيا وضعية خاصة داخل الاتحاد الأوروبي، فهي ليست عضوًا في منطقة اليورو ولا في منطقة الشنجن.

ولا شك أن من يقف وراء خيار الخروج من الاتحاد هو حزب المحافظين البريطاني، فهذا الحزب برئاسة كاميرون وعد أنه سيعيد التفاوض على شروط عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي قبل عقد استفتاء بحلول عام 2017.

وكان يعارض هذا القرار عدة أحزاب ومؤسسات بريطانية، أبرزها حزب الديمقراطيين الأحرار المعارض، حيث نقل عن زعيمه "نيك كليج" القول: "الاقتصاد البريطاني قد يؤذي نفسه إذا انفصلت بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، وأن الخطوة قد تهدد تعافي الاقتصاد". واتهم كليج أن الكثير من أعضاء حزب المحافظين وحزب الاستقلال البريطاني بأنهم يسعون إلى فصل إنجلترا عن أكبر سوق في العالم.

على المستوى الشعبي، بقيت مؤشرات استطلاعات الرأي ترجح بفارق بسيط رفض الخروج من الاتحاد الأوروبي، باستثناء استطلاع نوفمبر 2012 الذي سجل العدد القياسي للراغبين في الخروج من الاتحاد، إذ بلغ 56% ممن شملهم

الاستطلاع، ثم جاء الاستطلاع الأخير لتغلب موافقة البريطانيين على الخروج من الاتحاد الأوروبي، إذ أظهر هذا الاستطلاع أن 51% ممن شملهم الاستطلاع يرغبون في ترك الاتحاد الأوروبي، بينما أبدى 49% رغبتهم في البقاء (أجرته مؤسسة «سيرفيشن»).

وفي ظل إصرار بريطانيا على انتزاع ضمانات بعدم تغول سلطة الاتحاد الأوروبي في الشؤون البريطانية، يبقى الأوروبيون غير مستعدين للتوصل إلى تسوية حول كل المطالب البريطانية، خاصة المعاهدات الأوروبية المتعلقة بحرية الحركة التي تعتبر واحدة من أهم ركائز الاتحاد. وفي هذا الصدد، توقعت منظمة "برتلسمان ستيفتونج" البحثية الألمانية ثلاثة سيناريوهات لعام 2030 في حال خروج بريطانيا من مظلة الاتحاد الأوروبي. حيث خلصت دراسة "برتلسمان ستيفتونج" إلى أن السيناريو الأفضل أنه في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2018، ستتمكن بريطانيا في أفضل الأحوال من الفوز بوضع مشابه لسويسرا واتفاقية تجارة مع شركائها السابقين في الاتحاد الأوروبي.

أما السيناريو الأسوأ، فهو أن بريطانيا ستفقد اتفاقيات التجارة الحرة، حيث ستبلغ الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بين 0.6 % و3% وسيكلف هذا السيناريو الأسوأ اقتصاد المملكة المتحدة 224 مليار جنيه إسترليني حسب ما جاء في الدراسة.

لقد صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في قرار تاريخي ستكون له تداعيات على الاتحاد نفسه وعلى السياسة البريطانية الداخلية، وذلك بعد 43 عامًا من العضوية. حيث جاءت الأخبار لتؤكد أن 51.9% من الناخبين البريطانيين كان مع خروج بريطانيا من الاتحاد، مقابل 48.1% عبروا عن تأييدهم للبقاء فيه، وفق النتائج النهائية التي أعلنتها اللجنة الانتخابية.

وكان للنتائج الأولية انعكاس سلبي على الجنيه الإسترليني – العملة البريطانية

التاريخية - الذي تراجع إلى أدنى مستوياته أمام الدولار منذ العام 1985، فيما هوى الجنيه أكثر من 14% أمام العملة اليابانية. وإبان ذلك، تعالت أصوات أخرى تطالب كذلك بخروج آخر حيث دعا الزعيم الهولندي المعارض للهجرة، خيرت فيلدرز، إلى استفتاء على عضوية هولندا في الاتحاد الأوروبي بعد أن صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد المؤلف من 28 دولة.

بينما كانت هناك أصوات أخرى معارضة لهذا الخروج حيث صرح وزير الخارجية الفرنسي السابق جان مارك آيرولت، في تغريدة على موقع تويتر، أن فرنسا تشعر بالأسف لتصويت البريطانيين مع خروج بلدهم من الاتحاد الأوروبي، داعيًا أوروبا إلى "التحرك" من أجل "استعادة ثقة الشعوب". وقال آيرولت في أول رد فعل فرنسي على الاستفتاء البريطاني إن: "أوروبا مستمرة لكن عليها التحرك واستعادة ثقة الشعوب. إنه أمر ملح"، مضيفًا أنه: "حزين من أجل المملكة المتحدة".

كذلك دعا حزب الجبهة الوطنية اليميني في فرنسا إلى إجراء استفتاء على عضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي بعدما صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد. وقال فلوريان فيليبو نائب رئيس الحزب في تغريدة على تويتر: "حرية الشعوب تفوز دومًا في النهاية"، ودأب حزب الجبهة الوطنية على الدعوة لخروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي، وحقق نتائج جيدة في انتخابات أجريت أخيرًا.

كما اعتبر وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، أن تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد يمثل يومًا حزينًا لأوروبا. ونقلت وزارة الخارجية الألمانية عن شتاينماير عن قوله: "الأنباء الواردة من بريطانيا صادمة.. يبدو أنه يوم حزين لأوروبا وبريطانيا". وأشار إلى أن على الزعماء الأوروبيين أن يعملوا للحفاظ على تماسك أوروبا بعد خروج بريطانيا.

كما اعتبر رئيس وزراء المجر، فيكتور أوربان، أن تأييد البريطانيين للخروج من

الاتحاد الأوروبي يظهر أن على بروكسل أن تستمع لصوت الشعوب وتقدم حلولًا ملائمة للقضايا المهمة مثل قضية الهجرة. ذلك أن الشعب البريطاني لم يكن راضيًا عن سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء أزمة الهجرة.

ودعا رئيس الوزراء البلجيكي، شارل ميشيل، إلى اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي لإعادة تأكيد التزامهم حيال الاتحاد، بينما اعتبرت رئيسة وزراء النرويج أن التكتل يجب أن يقر أن كثيرًا من المواطنين في بريطانيا والاتحاد غير راضين عن الاتجاه الذي تسلكه القارة.

بدوره، أعلن وزير الخارجية الإيطالي، باولو جنتيلوني، أن تأييد البريطانيين للخروج من الاتحاد الأوروبي لا بد وأن يدفع أوروبا سريعًا لإجراء تغييرات لتعزيز مستقبل التكتل. ذلك أنه على المستوى السياسي إنها لحظة لا يسعنا فيها أن نقف مكتوفي الأيدي. قرار الناخبين البريطانيين لا بد وأن يكون دعوة إلى الصحوة، مضيفًا أنه: "من واجبنا أن نكون صرحاء مع المواطنين الأوروبيين والأسواق. إنها لحظة عصيبة للغاية على الاتحاد الأوروبي".

من ناحيته، استبعد المستشار النمساوي، كريستيان كيرن، أن يكون لتصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي "أثر الدومينو" على باقي الدول الأعضاء، مؤكدًا أن بلاده لن تقدم على مثل هذه الخطوة. وقال كيرن: "لا أخشى أثر الدومينو"، مشيرًا إلى أن "أوروبا ستخسر مكانتها وأهميتها في العالم بسبب خطوة بريطانيا. كما أننا سنشعر بالآثار الاقتصادية طويلة المدى لبعض الوقت".

وأكد رئيس الوزراء الإسباني، ماريانو راخوي، أنه يتعين إصلاح الاتحاد الأوروبي بعد تأييد البريطانيين لخروج بلدهم منه على أن ينصب التركيز على النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والاندماج بشكل أكبر، في حين وصف نظيره السويدي، ستيفان لوفين، نتيجة الاستفتاء بأنها "نداء للاستيقاظ".

وبالتالي يمكن القول إن بريطانيا قد بدأت بالفعل طريق مغادرة الاتحاد

الأوروبي وذلك بعدما أزال البرلمان أول عقبة تشريعية أمام عملية الخروج، بتصويت غالبية النواب على قانون تقدمت به حكومة تيريزا ماي فتح الطريق أمام الحكومة لتفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة في مارس 2017 لبدء مفاوضات الخروج رسميًا مع الاتحاد الأوروبي.

ومع أن القرار أجيز بغالبية 498 صوتًا مقابل 114، إلا أن هذا لا يخفي حجم الخلافات والتخوفات داخل البرلمان. فغالبية أعضاء البرلمان لم تدعم الخروج من أوروبا أصلًا، وسعت خلال الاستفتاء في يونيو / حزيران 2016 لإقناع الناخبين التصويت بالبقاء. وعكست الأجواء في البرلمان حالة الانقسام وسط الطبقة السياسية وصعوبة اللحظة بالنسبة للكثيرين خاصة الذين دعموا المشروع الأوروبي منذ البداية وبينهم النائب في حزب المحافظين كينث كلارك الذي دافع بقوة عن قيم المشروع الأوروبي وما قدمه للعالم خلال الخمسين عامًا الماضية ودور بريطانيا فيه، مستسلمًا بقلب ثقيل لامتثال البرلمان لنتيجة التصويت الشعبي.

وكان على حكومة ماي تقديم قانون آخر أمام البرلمان أكثر تفصيلًا حول ملامح وأهداف واستراتيجيات مفاوضات الخروج، وذلك بعدما قضت المحكمة الدستورية البريطانية أن البرلمان، وليس الحكومة له سيادة تمرير كل ما له علاقة بمسار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وقد حضرت ماي تصويت البرلمان وسط وزرائها المتحمسين للخروج من الاتحاد، لكنها بالكاد كانت لحظة انتصار. فقد كان هناك الآلاف من ساعات المفاوضات الشاقة والعشرات من القوانين التي يكون على البرلمان تغييرها، وتعقيدات قانونية وسياسية واقتصادية. وليس من المعروف كيف يؤثر كل ذلك على بريطانيا وأوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية.

ذلك أن بريطانيا تحتاج إلى بناء علاقات تجارية بديلة تحل محل السوق الأوروبي الموحد الذي قررت حكومة ماي الخروج منه لأن البقاء داخله يعني

استمرار تدفق الهجرة. وفي محاولاتها إيجاد بديل تجاري، سارعت ماي إلى أمريكا للقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وإلى تركيا للقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

لكن النتائج داخليًا كانت مكلفة بالنسبة لها. فالبرلمان البريطاني أعلن أنه يناقش رسميًا عريضة وقع عليها نحو مليوني شخص تطالب بإلغاء زيارة ترامب إلى بريطانيا أو تخفيض درجتها من زيارة دولة إلى زيارة عادية بسبب قراره منع مواطني سبع دول إسلامية من دخول أمريكا لدواعٍ أمنية. فيما وجهت المنظمات الإنسانية والحقوقية البريطانية انتقادات حادة لرئيسة الوزراء بسبب مساعيها للتقارب مع أردوغان برغم التدهور الحاد فى أوضاع حقوق الإنسان في تركيا.

لكن رئيسة الوزراء البريطانية ماي تسير على حبل مشدود، فهي من ناحية لا تريد علاقات تحالف مثيرة للجدل، لكنها من ناحية أخرى تحتاج إلى إيجاد بدائل للسوق الأوروبي. ومع أنها لا شك تشعر بالارتياح للاقتراب من ترامب أكثر من اللازم في ضوء شعبيته الضعيفة بريطانيًا وأوروبيًا، ولا تريد أن تبدو بكونها الحليف لأمريكا ترامب، إلا أنها تريد وعوده لتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين بمجرد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

كما تفضل ماي أن تظل بريطانيا الشريك الأول لأمريكا سياسيًا واستراتيجيًا، لكنها تريد أن تبقى على مسافة من واشنطن بسبب التباينات في عدد من القضايا من بينها العلاقة مع روسيا والاتفاق النووي الإيراني وقضايا المناخ والتجارة الحرة. ومع أن تيريزا ماي لديها الكثير من الانتقادات لمشروع الوحدة الأوروبية، لكنها لا تريد أن توضع فى سلة واحدة مع ترامب الذي وصف الاتحاد الأوروبي بأنه قاطرة للطموحات الألمانية. فخلال إعلانها لاستراتيجية الخروج من أوروبا قالت: "نريد أن ينجح الاتحاد الأوروبي ونريد لدوله الرخاء والازدهار"، فيما توقع ترامب أن تقضي الموجة الشعبوية على المشروع الأوروبي كله. بعبارة أخرى، تحتاج بريطانيا إلى دعم إدارة ترامب، لكنها لن

تثق فيه 100%. لكن وبرغم الخلافات والاختلافات، هناك مشتركات بين ترامب وماي. فشعار ترامب الأساسي "أمريكا أولًا" الذي شكل حجر الأساس في حملته الانتخابية وأوصله للرئاسة لا يعادله عالميًا إلا "بريطانيا أولًا"، المبدأ الذي قاد بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي لتطبيق سياسات تتواءم مع مصالحها الوطنية فيما يتعلق بالهجرة والقوانين والحدود. لقاءات تيريزا ماي إذن مع الأعضاء الجمهوريين في الكونجرس الأمريكي، ومحادثاتها في واشنطن مع ترامب كانت ربما واحدة من أغرب لقاءات القمة بين مسؤولى الدولتين، بأولوياتهما المتناقضة ورؤيتهما المتضاربة.

ذلك أن ماي توجهت إلى أمريكا وسط تحذيرات بريطانية من أن تقدم تنازلات سياسية أكثر من اللازم مع الرئيس الأمريكي الجديد، ومطالب أن تتحدث معه بصراحة حول مخاوف لندن من خطابه حول الانعزالية، والمهاجرين، والنساء، والأقليات، وحديثه عن «الإسلاموفوبيا». وهذه لغة نادرًا جدًا ما استخدمت في بريطانيا ضد رئيس أمريكي. إلا أنها عادت لتجد عاصفة في انتظارها، ومظاهرات من لندن إلى مانشستر، وعريضة مليونية، وانتقادات حادة بسبب ما اعتبره الكثيرين فشلها الذريع في إدانة قرار ترامب منع دخول المسلمين من 7 دول شرق أوسطية وفشلها إجمالًا في التعبير عن الاختلافات بين لندن وواشنطن في الكثير من القضايا بالصراحة التي يعبر بها مثلًا قادة فرنسا وألمانيا عن تلك الانتقادات.

وفي ذلك، يقول مالكوم ريفكند وزير الخارجية البريطاني السابق وأحد أبرز وجوه حزب المحافظين الحاكم إن هناك الكثير من البريطانيين متوترين وقلقين جدًا من دونالد ترامب كرئيس لأمريكا... "أنا واحد منهم ولا أتردد في الإفصاح عن هذا". فبريطانيا العظمى لا تريد أن يجبرها الخروج من الاتحاد الأوروبي على الصمت على ما تقوم به أمريكا "مخافة إغضابها".

وفي أول يوم له في البيت الأبيض، أعاد ترامب تمثال رئيس الوزراء البريطاني الراحل ونيستون تشرشل للمكتب البيضاوي بعدما كان الرئيس السابق باراك

أوباما وضعه في غرفة أخرى، ليضع تمثال لمارتن لوثر كينج مكانه، وذلك في إشارة إلى تثمين ترامب للعلاقة الخاصة مع لندن، لكن ثقة البريطانيين فيه هشة، وإعجابهم به محدود والكثيرون يتوقعون "طريقًا صعبًا مليئًا بالمطبات في العلاقات عبر الأطلسي بسبب صعوبة التنبؤ بمواقف ترامب وميله للمواجهة. وبقدر ما تحتاج ماي تطمينات ترامب، بقدر ما تدرك أنها لا تستطيع التقرب أكثر من اللازم، فهذا قد يساء فهمه في بروكسل وقد يترتب عليه تشدد أوروبي فى مفاوضات الخروج من الاتحاد.

نظرة على العلاقات البريطانية – الأوروبية

لقد تميزت العلاقة البريطانية - الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي بحالة يمكن وصفها بـ"عدم الارتياح المتبادل"، القائمة على تاريخٍ طويلٍ من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد؛ ألمانيا وفرنسا. ولم تكن بريطانيا متحمسة يومًا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي؛ إذ لم تكن بين الدول الست التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورج)، بل نأت بنفسها عنها، وتأخر انضمامها إليها حتى عام 1973 بعد أن عارضت فرنسا طلب انتسابها مرتين. كما عرقل الموقف البريطاني استكمال الاندماج الأوروبي في عدة مناسبات، ولطالما اعتبرت بريطانيا نفسها، ولا سيما المحافظين فيها، دولةً أطلسيةً أكثر منها أوروبية، متخذة سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قربًا من الولايات المتحدة. لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية واقتصادية من خلال الانضمام للنادي الأوروبي من ناحية، والاستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع هيمنة فرنسية - ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي، من ناحية أخرى.

ومنذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت المؤسِّسة للاتحاد الأوروبي عام 1992، تعالت في بريطانيا أصواتٌ تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الضغوط التي مورست على رؤساء الحكومات البريطانية المتعاقبين خلال العقدين الماضيين لتنظيم استفتاءٍ حول عضوية بريطانيا في الاتحاد، فإن أحدًا لم يرضخ لهذا الطلب. ووقع التحول الجوهري عندما عاد المحافظون إلى الحكم بعد غياب استمر 13 عامًا، إذ طرحت حكومة رئيس الوزراء الجديد حينها، ديفيد كاميرون، في عام 2010 فكرة الاستفتاء المعطَّل، فقد وعد بأن أي اتفاقية أوروبية تعطي سلطات أكبر لبروكسل على حساب

الدول الأعضاء يجب أن يتم التصديق عليها من خلال التصويت أو استفتاء شعبي. ومع بداية عام 2013، ذهب كاميرون خطوة أبعد عندما أعلن عزم حكومته إجراء استفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وعندما وعد كاميرون بإجراء استفتاء حول عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي، بدا واثقًا من قدرة حكومته على إقناع البريطانيين باختيار البقاء، إلا أن جملة عوامل تفاعلت خلال السنوات الأخيرة وأدت إلى نتائج مغايرة. فقضية الهجرة واللجوء واستئثار قوة العمل القادمة من دول أوروبا الشرقية الأعضاء بفرص عمل البريطانيين، فضلًا عن صعود قوى اليمين، كلها أدت دورًا رئيسًا في دفع جزءٍ كبيرٍ من البريطانيين إلى التصويت لمصلحة العزلة والانكفاء.

وقد مثلت نتائج الاستفتاء صدمةً بالنسبة إلى الكثيرين، وبدأت تداعيات الخروج تتفاعل على المستوى الاقتصادي فور صدور النتائج؛ إذ فقدت العملة البريطانية أكثر من 10% من قيمتها خلال يوم واحد، بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية، خاصة بورصة لندن، حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء.

وتراوحت التوقعات بين احتمال حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات المزدهر في لندن، واحتمال انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى باريس أو إلى فرانكفورت، حيث مقر البنك المركزي الأوروبي، فضلًا عن مسارعة وكالات التصنيف العالمية إلى إعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا. ويمكن توقع التأثير السلبي المحتمل في الاقتصاد البريطاني نتيجة قرار الخروج أكثر إذا عرفنا أن الاتحاد الأوروبي يعد شريك بريطانيا التجاري الأول؛ إذ بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام 2015 ما نسبته 44 في المئة من إجمالي صادراتها، علمًا أن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الاتحاد الأوروبي، ولا يبدو أن ثمة مصلحة له بالتنازل عن ذلك حتى بعد

الانفصال.

ومن المتوقع أيضًا أن تكون هناك تداعيات كبيرة متعلقة بحُرية تنقل الرعايا البريطانيين داخل الاتحاد الأوروبي، إذ يوجد نحو 1.26 مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية بينها إسبانيا (381 ألف) وأيرلندا (253 ألف) وفرنسا (172 ألف) وألمانيا (96.9 ألف) وإيطاليا (72.23 ألف). كما كانت عضوية الاتحاد الأوروبي تمكن المواطن البريطاني من التنقل بحرية والعمل داخل دول الاتحاد الأوروبي من دون الحاجة إلى تصريحٍ خاص، أما الآن فسوف يحتاج إلى تأشيرة دخولٍ لزيارتها، بالإضافة إلى تكبد أعباء مالية إضافية للسفر. وفضلًا عن ذلك، هناك شكوك وتساؤلات حول مصير عددٍ كبيرٍ من الموظفين البريطانيين الذين يعملون في مؤسسات أوروبية، وعلى وجه الخصوص في بروكسل.

كما قد يقود خروج بريطانيا إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها، فربما تقوم إسبانيا بإغلاق حدودها مع جبل طارق الذي تبلغ مساحته 6 كيلومترات، والملتصق بإقليم الأندلس حيث يعيش 33 ألف بريطاني. وفي الشمال، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة حدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا؛ ما يؤثر في حركة الأفراد. وقد بدأت الشكوك تتنامى حول مستقبل المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء دولة موحدة بعد أن تعالت أصوات تطالب بإعادة طرح مسألة استقلال إسكتلندا؛ إذ يسعى دعاة استقلالها إلى بقائها عضوًا في الاتحاد الأوروبي. وقد جاء التوجه هذا عبر رئيسة وزراء إسكتلندا نيكولا سترجن التي رأت أن تنظيم استفتاء جديد حول استقلال إسكتلندا بات مرجحًا جدًا؛ لأنها لا تريد أن يصبح الإسكتلنديون خارج الاتحاد الأوروبي رغمًا عنهم بوصف أكثريتهم صوتت لمصلحة البقاء فيه.

هذه التداعيات سوف تدفع بريطانيا للبحث عن بدائل لممارسة تأثيرها في الساحة الدولية، ولا سيما في حلف شمال الأطلسي والدول الصناعية السبع الكبرى، وبخاصة بعد أن خرجت روسيا منها.

أما تداعيات خروج بريطانيا على مستوى الاتحاد الأوروبي، فيُرجح أن تكون كبيرة أيضًا على الرغم من محاولات احتوائها، فمع خروجها سيفقد الاتحاد الأوروبي 12.5 في المئة من سكانه وقرابة 15 في المئة من قوة اقتصاده، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي. أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، فإن خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد؛ إذ إن خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 73 مقعدًا في البرلمان الأوروبي (8.5 في المئة من الوزن النسبي للتصويت)؛ ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى تغيّرٍ في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلًا أكبر في مؤسسات الاتحاد في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا).

كما أن غياب بريطانيا كدولةٍ غير عضو في منطقة اليورو سيغيّر من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (19 دولة) والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (8 دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركًا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.

ومن الناحية الاستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني - الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية. كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا). إنّ هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود.

وبعد قرار بريطانيا مغادرة الاتحاد الأوروبي، يمكن الحديث عن سيناريوهات

محتملة لتحديد العلاقة بين الطرفين، ويمكن التوصل إليها لتنظيم عملية خروج بريطانيا. يتمثل السيناريو الأول فيما يعرف بالخيار النرويجي؛ بمعنى أن تغادر بريطانيا النادي الأوروبي مع بقائها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ ما يمنحها حق الانضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة، ولكن مع تحريرها من قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسات الزراعية ومسائل العدالة والشؤون الداخلية وغيرها.

السيناريو الثاني يتمثل بالنموذج السويسري؛ فسويسرا ليست عضوًا في الاتحاد الأوروبي، ولكنها تتفاوض معه على اتفاقيات تجارية على أساس قطاعي، أي أن تحظى بحق الدخول المباشر إلى السوق الأوروبية الموحدة من خلال اتفاقيات ثنائية متنوعة. لكنّ هذا السيناريو يعني أن تضطر بريطانيا إلى إعادة التفاوض على اتفاقيات ثنائية متعددة مع الاتحاد الأوروبي على غرار سويسرا التي فاوضت الاتحاد على مدى تسع سنوات لتوقيع 120 اتفاقية تضمن لها الدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي وتشارك بشكل كامل في السوق الموحدة مقابل تطبيق داخلي لقواعد الاتحاد الأوروبي.

السيناريو الثالث، وهو الأقل ترجيحًا، هو النموذج التركي، بحيث تبرم بريطانيا اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي من دون السماح لمواطنيها التنقّل بحرية داخل الاتحاد الأوروبي.

لقد وضع قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي مستقبل نموذج الاندماج الدولي موضع تساؤل كبير، إذ كان الاتحاد يوصف حتى وقت قريب بالأكثر نجاحًا. كما وضع صنّاع القرار والمؤسسات الأوروبية أمام واقع جديد يتطلب إعادة النظر في أسباب تراجع الحماس لفكرة الاندماج الأوروبية والعودة للاحتماء بالدولة الوطنية التي يبدو أن البعض بالغ في توقّع قدرة أوروبا على تجاوزها والانتقال نحو هوية أوروبية فوق- وطنية تمثل مدخلًا للتغلب على كثيرٍ من التحديات والصراعات التي واجهتها على مدى قرون. سوف تواجه بريطانيا في المستقبل مشكلة تعريف هويتها من جديد؛ فليست العودة لهوية

بريطانيا ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي ممكنة، ولا سيما مع الأسئلة التي تثيرها إسكتلندا وأيرلندا الشمالية، وإذا لم تنجح في إعادة صوغ هويتها، فقد تجد نفسها في مواجهة تهديدات فعلية لكيانها كمملكة متحدة. كما أنّ الانقسام بين العمال والمحافظين قد لا يبقى الانقسام السياسي الوحيد، إذ أظهر الاستفتاء وجود انقسامات على أسس جديدة، ليس الاستقطاب الجيلي أقلها أهمية.

رؤية الاقتصاديين للخروج البريطاني

وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فالتصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيتسبب في تراجع الاقتصاد البريطاني بنسبة 5 بالمئة بحلول 2019، مقارنة بالتصويت لصالح البقاء داخل الاتحاد. وقال الصندوق في تقريره على المدى القصير، قد تكون الشكوك الناتجة عن المرور بعملية الخروج المعقدة وغير المختبرة مضرة للاستثمار والاستهلاك وسوق العمل في بريطانيا.

ووفقًا لبحث أجرته مجموعة عمل كونفيدرالية الصناعة البريطانية "سي بي إي"، فتصويت بريطانيا لصالح ترك الاتحاد الأوروبي قد يكلف الاقتصاد 100 مليار جنيه (137 مليار دولار أمريكي) وفقدان 950 ألف فرصة عمل بحلول عام 2020. وفي افتتاحية مكتوبة لصحيفة الجارديان المنشورة يوم الإثنين، قال الملياردير جورج سوروس إن مغادرة بريطانيا للاتحاد البريطاني سيكون له عواقب كارثية على الاقتصاد الأوروبي.

واستخدم سوروس بيانات من بنك إنجلترا ومعهد الدراسات المالية وصندوق النقد الدولي قدرت بأن العواقب الاقتصادية طويلة المدى لخروج بريطانيا ستقلل دخل الأسرة السنوي من 3 آلاف إلى 5 آلاف جنيه أسترليني (حوالي 4110 إلى 6850 دولار أمريكي).

ويقول محللون وخبراء اقتصاديون إن خروج بريطانيا سيؤثر على الاقتصاد بثلاث طرق رئيسية، تتمثل الأولى في انخفاض قيمة الإسترليني. فخلال الربع السنوي الأخير من عام 2015، قفز عجز الحساب الجاري إلى 7 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي وهي أكبر نسبة منذ بدء التسجيل في عام 1955. وتعتمد بريطانيا على تدفقات كبيرة لرأس المال الأجنبي. إلا أنه إذا تغير المستثمرون الذين يقدمون هذه التدفقات من بريطانيا سيتراجع الطلب على

الإسترليني وستنخفض قيمة الجنيه.

وتوقع سوروس انخفاض قيمة الجنيه بما لا يقل عن 15 بالمئة وربما أكثر من 20 بالمئة لينخفض بنسبة من 25 إلى 30 بالمئة مقارنة بالنسبة قبل الاستفتاء وهي من 1.50 إلى 1.60 دولار أمريكي.

وقالت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد أند بورز" إن التصنيف الائتماني البريطاني الممتاز (إي إي إي) لم يعد يمكن الحفاظ عليه بعد أن قرر الناخبون الخروج من الاتحاد الأوروبي، وجردت وكالتي "فيتش" و"موديز" للتصنيف الائتماني بريطانيا بالفعل من تصنيفها (إي إي إي) قبل فترة طويلة من بدء حملة الاستفتاء.

وفي الوقت ذاته، من المحتمل أن توقف أو تؤجل الشركات استثماراتها في البلاد حيث سيفرض خروج بريطانيا من الاتحاد شكوكًا ضخمة على الاقتصاد البريطاني. وسيكون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، من منظور طويل الأجل، أثر سلبي على النمو الاقتصادي للبلاد حيث سيؤدي إلى انخفاض التجارة والاستثمار وكذا تدفق السياح من أوروبا.

ويقول العديد من الخبراء الاقتصاديين إن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي سيسبب المشكلات لبقية أوروبا. ويعتقد معهد بيترسون للدراسات الاقتصادية الدولية وهو مركز بحثي مقره واشنطن أن خروج بريطانيا سيكون حجر عثرة في طريق النمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي.

وفي مقال حديث بعنوان "سنسقط إذا كنا منقسمين: التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي سيضعف كلًا من بريطانيا وأوروبا"، قالت مجلة "إيكونوميست" إن التصويت بالخروج سيكون خطيرًا وسيضر بالسياسة والاقتصاد في بريطانيا، كما أن خسارة أحد أكبر أعضاء الاتحاد سيتسبب في جرح عميق في بقية أوروبا.

وقد حذر صندوق النقد الدولي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا من أن خروج بريطانيا سيكون له أصداء على الاقتصاد العالمي الذي يتعافى ببطء من أزمة اقتصادية عالمية. وذكرت وكالة أنباء "أسوشيتد برس" في تقرير لها أن خروج بريطانيا سيكون نقطة تحول وربما يكون كرة ثلج ويؤدي لحدوث مشكلات أكبر وأكثر شرًا.

وقال التقرير: "من المعقول الافتراض بأن التصويت بالخروج سيتسبب في حدوث تقلبات في السوق المالية العالمية على المدى القصير، مع بيع المستثمرين الأصول الأكثر عرضة للخطورة مثل الأسهم وسيسعون للأمان بشراء السندات الحكومية"، مضيفًا أن الجنيه تراجعت قيمته بالفعل مقابل العملات ومن المحتمل أن تنخفض أكثر. وربما يرتفع الذهب، الذي يعتبره البعض ملاذًا في الأوقات الصعبة.

وربما تحاول البنوك المركزية تحقيق الاستقرار بطلب قروض أكثر للبنوك أو بطرق أخرى لجعل الائتمان أكثر وفرة بسرعة. وقد تساعد تقلبات السوق في إقناع بنك الاحتياطي الفيدرالي بتأجيل زيادة سعر الفائدة المحتمل هذا العام وأصبح الآن محل شك، بحسب التقرير.

ولن يكون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوى تأثير محدود على السوق المالية الصينية بسبب تعرض الأصول المالية الصينية المحدود لمخاطر خارجية رغم الاضطرابات الفورية التي حدثت في أعقاب إعلان نتائج الاستفتاء.

ويقول مراقبو السوق إنه على المدى القصير يحتمل أن تتسبب الزيادة في مشاعر تفادي المخاطر بالعالم في تراجع البورصة الصينية وزيادة ضغوط انخفاض قيمة اليوان حيث يختار المستثمرون شراء أصول مسعرة بالدولار. إلا أن الصين ما زال عليها دعم نفسها تجنبًا للانهيار على المدى الطويل الناتج عن خروج بريطانيا نظرًا لأن البلدين تربطهما علاقات وثيقة في مجالي

التجارة والمالية.

وحيث إن بريطانيا اختارت الخروج من الاتحاد الأوروبي، ستكون السوق البريطانية أكثر انفتاحًا وتحررًا أمام الصين. ولكن في الوقت ذاته، خسارة بريطانيا كبوابة للاتحاد الأوروبي سيعمل على مواجهة الصين لمستوى أعلى من الحمائية التجارية عند التعامل مع الاتحاد، وذلك حسبما قال تسوي هونغ جيان الزميل الباحث البارز في الدراسات الأوروبية بالمعهد الصيني للدراسات الدولية.

وعلاوة على ذلك، قد يؤثر خروج بريطانيا على عملية تدويل اليوان الصيني، حيث أسهمت بريطانيا لدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة في المساعي الصينية لتدويل عملتها. كما سيؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على وضع لندن كمركز مالي عالمي، وربما يتسبب ذلك في تقليل سرعة تدويل اليوان.

سيناريوهات مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا

هناك خمسة سيناريوهات أساسية قدمتها المفوضية الأوروبية حول مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه، داعية قادة الاتحاد والبرلمان الأوروبي لاتخاذ قرار بشأن كيفية تطور التكتل بحلول عام 2025. وفيما يلي سيناريوهات خمسة تم طرحها:

أولًا: سيناريو الاستمرار:

في هذا السيناريو، يظل الاتحاد الأوروبي في مساره الحالي مع التركيز على تنفيذ وتحديث أجندته الإصلاحية الحالية ومعالجة مشكلات جديدة لدى ظهورها. ويتم الحفاظ على وحدة التكتل حتى وإن حالت خلافات كبيرة بين الدول الأعضاء دون التعاون في مجالات معينة.

ثانيًا: سيناريو استمرار السوق الموحدة:

يتم إلغاء المركزية في الاتحاد الأوروبي وجعل السوق الموحدة القوة الملزمة الوحيدة للتكتل. ويتم التخلص من لوائح الاتحاد الأوروبي تدريجيًا في معظم المجالات السياسية ولا يكون هناك تعاون في مجالات الهجرة والأمن والدفاع، وتصبح للدول مساحة أكبر من الحرية في اتخاذ القرارات، مع قدرة أقل على العمل الجماعي.

ثالثًا: سيناريو العمل الكثيف:

هذا السيناريو يضع مسؤولية توثيق التعاون على كاهل مجموعات من الدول داخل التكتل تختار تعميق شراكاتها في مجالات معينة. وبينما يسمح هذا السيناريو بمستويات مختلفة من التعاون ويحافظ على وحدة الاتحاد، فإنه

مواطني الاتحاد الأوروبي يمكنهم البدء في الحصول على حقوق مختلفة بناء على ما إذا كان بلدهم جزءًا من «تحالفات الراغبين».

رابعًا: سيناريو تقليل الكفاءة:

تتخذ دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 قرارًا بشأن عدد من المجالات التي تحتل الأولوية حيث يمكن أن تعمق التعاون وتمنح صلاحيات تنفيذية أوسع للاتحاد الأوروبي. وفي مجالات أخرى، يصبح دور الاتحاد الأوروبي محدودًا. وبينما سيساعد هذا الخيار الاتحاد الأوروبي في الوفاء بتوقعات معينة، قد يكون من الصعب إجماع الدول الأعضاء على المجالات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية.

خامسًا: سيناريو التعاون المكثف:

هذا السيناريو يضع تصورًا لتكامل متسارع بين الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي ومن ثم يكتسب التكتل مزيدًا من القوة في عملية صنع القرار وتبادل الموارد على مستوى التكتل بما في ذلك تكوين اتحاد دفاعي. ومن شأن هذا الترتيب أن يسمح بآلية أسرع وأكثر فعالية لصنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، لكن ذلك قد لا يروق لمواطني الاتحاد الأوروبي الذين يفضلون أن تظل السلطة في أيدي سلطاتهم الوطنية.

لقد أكد البريطانيون أن الاتحاد أصبح أكثر تدخلًا وتقييدًا لحياة الأوروبيين مما كان متوقعًا، أو بمعنى آخر أصبح عبئًا كبيرًا عليهم، ما يستوجب إعادة التفاوض حول شروطه، هذا ما قاله رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون مرارًا وتكرارًا في تبريره لرغبة بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي. كما كان كاميرون يريد استعادة بعض السلطات التي تخلت عنها بريطانيا للاتحاد الأوروبي، من ذلك تحديد ساعات العمل، والاتفاقيات المتعلقة بالجوانب الأمنية وتبادل المجرمين.

ومن ضمن الأسباب التي تدفع بريطانيا نحو هذا القرار، هو تخوفها من سيطرة

دول منطقة اليورو الـ 17 على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، إذ يعاني الاتحاد الأوروبي ضعفًا في التنافسية حتى قبل أزمة قروض منطقة اليورو التي شلت الاقتصاد الأوروبي، إذ يؤكد الخبراء على أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضًا من قبل أعضائه في البداية، ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، وتتوقع بريطانيا أن نمو الاقتصاد الأوروبي من خلال الاتحاد قد توقف تقريبًا في مقابل نمو اقتصادات صاعدة مثل الصين والهند.

سبب رئيس آخر هو الهجرة، تلك المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني، إذ إنها السبب الرئيسي للانقسام بين الأشخاص المولودين في المملكة المتحدة وبين المهاجرين، وترى بريطانيا أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، هؤلاء الذي أثروا على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي، وتشير الأرقام الصادرة عن لندن سكوول أوف إيكونوميكس أن عدد المهاجرين غير الشرعيين يناهز 863 ألف مهاجر في المملكة المتحدة، وهم يشكلون عبئًا ماديًّا على الخدمات العامة كالتعليم والصحة تبلغ قيمته 3,67 مليارات جنيه إسترليني سنويًّا. وقد طالبت بريطانيا بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين الوافدين إلى المملكة المتحدة من بلدان أوروبا والسيطرة على الحدود الإنجليزية، إلا أن مطالبها لم تنفذ.

ولا شك أن الاقتصاد البريطاني قد يتعرض لخسائر متعددة عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إذ إنه سيسجل نموًا بوتيرة بطيئة في أعقاب فقدانه المزايا التجارية مع الشركاء الأوروبيين، هذا ما أكدته دراسة خاصة كشفت أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكلفها خسائر تقدر بنحو 224 مليار جنيه إسترليني.

كما سيخسر البريطانيون خاصة في الشركات الكبرى التابعة للاتحاد الأوروبي فرص عمل قدرت بالملايين، وكما ذكرت صحيفة "الإندبندنت" البريطانية،

فالقطاعات التي ستكون الأكثر تضررًا في بريطانيا من فقدان الصلة مع السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي هي المواد الكيميائية والخدمات المالية والسيارات والهندسة الميكانيكية. فعلي سبيل المثال، سيواجه منتجو السيارات الكثير من المشكلات؛ لأن الاستثمارات الأجنبية تعتمد على افتراض أن بريطانيا جزء من السوق الأوروبية الموحدة.

وعلى الجانب العسكري، يقول الخبراء إن بريطانيا سوف تخسر تأثيرها العسكري والدولي إذا نُظر لها على أنها حليف عسكري أساسي عقب خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي. وسياسيًا، كما يقول المعارضون البريطانيون للخروج من الاتحاد الأوروبي، إن واشنطن الحليف المهم ستحرص على استمرار الشراكة مع الاتحاد في مواجهة قضايا سياسية كبيرة كقضية الشرق الأوسط، بينما سينعدم تقريبًا دور البريطانيين فيها في حال خروجهم من الاتحاد.

وعلى الجانب الآخر، تؤكد صحيفة "الدايلي تلجراف" البريطانية أن الأضرار ستمتد لتؤثر على الاتحاد الأوروبي كذلك؛ لأن المملكة المتحدة هي أكبر شريك تجاري لمنطقة اليورو، ومعروف أنها تشكِّل 4% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بأسرها. وفي هذا الجانب، يذكر رئيس منظمة "برتلسمان ستيفتونج" دي جيوس إن "خروج بريطانيا سيكون لعبة خاسرة للجميع في أوروبا من منظور اقتصادي واحد، وخاصة بالنسبة للمملكة المتحدة، ولكن بغض النظر عن العواقب الاقتصادية، سيكون بمثابة انتكاسة مريرة وخاصة بالنسبة للتكامل الأوروبي، وكذلك دور أوروبا في العالم، حيث إن تحديد المسار لخروج المملكة المتحدة في انتخابات عامة من شأنه أن يضعف الاتحاد الأوروبي".

وعلى سبيل المثال، توضح دراسة منظمة "برتلسمان ستيفتونج" البحثية الألمانية أن "الاقتصاد الألماني سوف يتكبد خسائر تتراوح قيمتها من 6.2 مليار إسترليني و41 مليار إسترليني إذا ما خرجت بريطانيا بالفعل من تحت عباءة الاتحاد الأوروبي، لكن أيرلندا ولوكسمبورج وبلجيكا ومالطا وقبرص سوف

تواجه كلها خسائر تزيد على المتوسط".

ماذا بعد الخروج..؟

تحت شعارات: استعادة السيادة، الاستقلال، وتحرير بريطانيا من بيروقراطية بروكسل وتشريعاتها، اختارت بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي BREXIT بعد أكثر من 40 عامًا من انضمامها إليه. وقد أكد وزير الخزانة الأمريكي السابق لاري سامرز أن هذه الخطوة هي أكبر ضربة تتلقّاها القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، واعتبر أن اليورو هو المتضرّر الأكبر، في حين رأى رئيس الاحتياطي الأمريكي السابق أن BREXIT جاء في أسوأ فترة زمنية، حيث إن البنوك المركزية تقف عاجزة إزاء البلبلة في الأسواق المالية التي شهدت اضطرابات وتقلّبات قوية...

ومن دون أدنى شك، إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان مفاجأة للأسواق المالية الدولية، ولأسواق العملات في فترة كانت تشهد تحسّن الاقتصاد، ولا سيما تحسّن اليورو مقابل الدولار. كان خروجها صدمة، على اعتبار أن الأسواق كانت ترشّح بقاءها في الاتحاد الأوروبي.

وقد كان للبريطانيين عدة أسباب كما سبقت الإشارة دفعتهم إلى ذلك، أبرزها أن 60 في المئة من التشريعات القانونية في لندن تأتي من بروكسل، وبريطانيا تدفع مقابل ذلك نحو 18 مليار جنيه إسترليني، يعتبر البريطانيون أنهم أحقّ بها. يضاف إلى ذلك قضية المهاجرين الذين ينافسون العمالة البريطانية، ففي بريطانيا اليوم أكثر من 330 ألف مهاجر منهم 180 ألف من أوروبا الشرقية.

وقد يأتي انكماش اقتصادي في بريطانيا يؤدي إلى تراجع في معدّلات النمو (نتيجة الأجواء الضبابية بالنسبة إلى المستقبل)، ويؤثر سلبًا في الحركة الاستثمارية وأسعار العقارات واستهلاك المواطنين، وكذلك في ما خص صادرات بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي والتي تمثل 45 في المئة من إجمالي صادراتها. إضافة إلى هبوط في قيمة الجنيه الإسترليني الذي تراجع بأكثر من

13 في المئة مقابل الدولار، ما يجعل سياحة البريطانيين إلى الخارج مرتفعة الكلفة.

هذا إلى جانب تأزّم في وضع المالية العامة والحساب الجاري، الذي يسجّل عجزًا يفوق الـ10 في المئة من الناتج المحلي. وتزايد في نسبة البطالة من 5 في المئة حاليًا إلى 6 في المئة وفق صندوق النقد الدولي، وارتفاع في نسبة التضخم من 2 في المئة إلى 5 في المئة نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

وقد اضطر المصرف المركزي البريطاني عقب الـBREXIT إلى اتخاذ إجراءات على صعيد خفض معدلات الفوائد لتنشيط الحركة الاقتصادية، كما اضطرت الحكومة البريطانية إلى خفض معدلات الضرائب على الشركات لإبقائها في بريطانيا.

هذا إلى جانب احتمال خسارة لندن لمركزها كثاني مركز مالي عالمي بعد نيويورك، وهي تسيطر على أربعين في المئة من سوق العملات، أي حوالى 2100 مليار دولار يوميًا، وعلى 45 في المئة من سوق التداول باليورو. كما يخشى في هذا المجال من انتقال الشركات والمصارف إلى مدن أقرب من الاتحاد مثل فرانكفورت، وباريس، وبروكسل. كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد يعني خسارتها لامتيازاتها معه على صعيد الاتفاقات التجارية وحرّية حركة السلع والأموال والأشخاص، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية.

وسوف يصل الضرر إلى الاتحاد الأوروبي على صعيدين:

أولًا: على الصعيد السياسي:

يُخشى أن يؤدي الخروج إلى زعزعة هيكل الاتحاد الأوروبي، إذ تبرز مخاوف من احتمال خروج دول أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان. كما أن هذا الخروج سوف يعزّز النزعات السيادية والاستقلالية في دول الاتحاد (فرنسا، وبلجيكا مثلًا)، وقد يعزّز المواقف العنصرية والسيادية خارج أوروبا أيضًا (حالة

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب).

ثانيًا: على الصعيد الاقتصادي:

يشكّل الاقتصاد البريطاني 15 في المئة من اقتصاد الاتحاد، ويعتبر ثاني أكبر اقتصاد بعد ألمانيا والخامس عالميًا. وقد يؤدي الخروج إلى هبوط قيمة اليورو وإلى تراجع الحركة الاستثمارية في الاتحاد وإلى تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث تقلّبات في الأسواق المالية.

ومن المرتقب أن يؤدي الـ Brexit إلى تراجع النمو العالمي بنسبة ترواح بين النصف والواحد في المئة، وفق صندوق النقد الدولي.

أما فيما يخص العالم العربي ككل لـ Brexit، سوف تكون محدودة جدًا، فعلى سبيل المثال، التبادل التجاري بين لبنان وبريطانيا لا يتخطى الـ620 مليون دولار سنويًا، منها 580 مليون دولار للاستيراد و40 مليون دولار للتصدير، وتحويلات اللبنانيين من بريطانيا أقل من 3 في المئة من إجمالي تحويلاتهم. لكن يوجد في المقابل استثمارات مهمة للقطاع الخاص في بريطانيا تقدَّر بمئات الملايين من الجنيه الإسترليني، منها استثمارات مصرفية وعقارات ومطاعم ومؤسسات تجارية.

وكخلاصة، إن إيجابيات الـBrexit بالنسبة إلى لبنان تفوق سلبياته، ويمكن اختصارها بالآتي:

- هبوط اليورو يخفّف من فاتورة الاستيراد من منطقة اليورو التي تبلغ حوالى 6 مليارات دولار، ما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري وعلى ميزان المدفوعات ويساهم في تخفيف معدلات التضخّم.

- هبوط أسعار النفط عالميًا ينعكس إيجابًا على المالية العامة، نتيجة خفض التحويلات لمؤسسة كهرباء لبنان، وكذلك على ميزان التجارة والمدفوعات نتيجة تقلُّص فاتورة الاستيراد.

- ارتفاع أسعار الذهب ينعكس إيجابًا، إذ يزيد من قيمة مخزون الذهب في مصرف لبنان، ما يعزّز الثقة باستقرار النقد الوطني ويدعمه.

أما على المدى البعيد، فالأمور ستختلف، فبريطانيا تسعى لتكون نموذجًا أوروبيًا عن هونج كونج اقتصاديًا وماليًا ومصرفيًا وقانونيًا. فهونج كونج تُعتبر مركزًا رائدًا للاقتصاد العالمي ومركزًا ماليًا للمصارف والمؤسسات العالمية، بالإضافة إلى كونها مركزًا خدماتيًا للشركات وكبار المستثمرين في العالم، وهي تتمتع باستقلالية إدارية ومالية، على الرغم من ربطها بدولة الصين في العام 1997.

وقد أعلنت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانيّة أن تصويت بريطانيا لمصلحة الخروج من الاتّحاد الأوروبي قد يؤثر على دول الشرق الأوسط وأفريقيا، من خلال الأسواق والتجارة والمساعدات، وإن كانت أي آثار فورية تبدو "محدودة".

وقالت فيتش في بيان: "آثار الأمد القصير قد تأتي من خلال اضطراب السوق، في حين قد يؤثر تباطؤ النمو البريطاني والأوروبي سلبًا على اقتصادات الشرق الأوسط وأفريقيا، في وقت تُعاني فيه بالفعل من ضغوط شديدة"، مشيرةً إلى أن 10 دول من بين 29 دولة مصنفة في المنطقة قد أعطيت نظرة مستقبليّة مستقرة.

وأوضحت الوكالة أن أبرز الآثار الفورية المترتبة على الانسحاب البريطاني يظهر في زيادة عزوف المستثمرين عن المخاطرة، في حين يتوقف التأثير على مدى الاندماج مع النظام المالي العالمي.

وقد أثارت نتائج الاستفتاء حالةً من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، كما مثلت تحديًا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهدّدت بتداعياتٍ سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى

الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه. وطُرحت أسئلةٌ حول شكل العلاقة المستقبلية التي سترتبط ثاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد الأوروبي، وتأثير خروجه في مستقبل الاتحاد وقدرته على الاستمرار، بعد أن أخذت أصواتٌ تتعالى في دول أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء مثل البريطانيين.

مستقبل الاندماج الأوروبي في ضوء خروج بريطانيا

أكد دوجلاس ويبر "Douglas Webber" أن التفكك الأوروبي يعني الانخفاض في عدد أعضاء الاتحاد، أو في حجم السياسات المشتركة التي يستطيع الاتحاد تبنيها وتنفيذها، أو في قدرة أجهزته على اتخاذ وتنفيذ قرارات، حتي وإن كانت ضد إرادة الدول الأعضاء، وفق الصلاحيات المخولة لها من قبل الاتفاقيات.

وبناء على هذا التعريف، فقد شهد الاتحاد بالفعل مستوي من التفكك، ولكن يزال التساؤل المطروح حول إذا ما كان ذلك سيدفع إلى مزيد من التفكك، وانهيار الاتحاد، أم لا. وقد اختلفت النظريات حول الشروط التي قد تؤدي لتفكك الاتحاد الأوروبي، وستكتفي الدراسة في هذا الصدد بعرض ما قام به Webber من حصر لهذه الشروط. فوفقًا للنظرية عبر القومية الكلاسيكية (Classical Inter-governmentalism)، يعد العامل الأهم غياب التعاون بين ألمانيا وفرنسا. أما النظرية المؤسسية في العلاقات الدولية (IR Institutionalism) (روبرت كوهين)، فتري أن غياب المصالح المشتركة قد يعد العامل الحاسم. أما النظرية الوظيفية الجديدة (neo-functionalism)، فأقرت بإمكانية حدوث ارتداد في الاندماج Spill Back، مثلما حدث بالفعل مع خروج المملكة المتحدة، ولكنها ترى أن المؤسسات فوق القومية ستحد من حدوث التفكك.

مما سبق، يمكن الإشارة إلى انخفاض احتمالية انهيار الاتحاد الأوروبي، ولكن العوامل الداخلية في البلدان الأوروبية المسكوت عنها في هذه النظريات قد تكون الحاسمة في تحديد مستقبل الاتحاد الأوروبي.

ويمثل الاتحاد الأوروبي أنجح تجارب التكامل الإقليمي. وبالرغم مما يعانيه حاليًا من أزمات، فذلك لا ينفي ما استطاع القيام به من إنجازات، بداية من الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، مرورًا بالجماعة الاقتصادية الأوروبية، وإنشاء الاتحاد الجمركي، ثم السوق الموحدة، مما ساعد على النمو الاقتصادي، وصولًا إلى دور الاندماج الأوروبي في تحقيق الاستقرار في القارة بعد ما شهدته من دمار، خلال النصف الأول من القرن العشرين. وفي العقود الأخيرة، ساعد الاتحاد الأوروبي دول وسط وشرق أوروبا في ترسيخ الديمقراطية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقد اقترن تطور مشروع الاندماج الأوروبي منذ بدايته بالأزمات التي مر بها في تحقيق بعض الأهداف، أو بعض السياسات. فقد استطاعت عملية الاندماج امتصاص الأزمات، والنهوض بعدها. وتختلف الأزمات من حيث طبيعتها، فقد ميز Ludger Kuhnhardt بين نوعين من الأزمات: الأولى أزمات الاندماج، Crises of Integration وهي التي تهدد منطق وشرعية الاندماج نفسه. أما الأخرى، فهي أزمات في الاندماج Crises in Integration التي تتعلق بالصعوبات في تطبيق بعض أهداف الاتحاد أو سياساته.

وتتعدد الأمثلة التي استطاع الاتحاد فيها مقاومة مختلف أنواع الأزمات، كرفض فرنسا الانضمام إلى الجماعة الدفاعية الأوروبية عام 1954، مما أدى إلى الوصول إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1958، كما رفضت الدنمارك في عام 1992 من خلال استفتاء الدخول في اتفاقية ماستريخت، مما دفع إلى ابتكار فكرة الانسحاب من بعض المواد "Opting Out Clauses"، إلا أنها عادت ووافقت في استفتاء آخر. وفي الفترة من عام 2002 حتي عام 2007، واجه الاتحاد خلافًا حول مشروع الدستور الأوروبي، وانتهى برفضه في استفتاء شعبي في فرنسا وهولندا، فتم التوصل إلى اتفاقية لشبونة بعدها بديلًا، أو - إن جاز التعبير - تخفيفًا لمشروع الدستور.

وقد جاء خروج المملكة المتحدة في وقت يعاني فيه الاتحاد أزمة، نتيجة عدة

عوامل مترابطة ومتشابكة. فلا يزال الاتحاد الأوروبي يعاني تداعيات أزمة منطقة اليورو. ففي عام 2015، كانت اليونان على شفا الخروج من منطقة اليورو، إلى أن تم التوصل لاتفاق حول حزمة إنقاذ ثالثة تمكنها من الوفاء بديونها. وبالرغم من تحقيق الاتحاد قدرًا من الانتعاش الاقتصادي الذي أسهم فيه انخفاض أسعار الطاقة، بجانب عوامل أخرى، فإنه لا يزال يعاني انخفاض معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة.

من ناحية أخرى، عانت أوروبا تدفقات كبيرة من اللاجئين خلال عام 2015 من تركيا إلى اليونان، وعبر المتوسط إلى إيطاليا، مرورًا بدول مثل كرواتيا، وسلوفاكيا، والمجر، وصولًا إلى النمسا، ومنها إلى ألمانيا. واقترن بالأزمة صعوبة تطبيق الإجراءات الأوروبية الحاكمة لذلك، المتمثلة في معاهدة "دبلن" التي تحمل مسؤولية التعامل مع اللاجئين ودراسة حالتهم مع أول دولة أوروبية يصلون إليها، وهو ما كان مستحيلًا مع تدفقات وصلت إلى مئات الآلاف.

وظهر خلال الأزمة انقسام حاد بين الدول الأعضاء، خاصة على خلفية قرار وضع حصص تلتزم كل دولة عضو باستقبالها، وفقًا لعدد السكان، وإجمالي الناتج القومي، ومعدل البطالة. والدولة التي ترفض استقبال حصتها يتم تغريمها. مر هذا القرار بالأغلبية المؤهلة فقط، ولقي معارضة شديدة من العديد من دول وسط وشرق أوروبا، بل قام رئيس الوزراء المجري اليميني بطرح هذا القرار للاستفتاء خلال أكتوبر 2016.

ومع أزمة منطقة اليورو، وتبني سياسات تقشفية، وانخفاض معدلات النمو، وارتفاع نسبة البطالة، زاد عدم رضا الرأي العام الأوروبي عن الاتحاد، ودفع ذلك إلى تنامي صعود التيارات الشعبوية اليمينية المتطرفة في أوروبا، المتشككة في الاتحاد الأوروبي، والرافضة لسياسات التقشف الاقتصادي، والمنددة بالنخب الحاكمة، والمعادية للهجرة، بل وتربط بين الهجرة والأزمات الاقتصادية.

ويعد صعود هذه التيارات، وتزايد شعبيتها بمنزلة الأزمة الكبرى التي تواجه الاتحاد الأوروبي، بل تم وصفها بكونها صفائح تكتونية تهدد بزلزلة الاتحاد وانهياره. فأصبحت هذه التيارات تمثل تهديدًا للتيارات الرئيسية، سواء اليمين أو اليسار، وذلك ما بات جليًا، على سبيل المثال، في انتخابات البرلمان الأوروبي عام 2014، حيث استطاعت أحزاب اليمين المتطرف تحقيق قدر من المكاسب على حساب الأحزاب الرئيسية. اقترن بذلك ما سماه بعض الدراسات "تسييس الاندماج الأوروبي"، حيث تم الدفع به كإحدى قضايا الجدال والصراع بين التيارات السياسية المختلفة في الانتخابات بالدول الأعضاء.

ومع الزلزال السياسي والاقتصادي، وحالة عدم اليقين التي صاحبت التصويت لمصلحة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، تصدر الاهتمام التساؤل حول الأسباب التي دفعت رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون إلى الدعوة للاستفتاء، وأسباب التصويت لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي. ومنذ أن انضمت المملكة المتحدة إلى عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1973، وعلاقتها بأوروبا محل خلاف بين الحين والآخر. ففي عام 1975، دعت حكومة حزب العمال الحاكمة إلى استفتاء على عضوية المملكة المتحدة، ونتج عن الاستفتاء موافقة بنسبة 67 على البقاء. وفي عام 1983، سعى حزب العمال إلى الفوز بالانتخابات العامة على أجندة الخروج من الجماعة الأوروبية، ولكن نتج عن الانتخابات فوز حزب المحافظين بقيادة مارجريت تاتشر.

وفي التسعينيات، انقسمت حكومة حزب المحافظين، بقيادة جون ماجور، حول اتفاقية ماستريخت ما بين المتشككين تجاه أوروبا، والمؤيدين لها. أدى هذا الصراع في النهاية إلى ضعف شعبية الحزب وخسارته في الانتخابات. وأخيرًا، ومع عام 2010، انقسم حزب المحافظين مجددًا وحكومته، بقيادة كاميرون، حول علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي.

ثم جاءت دعوة كاميرون للاستفتاء في هذا التوقيت نتيجة العديد من

العوامل. فمن ناحية، فقد وجد انقسامًا داخل حكومته وفي حزب المحافظين حول أوروبا، مما هدد بتمزيق الحزب، خاصة في ظل مطالبة نواب المقاعد الخلفية المتشككين تجاه الاتحاد بالقيام باستفتاء على عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي (في أكتوبر 2011، دعم 81 من النواب المحافظين ذلك الاستفتاء).

من ناحية أخرى، أسهم صعود حزب "استقلال المملكة المتحدة" وخطابه المتشكك في الاتحاد والمهاجم للهجرة - وصل البعض للقول إن الحزب لا يستغل قضية الهجرة، بل ينشئها - في زيادة الضغط على حزب المحافظين وكاميرون، خاصة في ظل التخوف من حصاده مقاعد المحافظين في الانتخابات العامة عام 2015. لذا في يناير 2013، تعهد كاميرون بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي على علاقة بريطانيا به، ثم الدعوة لاستفتاء مع نهاية عام 2017. جاء هذا التعهد من قبل رئيس الوزراء البريطاني، في ظل التأكد من قبل قيادات حزب المحافظين من عدم قدرة الحزب على الفوز بالأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة منفردًا، وأنه سيستمر في حكومة ائتلافية مع الحزب الليبرالي الديمقراطي، مما يعرقل تنفيذ مثل هذا التعهد.

لكن على عكس المتوقع، استطاع حزب المحافظين الفوز بالأغلبية المطلقة، وتشكيل الحكومة منفردًا، فأصبح من الصعب التراجع عن التعهد بعقد الاستفتاء الذي فاز على خلفيته. لذا، يرى البعض أن الدعوة للاستفتاء كانت نتيجة حسابات خاطئة من قبل كاميرون.

وبالرغم من أهمية الوقوف على الأسباب التي دفعت ديفيد كاميرون إلى الدعوة للاستفتاء، فإن الأهم هو التعرف على العوامل التي أدت إلى التصويت لمصلحة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي الثمانينيات من القرن المنصرم، ظهر مفهوم التشكك في الاتحاد الأوروبي "Eurosecptic"، وقد ارتبط ببريطانيا، ومنها انتشر إلى باقي أوروبا. وقد تعددت تعريفاته ما بين التخوف من زيادة صلاحيات الاتحاد الأوروبي على حساب سيادة بريطانيا، وصولًا إلى

رفض عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي (ومن قبلها الجماعة الأوروبية).

وعلى مدى تاريخ مشروع الاندماج الأوروبي، يمكن تتبع تشكك النخب الحاكمة فيه، منذ رفض العديد من الحكومات الانضمام لأطر التعاون التي تم طرحها من قبل ألمانيا وفرنسا، مرورًا بالتخوف من زيادة صلاحيات الجماعة الأوروبية، كرفض مارجريت تاتشر مشروع العملة الموحدة، ونزاعها حول إسهام بريطانيا في الميزانية الأوروبية، وصولًا للصراع في حكومة جون ماجور في التسعينيات.

ويرى البعض أن للتشكك البريطاني في الاندماج الأوروبي جذوره التاريخية والثقافية، منها التحامل ضد فرنسا، ثم ألمانيا، والتحيز إلى العلاقات مع الكومنولث والولايات المتحدة، والتخوف من المساس بالسيادة البرلمانية.

وبالرغم من ظهور المتشككين تجاه الاتحاد منذ انضمام المملكة المتحدة له، فإن سنوات الرخاء الاقتصادي مع بداية الألفية الثالثة، وفي ظل "توني بلير"، خفضت من ذلك ليعود مرة أخرى التشكك تجاه الاتحاد مع الأزمة الاقتصادية مع نهاية العقد. وقد جاء الاستفتاء في وقت تحصد فيه التيارات الشعبوية اليمينية المتشككة في أوروبا شعبية في مواجهة النخب والتيارات الرئيسية.

كما تعد قضية الهجرة العامل الأهم للتصويت لمصلحة الخروج من الاتحاد، في ظل عدم الرضا عن زيادة أعداد المهاجرين، خاصة من وسط أوروبا، بعد توسع الاتحاد شرقًا في عامي 2004 و2007، وذلك في ظل عدم قدرة أي من المسؤولين على التعامل مع الرأي العام الرافض للضغط الذي تشكله الهجرة على سوق العمل والخدمات العامة.

أسهم في ذلك أيضًا عدم قدرة كاميرون على الوفاء بتعهده قبل انتخابات عام 2010 بتخفيض عدد المهاجرين، بل ورفعه للتوقعات بالقول بإمكانية الحد من حرية حركة العمالة في مفاوضاته حول علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي، ولكنه اقتصر في المفاوضات النهائية على التوصل إلى عدم حصول المهاجرين

على أي منافع خلال السنوات الأربع الأولى من إقامتهم. وبالرغم من تصويره لذلك بعدِّه نجاحًا، فإنه دعم في الرأي العام الاعتقاد بعدم مرونة "بروكسل" وعدم قدرتها على القيام بتنازلات لبقاء بريطانيا في الاتحاد.

وأسهم أيضًا في زيادة عدم الرضا الشعبي عن الهجرة صعود حزب "استقلال المملكة المتحدة"، على خلفية أجندة تتمركز حول رفض المهاجرين. فالظهور الإعلامي المتكرر لزعيمه نايجل فاراج أسهم في الربط بين الهجرة والاتحاد الأوروبي، والادعاء بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى عودة السيطرة مرة أخرى لبريطانيا على أعداد المهاجرين.

بالإضافة إلى رفض الهجرة، سعت الحملة الداعمة للخروج إلى التركيز على فقدان المملكة المتحدة لسيادتها لمصلحة المفوضية الأوروبية غير المنتخبة. وهناك عوامل أخرى أضعفت من الحملة الداعمة للبقاء في الاتحاد. فمن ناحية، انقسمت الحكومة البريطانية ما بين المؤيدين للبقاء، ومنهم كاميرون، ووزير المالية جورج أوزبورن، والمؤيدين للخروج، ومنهم بوريس جونسون، وميشيل جوف، وهما من الشخصيات البارزة في الحكومة والحزب. من ناحية أخرى، ضعف دعم حزب العمال لحملة البقاء. وقد أرجع البعض ذلك لموقف رئيسه جيريمي كوربن في الماضي الرافض للاتحاد، نتيجة ما تتبناه المفوضية من سياسات داعمة لحرية السوق.

وهنا، تتعدد التداعيات ما بين تداعيات على المستوى البريطاني، وأخرى على المستوى الأوروبي. فعلى المستوى البريطاني: هناك تهديد لمستقبل المملكة المتحدة كدولة قومية موحدة. فعقب إعلان النتائج التي أظهرت تأييد إسكتلندا للبقاء في الاتحاد الأوروبي، سرعان ما أعربت الوزيرة الأولى في إسكتلندا، نيكولا ستيرجن، عن الحاجة إلى إجراء استفتاء جديد العام المقبل على استقلال إسكتلندا عن المملكة المتحدة. فمن الملاحظ أنه من بين المفارقات أن الحملة التي تبنتها الحكومة البريطانية لإقناع المصوت الإسكتلندي بالتصويت لمصلحة البقاء في المملكة المتحدة قامت على أساس

أن إسكتلندا ستفقد عضويتها في الاتحاد الأوروبي إذا استقلت. والآن وإسكتلندا جزء من المملكة المتحدة، ستفقد عضويتها في الاتحاد الأوروبي. وقد قامت الوزيرة الأولى بجولة أوروبية في محاولة للتفاوض على وضع خاص لإسكتلندا، لكن ذلك لم يحظَ بالقبول بعدِّه شأنًا داخليًا لبريطانيا. لم يقتصر الأمر على إسكتلندا، بل ظهرت دعوات في أيرلندا الشمالية إلى القيام باستفتاء لتوحيد أيرلندا.

واقتصاديًا، عانى الجنيه الإسترليني انخفاضًا لم يشهده منذ عقود. على المدى الطويل، سيكون لخروج بريطانيا تأثيراته في لندن كمركز مالي، وفي التجارة ومستوي المعيشة، وقدرة بريطانيا التفاوضية على الدخول في اتفاقيات تجارة حرة مع دول أخرى. ولكن حجم التأثير الاقتصادي يتوقف على شكل الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه مع الاتحاد الأوروبي.

سياسيًا، تواجه المملكة المتحدة رأيًا عامًا، وأحزابًا تعاني انقسامًا. علاوة على ذلك، سيتأثر العديد من القطاعات كالقطاع الصحي، حيث يمثل الأوروبيون الجزء الأكبر من العاملين فيه، والقطاع الزراعي.

أما الاتحاد الأوروبي فهو يواجه تحديًا ضخمًا بخروج دولة بحجم المملكة المتحدة، التي تمثل واحدة من الدول الثلاث الكبرى، إلى جانب ألمانيا وفرنسا. فمثلًا، تمثل صادرات بريطانيا إلى خارج الاتحاد الأوروبي 19.4 من إجمالي صادرات ذلك الأخير، وتسهم بنحو 8.5 مليار يورو في ميزانية الاتحاد (عام 2015)، إلى جانب كونها ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان، مما يجعلها سوقًا ضخمة، ولاعبًا مؤثرًا في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى دورها على الساحة الدولية، وإمكانياتها العسكرية الضخمة.

ويمكن تصنيف تداعيات خروج المملكة المتحدة على الاتحاد الأوروبي من خلال مستقبل مسيرة الاندماج الأوروبي حيث يمكن حصر سيناريوهات تأثير الخروج البريطاني في مستقبل الاندماج الأوروبي في ثلاثة بدائل:

السيناريو الأول: ضعف الاتحاد نتيجة خروج بريطانيا، مما يؤدي في النهاية إلى تفككه.

السيناريو الثاني: يستمر الاتحاد في التخبط للتعامل مع هذه الأزمة الجديدة.

السيناريو الثالث والأخير: يؤدي خروج بريطانيا إلى مزيد من الاندماج.

وبالرغم من تعدد السيناريوهات، فإن السيناريو الأقرب هو بقاء الاتحاد في الأمد المنظور، وسعيه لمواجهة هذه الأزمة الجديدة Muddling Through، فإن المخرج النهائي لهذا السعي قد ينتهي في اتجاه مزيد من الاندماج، خاصة في إدارة منطقة اليورو، أو إعادة مزيد من السيطرة للدول الأعضاء في بعض المجالات. يتوقف ذلك على ما سيؤول إليه الانقسام الذي يعانيه الاتحاد بين دوله الأعضاء، وبداخل هذه الدول.

كما أن هناك تأثير خروج المملكة المتحدة في مجالات عمل الاتحاد الأوروبي حيث يمكن رصد أهم هذه التأثيرات في توازن القوة وصناعة القرار في الاتحاد الأوروبي، حيث يتجه معظم التحليلات إلى تغير توازن القوة لمصلحة ألمانيا، كونها القوة الاقتصادية الكبري في الاتحاد القادرة على التأثير. وعقب إعلان نتيجة الاستفتاء، بدأ ثلاثي جديد في التشكل، تحل فيه إيطاليا محل بريطانيا، بجانب كل من فرنسا وألمانيا. أما عن توزيع القوة داخل مؤسسات الاتحاد، فبالنسبة لمجلس الاتحاد الأوروبي، الذي يتحدد التصويت فيه بناءً على نسبة عدد السكان، فخروج بريطانيا سيأتي في مصلحة زيادة نفوذ الدول الكبرى على حساب الدول الصغرى. ولن يقتصر التأثير على المجلس فقط، ولكنه سيمتد إلى تغير الخريطة الأيديولوجية للبرلمان الأوروبي، وفق تشكيله الحالي، فما يقرب من 60 من أعضاء البرلمان البريطانيين ينتمون إلى يمين الوسط، مما يقوي من اليسار، والتيارات الاشتراكية الديمقراطية.

ويطرح خروج بريطانيا العديد من التساؤلات والسيناريوهات حول مستقبل الاقتصاد الأوروبي. فمن ناحية، قد يصبح اليورو أساس الاتحاد الأوروبي،

والقوة الدافعة له، بدلًا من السوق الموحدة. بل قد يدفع ذلك إلى مزيد من الاندماج في منطقة اليورو، (مع ملاحظة صعوبة ذلك في المدى القريب نتيجة الخلافات الألمانية - الفرنسية حول التعامل مع أزمة اليورو، والانتخابات في كل منهما عام 2017).

ومن ناحية أخرى، يرى البعض إمكانية اتجاه الاتحاد إلى مزيد من الحمائية مقابل الليبرالية الاقتصادية، نتيجة خروج المملكة المتحدة، الدولة الأكثر ليبرالية اقتصاديًا، والداعمة الكبرى لتحرير التجارة، خاصة في الخدمات. إلا أن ذلك ليس صحيحًا تمامًا، في ظل تحولها منذ تولي حكومة كاميرون إلى الحذر من حرية حركة العمالة، بالإضافة إلى تأييد المفوضية الأوروبية لمزيد من تحرير السوق.

وبالرغم من الطابع عبر الحكومي للسياسة الخارجية، فإن المملكة المتحدة لها تأثير قوي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية في مناقشات المجلس الأوروبي. على سبيل المثال، لعبت دورًا رئيسيًا في استخدام العقوبات كأداة في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى كونها تمتلك مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن، وتستفيد هيئة العمل الخارجي الأوروبي من التقارير والتحليلات التي تمتلكها بريطانيا.

وبالنسبة للسياسة الدفاعية، سيؤثر خروج بريطانيا في حوكمة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، فقد قامت السياسة الدفاعية على اتفاق بريطاني - فرنسي عام 1998. لذا، قد يكون أحد البدائل اتفاقًا فرنسيا - ألمانيا، خاصة في ظل اتجاه ألمانيا للتخلي عن كونها قوة مدنية.

الاقتصاد البريطاني بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي

أشارت مجموعة من التوقعات التي نشرتها الحكومة وبنك إنجلترا المركزي ومؤسسات بحثية ومنظمات دولية ومئات الأكاديميين قبل الاستفتاء إلى أن النمو الاقتصادي ببريطانيا سيشهد تباطؤًا أكبر إذا خرجت من الاتحاد الأوروبي مقارنة بما سيشهده إذا بقيت في الاتحاد. وحذر وزير المالية جورج أوزبورن من حدوث ركود في الوقت الذي قال فيه بنك إنجلترا إن "تباطؤًا ملموسًا" قد ينتج عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقال محافظ البنك مارك كارني إن اقتصاد البلاد قد يدخل في انكماش على مدار ربعين، وأكدت وكالات التصنيف الائتماني أن التباطؤ المتوقع في النمو عقب التصويت له أثر سلبي على التصنيف الائتماني للبلاد. وقالت مجموعة صغيرة من خبراء الاقتصاد المؤيدين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إن الخروج من الاتحاد سيعزز النمو في السنوات القادمة، وإن كان أحدهم على الأقل يتوقع حدوث تراجع طفيف في البداية.

وتجد شركات التصدير دعمًا في هبوط الجنيه الإسترليني الذي انخفض إلى أدنى مستوياته أمام الدولار منذ 1985، على الرغم من أن الطلب في كثير من بلدان العالم ما زال ضعيفًا. وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيضر باقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويؤثر على دول أخرى خارجه.

وذكرت المنظمة أنه إذا خرجت المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي سيقل إنتاج الاتحاد باستثناء بريطانيا بنحو 1% بحلول 2020 عما كان سيتحقق إذا بقيت، وقالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضًا إنه قد يحدث تراجع

اقتصادي أكبر إذا قوض خروج بريطانيا الثقة في مستقبل الاتحاد الأوروبي وهو سيناريو لا تشمله توقعاتها.

وقالت رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) جانيت يلين إن الاستفتاء قد تكون له تداعيات على الاقتصاد العالمي وأسواق المال، وهو الأمر الذي قد يعني تأجيل الزيادة التالية في أسعار الفائدة الأمريكية.

وقد كان رد فعل محافظ بنك إنجلترا مارك كارني على الاستفتاء سريعًا، إذ قال إن البنك المركزي مستعد لضخ أموال إضافية بقيمة 250 مليار جنيه إسترليني لدعم الأسواق، وأضاف أن البنك سيدرس اتخاذ خطوات إضافية في ما يتعلق بسياسته. وقبل التصويت، قال كارني إن من السهل جدًا التكهن بأن البنك سيخفض أسعار الفائدة من مستواها المتدني بالفعل والبالغة 0.5% من أجل دعم الاقتصاد بعد التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ويقول بنك إنجلترا إنه سيتعين عليه تقييم تباطؤ النمو في مقابل ارتفاع معدل التضخم الناتج عن انخفاض قيمة الجنيه. ويعني ذلك أنه قد لا يتم اتخاذ أي قرار لتغيير أسعار الفائدة لعدة أسابيع، وربما ليس قبل أغسطس / آب القادم حين ينشر البنك المركزي أحدث تقديراته التفصيلية حول الاقتصاد.

وكان 17 من أصل 26 من خبراء الاقتصاد الذين استطلعت رويترز آراءهم في أبريل / نيسان الماضي توقعوا أن تكون الخطوة التالية لبنك إنجلترا المركزي بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي تخفيض أسعار الفائدة لا زيادتها. وسجلت بريطانيا أكبر عجز في ميزان المعاملات الجارية على الإطلاق العام الماضي، بما يعادل 5.2% من الناتج الاقتصادي للبلاد؛ وعكس هذا العجز زيادة تدفقات توزيعات الأرباح ومدفوعات الدين إلى المستثمرين الأجانب عن التدفقات المماثلة التي تأتي للبلاد، بالإضافة إلى العجز التجاري الكبير.

وقال كارني إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يختبر "كرم الأجانب" الذين يمولون العجز في ميزان المدفوعات. وكان وزير المالية أوزبورن قال

خلال الحملة التي سبقت الاستفتاء إنه سيضطر إلى زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق إذا صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي كي يحول دون إضرار تباطؤ النمو بمساعيه الرامية إلى تخفيض عجز الموازنة، الذي ما زال كبيرًا، لكن لم يتضح ما إذا كان سيتم الالتزام بتلك الخطة بعد استقالة كاميرون.

وقد هبط الإسترليني إلى أدنى مستوى له في 31 عامًا، مسجلًا أكبر انخفاض في تاريخه، وقال الملياردير جورج سوروس الذي اشتهر بالمراهنة على هبوط الجنيه في 1992 إن الإسترليني قد ينخفض إلى 1.15 دولار. وسجل عائد السندات البريطانية مستويات قياسية متدنية، حيث لامس العائد على السندات لأجل عشر سنوات 1.018%، ويعتقد الخبراء بأنه قد يهبط أكثر من ذلك ليقل عن 1%.

وأشارت معظم التوقعات إلى أن معدل البطالة البريطاني الذي يبلغ أدنى مستوياته في عشر سنوات حاليا عند 5% سيرتفع بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، على الرغم من نجاح بريطانيا في تجنب خسارة الوظائف بالقدر نفسه الذي حدث في دول أخرى بعد الأزمة المالية.

وكما حدث بعد الأزمة، فإن الأجور قد تتحمل الوطأة الكبرى لأي تباطؤ ناجم عن الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتوقع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا انخفاض أجور المستهلكين الحقيقية بما يتراوح بين 2.2 و7% بحلول 2030 مقارنة بمستوياتها في حالة بقاء بريطانيا في الاتحاد.

في المقابل، قال خبراء الاقتصاد المؤيدون لخروج بريطانيا إن سوق العمل في البلاد قد تصبح أكثر ديناميكية عبر إلغاء قوانين الاتحاد الأوروبي المرهقة والتخلص من بعض رسوم الاستيراد الأعلى في الاتحاد مثل تلك المفروضة على الغذاء، بالإضافة إلى تعزيز الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة، لكن تقليص رسوم الواردات قد يعرض بعض قطاعات الاقتصاد لمنافسة شرسة.

لكن خبراء الاقتصاد المؤيدين لخروج بريطانيا رفضوا تلك التحذيرات، ووصفوها بالترويج للإشاعات المقلقة، ويقولون إن بريطانيا قد تبرم اتفاقيات تجارة مع الاتحاد الأوروبي ودول أخرى خارجه، وقد تخفض أيضًا رسوم الواردات من تلقاء نفسها إذا لم يكن هناك اتفاق وشيك.

انعكاسات الخروج البريطاني على العلاقات مع مصر

فيما يتعلق بالتأثيرات المباشرة لخروج بريطانيا على علاقات مصر مع الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن يتراجع دور بريطانيا في التأثير على قرارات الاتحاد، باعتبار أن عضويتها باتت مؤقتة، ولكن هناك تأثيرات على العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي، وطبقًا لاتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيز النفاذ في 2004، أصبح الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لمصر، حيث بلغ حجم التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي في 2015 نحو 25 مليار يورو بما يمثل 35% من إجمالي تجارة مصر الخارجية، في الوقت ذاته، تواجه العلاقات التجارية بين الجانبين صعوبات كبيرة، فهناك عجز في الميزان التجاري في غير صالح مصر، إذ بينما تبلغ صادرات الاتحاد لمصر نحو 20 مليار يورو في 2014، لا تتجاوز الصادرات المصرية 7 مليار يورو. والسبب المباشر لهذا الخلل هو تآكل الميزات التفضيلية للصادرات المصرية، ولا يجب تجاهل حقيقة أن عدد دول الاتحاد وقت توقيع الاتفاقية كان (15) دولة، وصل إلى (28) دولة مع توسيع عضوية الاتحاد.

وقد طرح الاتحاد الأوروبي مؤخرًا فكرة إبرام اتفاقية "تجارة حرة عميقة وشاملة" مع كل من المغرب وتونس، وفيما يتعلق بمصر، فهي ليست جاهزة الآن، فهو لا يحقق مزايا لمصر على المدى القصير ولا يساعد على تجاوز عجز الميزان التجاري. ومن ثم، فقد يؤدي خروج بريطانيا إلى إحداث ارتباك بين مصر والاتحاد الأوروبي على مستوى العلاقات التجارية؛ نظرًا للتعقيدات الفنية المتعلقة بقواعد المنشأ، وخاصة المكون ذي المنشأ البريطاني في المنتجات الأوروبية.

كما أن خروج بريطانيا قد يؤدى أيضًا إلى تراجع حجم التجارة العالمية، مما قد يؤثر على حركة الملاحة في قناة السويس، كما أن حجم المساعدات التنموية

المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر قد تتأثر أيضًا. وفي هذا السياق، كان جيمس موران سفير الاتحاد الأوروبي لدى مصر قد صرح بأنه لا يتوقع أن تقل حجم المساعدات المقدمة لمصر، ولكن هناك توقعات بأن تتأثر هذه المساعدات، وخصوصًا وأن ميزانية الاتحاد ستنقص بنسبة حوالي 20%، ولكن يتوقع أن يزيد حجم التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر فيما يتعلق بقضايا الهجرة لمعالجة المشكلة من جذورها، باعتبارها السبب الرئيسي في خروج بريطانيا.

لكن هناك محورًا آخر يتعلق بعلاقات مصر بالاتحاد الأوروبي وهو مجال الأمن، ويتوقع أن يزداد الاهتمام بدول الجوار المتوسط، خاصة فيما يتعلق بتسوية الصراعات في كل من ليبيا وسوريا واليمن، وبشكل خاص الملف الليبي وتأثير ذلك على تزايد موجات المهاجرين. ولا يُتوقع حدوث تغيير أساسي في السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي، ولكن يتوقع حدوث نوع من عدم التناسق في العلاقات بين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

وعلى المستوى الثنائي، تقوم الحكومة البريطانية بدعم مصر في تنفيذ دورة لتدريب المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية ورفع القدرات المصرية في مراقبة الحدود والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ويتوقع ألا تتأثر العلاقات الثنائية بخروج بريطانيا، خاصة وأنها أكبر مركز مالي في أوروبا، وبالتالي ستسعى للحفاظ على مكانتها والاهتمام بعلاقاتها بالدول خارج الاتحاد ومنها مصر، وكذلك في قطاع الخدمات.

وارتباطًا بما تقدم، هناك تطورات مهمة حدثت في مصر تمثل بعدًا استراتيجيًا لا خلاف عليه وذلك في مجالين رئيسيين هما: الطاقة، ومشروع قناة السويس. فاكتشافات الغاز الطبيعي تمثل رصيدًا مهمًا للاتحاد الأوروبي ليس فقط في مجال التصدير ولكن في أن جميعها يقع داخل المياه الإقليمية لمصر، وبالتالي لا تقع في مناطق خلافية على عكس الدول المجاورة. وبالنسبة لمشروع قناة السويس، فالاتحاد الأوروبي هو الذي طرح استخدام المنطقة كـ "Regional

لتكون مركزًا للتجارة والتوزيع والتصنيع في منطقة الشرق الأوسط "Hub ومنها لأوروبا وآسيا وأفريقيا. وتشير التقديرات فيما يتعلق بالسياحة البريطانية لمصر أن يؤجل الموضوع في ظل المرحلة الحالية.

وعلى الجانب الآخر، فإن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هي أكبر نقاط الضعف، وقد يؤدي خروج بريطانيا إلى تبنيها سياسة خارجية أكثر جرأة وواقعية، ورغم ذلك يظل الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأهم لمصر.

ومن ثم، يمكن القول إن خروج بريطانيا له تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتبعات على المجالات الأخرى، وأن مصر تستطيع أن تقوم بدور مهم جدًا في موضوع الهجرة مع الأطراف المعنية، كما أن الأحزاب اليمينية المتطرفة تمثل خطرًا خاصة على الجاليات المصرية بالخارج. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار الموضوعات الشائكة مثل انقطاع السياحة البريطانية عن مصر.

وفيما يتعلق بالسياسة الزراعية المشتركة Common Agriculture Policy "CAP"، فإن بريطانيا ضد هذه السياسة, و بناءً عليه، فإن التفاوض بين مصر وبريطانيا في هذا الملف سيكون سهلًا, فبريطانيا أقرب فكريًا إلى أمريكا. وبالنسبة لحركة التبادل التجاري، والاستثمار الأجنبي في مصر خاصة في مجالات البترول والطاقة وشركات الاتصالات سيكون له تأثيرات, وإن كل التأثيرات السلبية لن تدوم طويلًا وإن الهبوط في البورصات والعملات لم يدم سوى بضعة أيام، بعدها بدأ التعافي في الظهور.

وفيما يتعلق بمسألة تأثير خروج بريطانيا على الجانب الأوروبي، وعلاقة مصر بالاتحاد الأوروبي, فإن العلاقات لن تتأثر تأثرًا ملحوظًا. حيث كان هناك تصريح لسفير الاتحاد الأوروبي جيمس موران بأن المساعدات الأوروبية ستظل كما هي ولن تتغير.

قراءة في المستقبل البريطاني

إن قرار الحكومة البريطانية بتنظيم استفتاء شعبي للبت في مسألة بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي من عدمه لم يكن قرارًا مفاجئًا، بل مر بمرحلتين رئيسيتين:

1- **مرحلة المراجعة:** سعت الحكومة البريطانية منذ عام 2012 لتقييم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وذلك فيما عُرف باسم "مراجعة الاختصاصات"، حيث تضمنت مراجعة الاختصاصات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي مقارنةً باختصاصات بريطانيا، وبحث ما إذا كانت الأمور تسير بصورة جيدة، أم أنها في حاجة إلى إدخال تعديلات تكفل مزيدًا من التوازن.

وهذه المرحلة استمرت لمدة عامين، حيث انتهت في يوليو 2014. ونُشرت تلك المراجعات تدريجيًا على نحو 30 جزءًا، وفي حوالي 3000 صفحة. وفي أعقاب نهاية المراجعات، تأكدت إمكانية إصلاح الاتحاد الأوروبي وتحسين سياساته، ومن ثم عدم حاجة بريطانيا للخروج منه.

2- **محاولة الإصلاح:** بدأت بالمفاوضات والمشاورات، وانتهت بتحديد موعد الاستفتاء الشعبي على مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي. وبدا التأثير الكبير لتقارير "مراجعة الاختصاصات" على تحركات رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون وتوجهاته. ومن ثم، كانت فكرة "الإصلاح" هي المهيمنة خلال هذه المرحلة. واتُخذ عدد من الخطوات الهامة، ففي نوفمبر 2015، وعقب سلسلة من المشاورات مع عدد من الشركاء الأوروبيين، أعلنت الحكومة البريطانية عن عدد من المطالب الإصلاحية التي تود أن يتم تبنيها في إطار الاتحاد الأوروبي، ويمكن حصرها في أربع قضايا محورية: الإدارة الاقتصادية، والقدرة التنافسية، والسيادة، والهجرة.

وخلال شهر فبراير 2016، وفي أعقاب سلسلة من المفاوضات المكثفة في المجلس الأوروبي، تم التوصل إلى اتفاق حول هذه النقاط الأربعة. وعلى الرغم من كون هذا الاتفاق لا ينطوي على تغير جذري في علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبي، حيث إن بريطانيا لها ترتيباتها الخاصة بالفعل في علاقتها بالاتحاد، بيد أن هذه المفاوضات ساهمت في تحقيق قدر من الطمأنينة السياسية لشرائح عديدة من المجتمع البريطاني، تخشى من زيادة سيطرة الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء. كما أن تلك المفاوضات باتت بمثابة السابقة القانونية لأي دولة عضو لديها الرغبة في إعادة ترتيباتها الخاصة بعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي. ومن ثم، تم تحديد يوم 23 يونيو / حزيران 2016 للاستفتاء حول بقاء أو ترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي.

وعلى خلفية الاستفتاء، ظهرت العديد من التحليلات للآثار المترتبة على قرار بريطانيا بمغادرة الاتحاد الأوروبي أو البقاء فيه. ويُميز معهد الدراسات الإستراتيجية الأوروبي في هذا الصدد بين خطتين، وهما:

1- **الخطة (أ) البقاء**: حيث يشير إلى أن الآثار التي من المنتظر أن تترتب على خيار بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي تتسم بقدر من الوضوح. كما أنه ليس من المتوقع أن يؤدي تبني هذا الخيار إلى تغيرات جذرية، فبريطانيا بالفعل تنتقي ما تطبقه ضمن سياسات الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، تلتزم بريطانيا بعدد من القواعد الاقتصادية مثل سياسة السوق الواحد، وعدد من قواعد السياسة الخارجية والشؤون السياسية، إلا أنها في مجالات أخرى لا تلتزم بما يفرضه الاتحاد الأوروبي كما هو الحال فيما يتعلق باليورو وشنجن.

2- **الخطة (ب) المغادرة**: ذلك أن عواقب هذا الخيار لا تزال غير واضحة، كما أنه من الصعب التنبؤ بما قد يترتب عليه اقتصاديًا. ويعتقد البعض خطأً أن مثل هذا الخيار قد يكفل لبريطانيا مزيدًا من التحرر والاستقلالية عن بروكسل، باعتبار أنه سيكون لديها قدرة أكبر على الانخراط في تجارة أكثر تحررية مع كافة أرجاء العالم، بيد أن هذا الأمر غير مؤكد خاصةً في ظل وجود عدد من

القيود.

وفي هذا الإطار، يتطرق معهد الدراسات الإستراتيجية إلى ثلاثة أنماط مُحتملة لمغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، وذلك على النحو التالي:

أ- النمط الأول: يتمثل في القطيعة التامة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وهو ما يعني الوقف المباشر لتنفيذ الالتزامات التعاقدية والقانونية كافة بين الطرفين، والتي يصل عددها إلى نحو 5000 اتفاق، وحوالي 1500 اتفاق دولي بين الاتحاد الأوروبي وأطراف ثالثة، الأمر الذي سوف يرتب فراغًا قانونيًا ذات انعكاسات كارثية على الاقتصاد البريطاني. ومن ثم، من المستبعد أن تتبع الحكومة البريطانية هذا النمط من القطيعة.

ب- النمط الثاني: محوره أن تنفصل بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي على الصعيد السياسي فحسب، وذلك تجنبًا للآثار الاقتصادية السيئة التي قد تترتب على الانفصال. ومن ثم، تُبقي بريطانيا على علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وتظل تمارس دورها في إطار السوق الأوروبي الواحد والاتحاد الجمركي. وفى حقيقة الأمر، فإن هذا الخيار من الممكن تطبيقه، خاصةً أن الآليات اللازمة لتبني مثل هذا النمط متواجدة بالفعل، وكان قد سبق تبنيها بصدد عدد من الدول الأخرى التي ترتبط اقتصاديًا بالاتحاد الأوروبي، على الرغم من كونها غير أعضاء، مثل النرويج في إطار المنطقة الاقتصادية الأوروبية EEA، وتركيا في الاتحاد الجمركي.

لكن مثل هذا الخيار قد يفرض قيودًا تنتقص من سيادة بريطانيا مقارنةً بخطة البقاء. ففي حال تبنيه، ستكون بريطانيا مُلزَمة بمجموعة من الإجراءات دون أن يكون لها حق التدخل في صياغتها أو تعديلها، كما سيتعين عليها تقديم مشاركة ذات وزن في ميزانية الاتحاد الأوروبي. أيضًا يتضمن هذا النمط الانتقال الحر للأفراد، كجزء من سياسات المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

ج- النمط الثالث: يتحدد في مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي في أعقاب

التفاوض معه من ناحية وشركائه الدوليين من ناحية أخرى، حول أفضل تسوية ممكنة، وذلك على النحو التالي:

التفاوض مع الاتحاد الأوروبي: يتمثل الحل المثالي لبريطانيا في تعزيز حرية حركتها وسيادتها، مع وضع حد لحرية انتقال الأفراد، ولكن في الوقت ذاته تحقيق أقصى استفادة لها من خلال بلوغ الخدمات والمنتجات البريطانية للسوق الأوروبية. ويؤكد معهد الدراسات الإستراتيجية على أن التفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول هذه المسائل قد يواجه عددًا من الإشكاليات. ومن ثم، من المنتظر أن يخسر الاقتصاد البريطاني الكثير من الامتيازات؛ مثل المكانة الرائدة التي تتمتع بها الدولة في السوق المالي، وترتيب بريطانيا بصفتها مكانًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية على مستوى الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أيضًا أن تواجه هذه المفاوضات قدرًا من التباطؤ والتعثر والفتور المقصود من جانب الاتحاد الأوروبي، بما يمثل رادعًا لأي دولة عضو تفكر مستقبلًا في الخروج من الاتحاد.

التفاوض مع الشركاء الدوليين: استكمالاً لتفاوض بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي، يرى أنصار فكرة المغادرة أن بريطانيا سيتعين عليها أن تسعى للتفاوض مع عدد من دول العالم، بما يُمكِّنها من إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بها مع أرجاء العالم كافة، وذلك في سبيل ملء الفراغ القانوني الذي سوف يترتب على وقف التزام بريطانيا بالعديد من الاتفاقيات المبرمة بين دول العالم والاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، يؤكد المعهد أن الاعتقاد السائد بأن بريطانيا من الممكن أن تجد بدائل لنظام التجارة الحرة المطبق في سياق الاتحاد الأوروبي ليس سوى سراب، وذلك نتيجة لأن القوى الكبرى سوف تستمر في النظر للتجارة مع الاتحاد على أنها أولوية، وليس التبادل التجاري الفردي.

ويشير معهد الدراسات الإستراتيجية إلى أن مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي من المتوقع أن تؤدي إلى نتائج سلبية مقارنةً ببقائها في الاتحاد، وذلك

للأسباب التالية:

1- في حالة الخروج من الاتحاد الأوروبي، سوف تخسر بريطانيا مكانتها في الشؤون الدولية، ومن ذلك ما يلي:

- الدور الفعَّال الذي تقوم به بريطانيا في إطار الاتحاد الأوروبي في مكافحة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وعلى رأسها "داعش"، والتصدي لتجنيدها المقاتلين الأجانب.

- الدور الذي تلعبه بريطانيا كأحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي وقيامها بدور المتحدث باسم أوروبا، لذا من المتوقع أن يؤول هذا الدور إلى فرنسا في حالة مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي.

- الموقف المعارض الذي تتبناه بريطانيا حيال روسيا على خلفية أزمة ضم القرم، فبريطانيا هي الداعم الرئيس لتوقيع العقوبات ضد موسكو. ومن ثم، في حالة خروجها من الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن يتغير موقف الاتحاد حيال روسيا، وبما قد لا يتفق والتوجه البريطاني.

- زيادة تدفق المهاجرين واللاجئين عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي، خاصةً ما سيترتب على ذلك من وقف تنفيذ بنود اتفاق "لو توكيه" Le Touquet مع فرنسا، والذي يفرض قدرًا من الرقابة على عدد من النقاط الحدودية.

2- سيُلقي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بتبعاته السيئة على مشروع الاتحاد بصفة عامة.

3- يخشى البعض من أن يؤدي مثل هذا الاستفتاء الشعبي إلى تدمير وحدة المملكة المتحدة ذاتها. فعلى سبيل المثال، إذا صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، في مقابل تصويت إسكتلندا لصالح البقاء، سوف نكون بصدد أزمة داخلية كبيرة قد تؤدي إلى تفكك المملكة المتحدة بصورتها المعروفة الآن.

خروج بريطانيا وأثر ذلك على المهاجرين واللاجئين

لقد صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي بنسبة 52% في استفتاء تاريخي تم إجراؤه في الثالث والعشرين من شهر يونيو / حزيران 2016. وتعتبر بريطانيا أول دولة تخرج من الاتحاد الأوروبي، حيث لم يسبق لأي دولة عضوة الخروج منه، لذلك فمن الصعب توقع كل نتائج هذا القرار. وتنص المادة 50 من اتفاقية لشبونة الخاصة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، والتي لم يتم تنفيذها من قبل، أن الدولة التي ترغب في الخروج من الاتحاد عليها أن تخبر المجلس الأوروبي بهذا القرار. كما تعترف اتفاقية لشبونة 2009 بحق كل دولة عضوة أن تقرر، وفقًا لقواعد الاتفاقية الدستورية، خروجها من الاتحاد. ووفقًا للمادة، لا يتطلب هذا الخروج أي مبرر، كما لم تحدد المادة الطريقة التي تنظم الخروج، فالاتحاد يناقش مع الدولة التي ترغب في الخروج اتفاقًا لتحديد خطوات خروجها. كما يتوقف تطبيق اتفاقيات الاتحاد الأوروبي على هذه الدولة منذ تاريخ بدء تنفيذ هذا الاتفاق أو في العامين التاليين لإعلان الخروج. وتسمح أخيرًا المادة لأي دولة خرجت من الاتحاد العودة إليه مرة أخرى مثل أي دولة ترغب في الانضمام.

وتسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في حالة واسعة من الارتباك، وأثار الكثير من التساؤلات حول عدة قضايا. فمثلًا أدت نتائج الاستفتاء إلى ظهور احتمالية تقسيم المملكة المتحدة ويتبين ذلك من خلال تصويت الغالبية العظمى في إسكتلندا لصالح البقاء في الاتحاد وإشارة نيكولا ستيرجين إلى أنه غير مقبول ديمقراطيًا للبلاد أن تخرج من الاتحاد خلافًا لإرادتها. كما تشير استطلاعات رأي حديثة إلى أن حوالي 60% من الإسكتلنديين يفضلون الانفصال عن بريطانيا من أجل البقاء في الاتحاد الأوروبي. كذلك نرى في أيرلندا الشمالية تصويت الأغلبية لصالح البقاء، وبالتالي يهدد ذلك من تماسك المملكة المتحدة، حيث اختلفت الآراء حول الخروج من الاتحاد الأوروبي.

كما أثار الخروج تساؤلات حول أزمة اللاجئين وكيفية التعامل معهم، إلى جانب تساؤلات متعلقة بالمهاجرين من أصل عربي إلى بريطانيا.

وقد كان لبريطانيا وضع خاص منذ انضمامها عام 1973 إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تمسكت بعملتها الوطنية، كما أنها ليست جزءًا من منطقة شنجن. وترجع فكرة خروج بريطانيا من الاتحاد بشكل عام إلى الرغبة في استعادة السيادة الوطنية، فالمعسكر الموالي للخروج يعتقد أن في ترك الاتحاد الأوروبي استعادة للسيادة الوطنية لبريطانيا، حيث ستبقى صوتًا مؤثرًا ومصدرًا للطاقة النووية بكونها عضوة لحلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن للأمم المتحدة. ويرجع أيضًا خروج بريطانيا إلى الرغبة في التخلص من التحديات الاقتصادية والأزمة العالمية، حيث عاشت أوروبا بأكملها أزمة مالية واقتصادية خلال العقد السابق، ولم تتمكن من خلال البنك المركزي الأوروبي من التخلص من هذه الأزمة.

وقد قررت بريطانيا أن تضع حدًا لهذه الأزمة معتبرة أنه حان وقت المساءلة، فبما أن سويسرا تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي وناتج إجمالي محلي وعملة أفضل وأقوى ومعدلات بطالة أقل من بريطانيا رغم أنها ليست عضوة في الاتحاد الأوروبي، فيعتقد البعض أن الخروج من الاتحاد فرصة أمام بريطانيا لتكرار تجربة النموذج السويسري.

كما تمثل حرية التجارة سببًا آخر، حيث يرى البعض أن لندن تتمكن من التقدم بدرجة أكبر إذا اتجهت للقوى الكبرى مثل الصين والهند والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، واستعادة مكانتها على الساحة الدولية. ومن خلال مقابلات عقدتها صحيفة the guardian مع المعسكر الموالي للخروج، يمكن أن نستخلص أسباب رغبتهم في الخروج مما سبق في النقاط التالية:

- التطلع لمستوى حياة أفضل.

- المشاركة في اتخاذ القرارات.

- وجود إصلاح اقتصادي حقيقي.

- تطبيق سياسة هجرة عادلة.

- دعم الصناعة في المملكة المتحدة.

وإلى جانب هذه التحديات الاقتصادية والسياسية العامة، سنقوم بتناول مشكلات محددة كان لها دور كبير في اتخاذ قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي.

أ) أزمة الديمقراطية التمثيلية في أوروبا:

يرى البعض أن أزمة الديمقراطية التمثيلية في العالم بشكل عام وفي أوروبا بشكل خاص تعتبر دافعًا لهذا الخروج، فأصبح سكان العالم يشعرون بأنهم ليسوا قادرين على التأثير على القرارات وأن ممثليهم ينفذوا رغباتهم الخاصة لا مصلحة الشعب.

ونتج عن ذلك انتفاضات في دول مختلفة ترغب في خلق مجالات أوسع من الحرية والاستقلال، تظن بعض الدول مثل بريطانيا أنها يمكنها تحقيقها من خلال استقلالها عن الاتحاد الأوروبي.

كما أثبت الحراك على المستوى الشعبي أن الشعوب تعارض السياسة بشكلها الممثل في الديمقراطية التمثيلية وليسوا ضد السياسة عامة. وبالتالي ظهرت حالة من عدم الرضا في العالم المتمثلة في "حركة احتلوا" أو "احتجاجات احتلوا" التي بدأت بحركة "احتلوا وول ستريت" في مدينة نيويورك الأمريكية في 17 سبتمبر 2011، ثم توسعت تدريجيًا لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية كلها قبل أن تتحول إلى حركة عالمية في 15 أكتوبر. فوصلت الاحتجاجات إلى أوروبا في إسبانيا، والبرتغال، وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا. ففي ألمانيا مثلًا،

اعتصم محتجون أمام البنك المركزي الأوروبي تلبية لدعوات حركة "احتلوا وول ستريت"، وكان شعار وقفتهم هو "لن نبيع مستقبلنا إلى البنك المركزي الأوروبي".

وقد تأثر سكان بريطانيا أيضًا بهذه الانتفاضات، وعبروا عن غضبهم من خلال حركة "احتلوا لندن" عام 2011، فتحت شعار "نحن 99%"، أصدر هؤلاء بيانًا يتضمن مطالب وأهدافًا وحلولًا لمواجهة الأزمة. ويظهر من خلال هذه الحركة شعور البريطانيين بأن النظام هو المشكلة ويربطون ذلك بالديمقراطية التمثيلية.

ب) الإرهاب المتصاعد في أوروبا:

دفعت مشكلتا اللاجئين والإرهاب في أوروبا البعض للتفكير في الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتأكد ذلك من خلال استخدام زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة نايجل فاراج صورة فوتوغرافية التُقطت في أكتوبر 2015 لمئات اللاجئين أثناء عبور الحدود التي تفصل بين كرواتيا وسلوفينيا كملصق دعائي في حملة تنادي بالتصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، مع استخدام عبارة: "نقطة الانهيار". أعلن فاراج أن الاتحاد الأوروبي قام بخطأ كبير يهدد أمن الجميع كما أكد أن معظمهم لا يعتبروا لاجئين إذا استندنا إلى تعريف اتفاقيات جنيف.

كما يرى إيان دنكان سميث، وزير العمل والمعاشات السابق في بريطانيا، أن استمرار عضوية بريطانيا في الاتحاد تعني ترك أبوابها مفتوحة أمام الهجمات الإرهابية وتعرضها لمثل الهجمات الدموية التي تعرضت لها فرنسا خلال عامي 2015 و2016.

ويرى البعض أن بريطانيا يجب أن تنتبه إلى تفشي ظاهرة الإرهاب الذي ضرب بروكسل وباريس. حيث تعرضت الصحيفة الساخرة شارلي إبدو بباريس لاقتحام في 7 يناير 2015، كما تعرضت باريس في نوفمبر 2015 إلى سلسلة

هجمات إرهابية، ووقع تفجيران أيضًا في مطار بروكسل في 22 مارس 2016. وأكد أيضًا العقيد ريتشارد كيمب أن خروج بريطانيا سيسمح لها بتحديد الأفراد المسموح لهم وغير المسموح لهم بدخولها.

ويتبين من خلال ذلك أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يرجع جزئيًا إلى "الهاجس الأمني" أي مشكلتي الإرهاب واللاجئين، لذلك من المتوقع أن يؤثر الخروج على مصير اللاجئين والمهاجرين.

ج) صعود اليمين المتطرف في أوروبا:

يلعب صعود اليمين المتطرف في أوروبا دورًا في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فوسط أزمة المهاجرين، والنمو الاقتصادي البطيء وتزايد خيبة الأمل في الاتحاد الأوروبي، حققت أحزاب اليمين المتزايد عددها في البلدان الأوروبية مكاسب انتخابية. فبالنسبة لهذه الأحزاب، يعتبر مزيج أزمة منطقة اليورو مع موجة اللاجئين في أوروبا قد خلق الظروف المثالية للوصول إلى الحكم، وتتصف هذه الأحزاب بعدائها لفكرة الاتحاد الأوروبي وللاجئين.

ووفقًا لصحيفة The Guardian، فقد ابتهجت الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا عند تصويت بريطانيا لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي، واصفين إياه بأنه انتصار لموقفهم المضاد للهجرة والمكافح للاتحاد الأوروبي، وتعهدت بدفع استفتاءات مماثلة في بلدان مثل فرنسا وهولندا والدنمارك. واعتبرت الجبهة الوطنية الفرنسية خروج بريطانيا بمثابة دفعة واضحة لمارين لوبان في انتخابات الرئاسة الربيع المقبل، وكذلك خطوة أعطت دفعة لحزب معادٍ لأوروبا ومعادٍ للهجرة.

في ألمانيا، رحب حزب "البديل من أجل ألمانيا" بالنتيجة، وقام اليمين المتطرف "ديمقراطيو السويد" بتهنئة الشعب البريطاني على اختيار الاستقلال وأعلن رغبته في خروج السويد أيضًا.

كما هنأ حزب الشعب الدنماركي الشعب البريطاني على اختياره ووصفه بال"جريء"، واعتبره "صفعة قوية للنظام بأكمله".

وعند وصول تيريزا ماي لمنصب رئيسة وزراء بريطانيا بدلًا من ديفيد كاميرون، أكدت لبلدان أوروبا الشرقية أن الشعب البريطاني قد بعث "رسالة واضحة جدًا" على ضرورة الحد من الهجرة من خلال تصويتهم لمغادرة الاتحاد الأوروبي. وتعتبر ماي معروفة بموقفها المتشدد تجاه الهجرة، فقد رفضت في شهر مايو الماضي - حينما كانت تشغل منصب وزيرة الداخلية - نظام حصص الاتحاد الأوروبي للاجئين الإلزامي المطروح في بروكسل بعد أزمة قارب المهاجرين في البحر المتوسط. كما أكدت ماي بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي أن تنقل الأفراد من دول الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا يجب أن يخضع للمراقبة ويتم السيطرة عليه، كما أكدت على رغبتها في الحد من الهجرة.

ويتضح من ذلك أن المهاجرين واللاجئين سيكونون أكثر المتضررين من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بما أن الخروج كان يرجع بنسبة كبيرة إلى التخلص من هؤلاء، وهو ما سنتحدث عنه الآن.

أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المهاجرين من أصول عربية واللاجئين:

يمكن أن نستخلص مما سبق أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يرجع جزئيًا إلى مشكلتي الإرهاب واللاجئين، فاعتبر الكثيرون أن عضوية بريطانيا في الاتحاد تجعل أبوابها مفتوحة أمام الهجمات الإرهابية وتجعلها مهددة لمثل ما ضرب باريس وبروكسل. كما رأى آخرون أن الخروج من الاتحاد الأوروبي يسمح بتأمين حدود بريطانيا وتحديد الأفراد المسموح لهم وغير المسموح لهم بالدخول، لذلك يلقى هذا الجزء الضوء على أثر خروج بريطانيا على المهاجرين من أصول عربية واللاجئين في بريطانيا.

أ) أثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على المهاجرين من أصول عربية:

لعبت مشكلة الإرهاب دورًا في دفع بعض سكان بريطانيا للتصويت لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي، حيث يخشى هؤلاء أن تصبح بريطانيا مثل فرنسا وخاصة عاصمتها باريس التي تعرضت لهجمات إرهابية عدة مرات، ففضلوا أن يحموا أنفسهم من هذه الهجمات وتلك التي انتشرت في دول أوروبية أخرى. وتفصح هذه الهجمات المتعلقة بصحيفة شارلي إبدو أو سلسلة هجمات نوفمبر 2015 وما يليها من تشدد في خطابات قوى اليمين وما ارتبط بها من هجمات مضادة لأهداف إسلامية وعربية أن المواطنة في فرنسا تعاني خللًا.

وعلى الرغم من أن فرنسا تضم أعلى نسبة من العرب المقيمين في أوروبا، وأنها البلد الذي يستقبل أكبر نسبة من الأفراد المولودين في أفريقيا بين مهاجريها، تعتبر نسبة سكان بريطانيا من ذوي أصول عربية كبيرة. فوفقًا لصحيفة The Guardian، يصل عدد المسلمين في المملكة المتحدة إلى 2.8 مليون يعيش مليون منهم في لندن، وأوضحت الصحيفة أنه في عام 2011، عاش 2.7 مليون مسلم في إنجلترا وويلز، مقارنة بـ1.55 مليون في عام 2011، مما يؤكد ارتفاع أعداد المهاجرين من أصول عربية إلى بريطانيا إلى الضعف تقريبًا. وكان هناك أيضًا 77 ألف من المسلمين في إسكتلندا و3.800 في أيرلندا الشمالية.

وبسبب هذه الأعداد الضخمة، يخشى البعض صعود أزمة هوية وعدم اندماج هؤلاء مع باقي السكان في بريطانيا مثل فرنسا مؤخرًا مما يؤدى إلى انتشار الهجمات الإرهابية. فهؤلاء العرب لا يشبهون العرب المولودين في الوطن العربي، حيث يحملون هوية عربية مجهولة بالنسبة لهم كما لا يشبهون الأوروبيين الذين توارثوا الأصل والثقافة الأوروبية مما ساعد على نمو أزمات ثقافية لدى الأجيال الحديثة خاصة الجيل الثالث. فالجيل الثاني من المهاجرين هرب من تساؤلات حول حقيقة هويته ووجد ملجأ في الدين، أما الجيل الثالث يعتبر الدين ملجأ له أكثر من أي وقت بما أنه يعاني أزمة هوية جوهرية وفقد كل معاني المواطنة حيث إنه لم يذب في المجتمع مثل ما حدث

مع الجيل الأول، فمن المتوقع أن يتشبع هؤلاء الشباب العربي الأوروبي بالفكر الجهادي فيمثلوا خطرًا على أمن البلاد.

ويتمثل الخطر الأكبر في داعش، حيث يقدر المسؤولون الأوروبيون عدد الشباب الأوروبيين المنضمين لداعش حتى الآن بحوالي 5 آلاف في العراق وسوريا مما يوضح أن داعش تستهدف الشباب الأوروبيين وليس فقط من العالم العربي. وبما أن أبناء هذه الأجيال لديهم أزمة في التعايش مع المجتمع ولا يملكون أي هدف في حياتهم، فإنهم يتجهون إلى التنظيمات الأكثر عنفًا، وعلى الرغم من قوة الاتحاد الأوروبي، فإنه لم ينجح في مواجهة هذا التنظيم أو الأسباب التي أدت إلى تعاظم قدراته على التجنيد من أواسط البلدان العضوة فيه.

لذلك قررت بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي بناء على عدم تمكنه من وقف انتقال نشاط هذا التنظيم من الشرق الأوسط إلى أوروبا، مصرة في ذلك على حماية حدودها من هذا الانتشار الذي سبق أن ضرب باريس وبروكسل.

ويرى أنتوني جليز، الأستاذ بمركز دراسات الأمن والاستخبارات بجامعة باكنجهام، أن البريطانيين بشكل خاص ينضموا لداعش "لسهولة انتشار الفكر الإسلامي المتطرف في بلادنا تحت ستار الدين وحرية التعبير والتعددية الثقافية". كما أكد أن التمييز الذي يعاني منه المواطنون المنتمون للجالية الإسلامية له دور في انضمام مقاتلين جدد إلى هذا التنظيم المتطرف.

لذلك من المتوقع أن تتغير نظرة سكان بريطانيا الأصليين للمهاجرين من أصل عربي في الفترة القادمة بما أن هؤلاء المهاجرين يمثلون بالنسبة لهم سبب الإرهاب في دول أوروبا الأخرى، وبالتالي يهددون أمن بريطانيا. كما أوضح الكثيرون أن الخطوة التالية للخروج من الاتحاد الأوروبي هي تقليل أعداد هؤلاء خاصة أن تيريزا ماي كانت وراء جهود مكافحة التطرف الإسلامي قبل توليها منصب رئيسة وزراء بريطانيا. فمن ضمن الإجراءات التي اتخذتها

لتنفيذ هذا الهدف برنامج يقوم بتحويل المدرسين إلى عملاء سريين، حيث يطلب البرنامج من المدرسين إبلاغ الشرطة عن أي آراء أو تصرفات مشبوهة للطلاب. كما اتخذت ماي موقفًا عدائيًا من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحذرت من الخطر الذي يشكله على بلدها، وقد سعت إلى إقرار قانون يحرم المواطنين البريطانيين من جوازات سفرهم لمنعهم من الانضمام للتنظيم، وتصدت لظاهرة سفر الشباب البريطاني المسلم إلى سوريا والعراق للانضمام إلى صفوف تنظيم الدولة، وسحب الجنسية من أولئك الذين يثبت سفرهم إلى هناك. وسنت قانونًا لمكافحة الإرهاب نص على الاستبعاد المؤقت من العودة إلى بريطانيا، مما دعا بعض الصحف العربية للتحذير من تقوية وضع الأحزاب الأوروبية اليمينية المتطرفة قوميًا وعنصريًا التي يعتبر أكثر ضحاياها هم الجاليات العربية والإسلامية.

ب) مصير اللاجئين إلى بريطانيا:

كما يؤثر بالطبع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على وضع اللاجئين. فبدأت مشكلة اللاجئين منذ عام 2013، بعدما تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليًا في العالم خمسين مليون شخص للمرة الأولى منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يتدخل الاتحاد الأوروبي إلا مع اتجاه أعداد هائلة من هؤلاء إليه.

ومنذ بداية أزمة الهجرة غير القانونية، كانت بريطانيا أكثر الدول صرامة في التعامل معها، فقد سمح قانونها المعدل في مارس 2013 باعتقال المهاجرين غير القانونيين ومنعهم من فتح حساب بنكي ومن العلاج. كما قامت الحكومة بعد إصدار القانون بإلصاق إعلان في بعض المناطق العامة يقول "إذا كنت مهاجرًا غير شرعي فإما الرحيل وإما الاعتقال" وهو ما قوبل بانتقادات كثيرة ووضح العداء البريطاني للاجئين.

كما رفضت بريطانيا الحصص المذكورة في دعوة مفوضية شؤون اللاجئين

التابعة للأمم المتحدة لدول الاتحاد الأوروبي في بداية العام الماضي إلى تقديم التزامات لتخفيف الضغط على اليونان وإيطاليا بسبب تصاعد المعارضة الداخلية للهجرة المتفاقمة.

كما قامت بريطانيا بفرض إجراءات صارمة ضد المهاجرين غير النظاميين من ضمنها السجن ومصادرة الأجور. وظنت بريطانيا أن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيحد من هذه الأزمة رغم أنها بعد أن غادرت الاتحاد الأوروبي، يرى المستشار القانوني علي القدومي أن بريطانيا ملزمة باستقبال كل اللاجئين الذين يتدفقون إلى أراضيها ومعاملتهم معاملة اللاجئين، ودراسة كل حالة على حدة حتى عقب مغادرتها الاتحاد الأوروبي، لأن قوانينها المحلية تلزمها بذلك.

وقامت تريزا ماي بتوقيع خطة مع فرنسا في العام الماضي لمحاربة التهريب والهجرة غير النظامية بين ضفتي البلدين، حيث تقوم بريطانيا من خلالها بتخصيص مبلغ محدد على مدى عامين للتصدي لأزمة مهاجري منطقة كاليه شمالي فرنسا.

كما أعلنت ماي صراحة أن الهجرة تعرقل بناء تماسك المجتمع عندما كانت وزيرة للداخلية، واعتبرت أن اللاجئين تسببوا في أن الكثير من البريطانيين يضطرون إلى العمل بأجور منخفضة أو حتى عاطلين من العمل. لذلك يمكن القول إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيشكل خطرًا على اللاجئين خاصة أن رئيسة الوزراء ماي تتبنى سياسة صارمة ضد الهجرة واللاجئين.

لقد عاشت دول أوروبا موجة من الصدمات بعد تصويت الناخبين البريطانيين لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، حيث يعتبرها أنصار فكرة الوحدة الأوروبية أكبر انتكاسة حدثت للاتحاد الأوروبي منذ عشر سنوات. ورغم كون بريطانيا أحد الأعمدة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وخامس اقتصاد عالمي، ومركز أوروبا المالي، وصاحبة أكبر نصيب من الاستثمارات الأوروبية المباشرة، شعر البريطانيون بعدم الانتماء وأصروا على الانفصال. ويرجع الخروج إلى

عدة أسباب التي تم ذكرها سابقًا تتمثل في الأزمة المالية العالمية وأزمة اليورو وأزمة اللاجئين والتخبط الأوروبي في معالجتها وأزمة تصاعد الإرهاب في أوروبا.

إن شعور الأجيال الجديدة بالاغتراب الثقافي والاجتماعي يمثل قنبلة موقوتة يجب التعامل معها ليس بتقليل عدد المهاجرين القادمين وإنما بالقيام بحركة ترجمة لتراث التنوير العربي حيث يجهله معظم سكان أوروبا. يجب مساعدة هؤلاء على الاندماج في المجتمع المدني البريطاني لكي لا يلجؤون إلى العنف والإرهاب، كما يجب أن يشعروا بالفخر القومي وعلى بريطانيا أن تراجع التشريعات التي تشعرهم بالتهميش وعدم الاندماج. فحتى إذا قامت الحكومة الجديدة بتقليل عدد المهاجرين، يظل خطر الإرهاب موجودًا داخل بريطانيا بسبب الأجيال التي هاجرت في عهد الحكومات السابقة، حيث يجب معالجة المشكلة بشكل دائم وتقبل المظهر أو الدمج للمهاجرين على اختلاف أصولهم وديانتهم.

أما فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين، فيعني خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تحديدها بمفردها كيفية التعامل مع اللاجئين وعدم التزامها بحصص أو إجراءات معينة، بما يترتب عليه غلق أبوابها أمامهم بما أن تريزا ماي تتبنى سياسة صارمة ضدهم.

توجهات السياسة الخارجية والأمنية لبريطانيا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي

إن المملكة المتحدة ترمي إلى تأسيس علاقات خاصة جديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية في أعقاب خروجها من الاتحاد؛ لتفسح المجال إلى المبادرات المشتركة معه والفعاليات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من أجل المساعدة في سد الهوة في التمثيل الدبلوماسي الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ستحتاج بريطانيا إلى زيادة الاستثمار في التمثيل الدبلوماسي في العلاقات الثنائية وعبر الحكومة البريطانية في العواصم الأوروبية الأخرى.

يجب كبح جماح الإغراء باستخدام "فائض الأمن" لبريطانيا كورقة مساومة، أي دورها بوصفها قوة عسكرية واستخباراتية في أوروبا الغربية. مع ذلك، فإن مساهمة بريطانيا في الأمن الأوروبي تعمل على تذكير دول الاتحاد الأوروبي الأخرى بالمصالح والقيم القوية التي سيواصلون الحصول عليها بنحو عام.

وسيكون من الصعوبة بمكان بالنسبة لبريطانيا أن تبقى محتفظة بنفوذها في المناطق مثل: (البلقان، وأوكرانيا، وشمال أفريقيا، وتركيا) ما دام شكل الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي - وفي بعض الحالات العضوية المحتملة في الاتحاد الأوروبي - دافعًا سياسيًا قويًا لها، من المرجح أن تسعى دول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بالاستفادة من خروج بريطانيا من أجل زيادة نفوذها.

إن تأثير بريطانيا في الأمن الأوروبي سيبقى كبيرًا؛ نظرًا لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قدرة واستعدادًا في حلف الناتو، لكن مع ذلك سيبقى الأمر

الأكثر صعوبة على المملكة المتحدة من ترجمة هذا الالتزام إلى نفوذ سياسي؛ إذ يتعين أن تعمل جاهدة لضمان أن تكون مدخلات سياستها ليست على هامش أو نتيجة تترتب على نتائج الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كما أن هناك نقاشًا قائمًا بشأن احتمالية تحويل منصب نائب القائد الأعلى للتحالف في الناتو (DSACEUR) - الذي شغلته بريطانيا منذ العام 1951 - إلى عضو آخر في الناتو لا يزال جزءًا من الاتحاد الأوروبي.

وقد تكون هناك طرق مبتكرة لمعالجة هذه المسألة، لكن مع ذلك إن حقيقة ما جرى بالفعل إنما هو رسالة واضحة بأن نفوذ بريطانيا ضمن حلف الناتو لا يمكن أن يكون محصَّنًا كليًا من عواقب الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

إن دور بريطانيا بوصفها شريكًا عالميًا ذا قيمة للولايات المتحدة سيظل على الأرجح من دون ضرر بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، مقارنة بدورها بوصفها "جسرًا" دبلوماسيًا بين الولايات المتحدة وأوروبا. إن إمكانية العزلة الدبلوماسية في أوروبا يمكن أن تغري الحكومة بالاعتقاد بأنه لا بديل عن الوقوف "جنبًا إلى جنب" مع الولايات المتحدة في أي صراع عسكري في المستقبل، وقد عززت التجارب خلال العقود الأخيرة الماضية ضرورة توخي الحذر، والآن ربما ستزيد رئاسة دونالد ترامب الرغبة في الحفاظ على علاقات أمنية قوية مع كلٍّ من بريطانيا والاتحاد الأوروبي على السواء.

وستحتاج بريطانيا إلى موازنة رغبتها في استخدام الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بوصفه فرصة لتعميق نفوذها كقوة عالمية مع استمرار مصلحتها في الأمن والاستقرار في أوروبا، وفي خضم أوج نشاطها في الشؤون الدولية بعد عقد من العام 1997، تطمح بريطانيا بأن تكون "قوة من أجل الخير"، وهي الأجندة التي تحققت بفضل النمو الاقتصادي السريع والبيئة الأمنية المواتية في أوروبا، واليوم على النقيض من ذلك، فإن الإصرار الروسي - مع الآثار غير

المباشرة المتعددة الناجمة عن انهيار الدول العربية الرئيسة - يجعل من التهديدات الأمنية في جوار بريطانيا الأوروبي أكثر أهمية من أي وقت مضى منذ العام 1990، وإذا ما استمر هذا النمط، فإن الأولوية النسبية التي تعلقها بريطانيا على أمن أوروبا يمكن أن تتزايد، بإزاء انحسار قدرتها على التأثير في شكل العمل الجماعي.

إن انتخاب ترامب بوصفه رئيسًا للولايات المتحدة يمكن أيضًا أن يقود إلى مزيدٍ من الضغط على الدول الأوروبية، بما في ذلك بريطانيا؛ من أجل الاضطلاع بنصيب أكبر من المسؤولية عن أمنهم؛ ونظرًا لذلك، فإن بريطانيا ترغب على الأرجح في تعميق الجهود الموجودة لتحسين التعاون الدفاعي الثنائي مع أعضاء الناتو الأوروبيين - فرنسا على سبيل المثال -، وفضلًا عن ذلك، فإن رئاسة ترامب ربما تقود حتى إلى رغبة أكبر من قبل بريطانيا في حقبة ما بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي لمناقشة تعزيز التعاون الدفاعي مع الاتحاد نفسه.

كما أن العواقب طويلة الأمد للسياسة الخارجية لانسحاب بريطانيا قد تعتمد - قبل كل شيء - على ما إذا كان سيتبعه انتعاش اقتصادي يمكن أن يوفر الموارد التي ستحتاجها بريطانيا لدعم مصداقيتها بوصفها قوة دولية مستقلة، في الوقت الذي يعالج أيضًا الاستياء الشعبي الذي أعطى زخمًا للتصويت في يوم 23 من يونيو / حزيران 2016.

ومع ذلك، حتى قبل أن تصبح التداعيات الاقتصادية واضحة على المدى الطويل، فإن انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي من المرجح أن يكون له تأثير كبير على السبل التي من خلالها تكون بريطانيا قادرة على استخدام قدرات سياستها الخارجية – الدبلوماسية والدفاع والتنمية – من أجل تعزيز مصالحها ونفوذها.

إن قرار رئيسة الوزراء تيريزا ماي من أجل استخدام المادة 50 من معاهدة

لشبونة بحلول مارس من العام 2017، والتزامها الواضح في استعادة سيطرتها الوطنية الكاملة على تنظيم الاقتصاد والهجرة، يفصح عن أن بريطانيا الآن في طريقها للانسحاب من السوق الموحدة وعلى الأرجح من الاتحاد الجمركي. وإن هناك تحولًا جذريًا في العلاقات الاقتصادية مع بقية دول الاتحاد الأوروبي ستحصل، وإعطاء الحكومة القدرة على وضع قواعدها وإبرام اتفاقيات جديدة وديناميـة تعمل في بريطانيا بأكملها.

وبعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإنها لم تعد ممثلة في مئات من الاجتماعات التي من خلالها يقرر الاتحاد كيفية الاستجابة للقضايا الدولية، ومن غير الواقعي أيضًا أن نتوقع بريطانيا ستكون قادرة على الحفاظ على دورها المهم بصفة مراقب، إن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ستكون بنحوٍ متزايد قضية للعمل المشترك من قبل المفوضية والمجلس، وغالبًا ما جمعتها مع لجنة العمل الخارجي التي انطوت على مفاوضات معقدة للمواقف المشتركة باستخدام مجموعة من القدرات -مثل الطاقة والسياسة والبيئة والعقوبات - التي تتجاوز أي فصل دقيق بين القضايا الاقتصادية، والأمنية.

كما أن بريطانيا ستظل لها مصلحة في تشكيل سياسة الاتحاد الأوروبي في هذه القضايا حتى بعد مغادرتها؛ لذا فإن التركيز الأساسي من الاهتمام على مدى الثلاث سنوات القادمة لا بدَّ أن يكون على عملية إعادة الصلاحيات من الاتحاد الأوروبي إلى بريطانيا والحكومة التي آلت إليها السلطة، وفي حالة عدم وجود اتفاقية انتقالية، فإن بريطانيا ربما لن يكون أمامها سوى سنتين من أجل وضع سياسات وطنية - أو يعهد بها للحكومة - وبنى إدارية لتنظيم التجارة - بما في ذلك العقوبات - والهجرة، ومساعدات الدولة، وسياسة الطاقة، والمنافسة، والزراعة والثروة السمكية، وحماية البيانات، وأوجه تطوير التعاون، والبحث. وكنتيجة لذلك، فإن هناك ثمة خطر يتمثّل في أن يتم غض الطرف عن السياسة الأمنية والخارجية طالما تستخدم الحكومة قدرتها المحدودة للتركيز على تلك المخاوف الأكثر إلحاحًا.

أما الاتحاد الأوروبي فسيحتاج إلى العمل على كيفية تعديل البنى الخاصة به والسياسات والموازنات للتكيف مع خروج بريطانيا، وهي العملية التي من المرجح أن تشمل مناقشات تقاسم الأعباء القاسية بين الدول الأعضاء؛ في إطار سعي الجميع لتقليل الخسائر الاقتصادية وتحقيق أعلى قدر من المكاسب، ومع مرور الوقت، فمن المعقول أن نتوقع أن يتم التوصل إلى توازنات جديدة في المصالح بين أعضاء الاتحاد الأوروبي من جهة، والاتحاد الأوروبي وبريطانيا من جهة أخرى، لكن هذه العملية ستستغرق وقتًا.

إن إعادة السلطات إلى الاتحاد الأوروبي سيوفر فرصًا جديدة لمتابعة نهج وطني للسياسة الخارجية؛ الأمر الذي يسمح باستخدام العقوبات والامتيازات التجارية بوصفها أداة للسياسة من دون الرجوع إلى السلطات الأوروبية أو المحاكم؛ مع ذلك فإن الثمن المدفوع جراء زيادة السيطرة الوطنية سيكمن في صعوبة تنسيق العمل الجماعي في مواجهة التحديات الأمنية الناشئة.

وبمجرد الانتهاء من عملية الانفصال، فقد تكون هناك مجالات للسياسة التي تصبح فيها بريطانيا والاتحاد الأوروبي أكثر تنافسية. لكن مع ذلك، فإن مصالحها الجيوسياسية الأوسع ستستمر لتكون متطابقة على نحو كبير، لتعكس الموقف المشترك بينهما كما هو الحال بالنسبة للديمقراطيات الغربية المتقدمة مع العديد من الاهتمامات المشتركة تحديدًا.

وكنتيجة لذلك، قد يبدو أنه لا يزال من الممكن تصور ظهور "علاقة خاصة" جديدة لحقبة ما بعد الانسحاب بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي في مجال السياسية الخارجية والأمنية، ليفضي إلى مبادرات مشتركة في المستقبل بينهما؛ وكذلك اتخاذ إجراءات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. فمثل هذه العلاقة - إلى جانب تعزيز بعض الآليات طويلة الأمد الموجودة للتشاور الرباعي بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة - يمكن أن تساعد في ضمان أن تواصل المملكة المتحدة - بشكل وثيق - المساهمة بالمشاورات بشأن قضايا السياسة الأمنية الرئيسة اليوم، وأن مكانة بريطانيا في مجلس الأمن الدولي

التابع للأمم المتحدة يمكن أن يساعد في هذا الأمر.

مع ذلك، من الضروري أن نكون واقعيين بشأن مدى النفوذ الذي يمكن أن يتمخض عن العلاقة الخاصة، إذ إن صنع القرارات المشتركة لن يكون ممكنًا ما دامت بريطانيا غادرت الاتحاد الأوروبي، ورغبة كل طرف في أن يقف حائلًا ضد أي اقتراح يمكن يخضع صنع القرار لديها إلى الطرف الآخر. ومن المرجح أن تجد بريطانيا نفسها في مواجهة الأمر الواقع الأوروبي على القضايا الرئيسة، إذ تؤدي الطبيعة المعقدة جدًا للعمليات بأن تفضي إلى قرارات تعمل بالضد من إعادة الانفتاح على الأطراف الخارجية؛ والنتيجة الطبيعية التي لا مفرَّ منها هي أن بريطانيا ستكسب مزيدًا من السيطرة على سياساتها بإزاء انحسار كبير في قدرتها على صياغة نهج جماعي لدول الاتحاد الأوروبي.

إن الجهود المطلوبة لوضع سياسات وطنية جديدة، وتقليص النفوذ في بروكسل من المرجح أن يفضي إلى تعميق تركيز بريطانيا على تلك المناطق ذات المصلحة الوطنية المباشرة. ومن أجل المساعدة في سد الفجوة في التمثيل الدبلوماسي على المستوى متعدد الأطراف الناجم عن انسحاب المملكة من الاتحاد الأوروبي؛ فإنها ربما ترغب في أن تستثمر أكثر في العلاقات الثنائية وعبر الحكومة البريطانية والتمثيل الدبلوماسي في العواصم الأوروبية الأخرى، ومع ذلك من دون شغل مقعد في الاتحاد الأوروبي - حيث يتم إبرام التسويات عبر بلدان الاتحاد - فإن هذا النموذج الجديد للدبلوماسية الأوروبية من المرجح أن ينطوي على تحوّل في التركيز يبتعد عن وضع نهج جديد للاتحاد، ويقترب صوب حماية المصالح الوطنية المباشرة.

كما أن المخاوف تتزايد بشأن الشروط المستقبلية لاتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وقد يميل بعض المنخرطين في صياغة السياسة إلى الركون للحجة القائلة إن بريطانيا يجب أن تستخدم "فائض الأمن" لديها – أي دورها القيادي كقوة عسكرية واستخباراتية في أوروبا الغربية - كورقة مساومة يمكن أن تستخدمها مقابل الحصول على تنازلات تجارية في تسوية ما بعد خروجها

من الاتحاد الأوروبي.

لكن على الرغم من ذلك، هناك مخاطر تنطوي على تبني مثل هذا النهج، إذ يترتب على ذلك أن مساهمة بريطانيا في الدفاع والأمن الجماعي ستعتمد على ما إذا كانت الدول الأخرى مستعدة للاعتراف بمصالحها في مجالات أخرى من قبيل الوصول إلى السوق الموحدة على سبيل المثال. وكما هو الحال مع ترامب - الذي ربط ضمانات الأمن الأمريكية بزيادة المساهمات من الحلفاء الأوروبيين والآسيويين خلال حملته الانتخابية للرئاسة - فإن مثل هذا النهج سيقوّض الثقة المتبادلة التي تعتمد تلك الضمانات، إذ سينظر - سواء من جانب الحلفاء أم من الخصوم المحتملين - على أنها تسير صوب العزلة بمنحى أكثر مما كان متوقعًا في السابق، إذْ إن قيمة الطمأنينة في مساهمة بريطانيا في الدفاع الجماعي تكمن إلى حد كبير في موثوقيتها، ويجب على الحكومة أن تفكر مليًا قبل ذلك، ومن ثَمَّ إن التزامها الأوسع لحلف الناتو سيكون موضع تساؤل.

إن "فائض الأمن" لبريطانيا يمكن أن يكون مفيدًا في أن توضح لأقرانها المفاوضين في الاتحاد الأوروبي – ولا سيما في الشؤون الأمنية والخارجية - أن هناك أمورًا أكثر إيجابية في العلاقة مع بريطانيا من الجدل الذي يحوم حول الرسوم الجمركية وقواعد الهجرة والمساهمة في الموازنة.

وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ستواصل هي والاتحاد الأوروبي تبادل المصالح والقيم الأساسية. وبريطانيا ستعمل على أن تكون شريكًا موثوقًا به في الشؤون الأمنية والدفاعية. وحين الأخذ بعين الحسبان كيفية التعامل مع المفاوضات حينما تصل الأمور إلى مرحلة الأزمة، فإن أي رغبة لمعاقبة بريطانيا للحيلولة دون حصول مزيدٍ من الانشقاقات في الاتحاد الأوروبي يجب أن ينظر له بنحوٍ صحيح في إطار العلاقة الأوسع مع بريطانيا.

إن بريطانيا ربما تميل إلى استخدام الحريات الجديدة المترتبة على انسحابها

من الاتحاد الأوروبي؛ لتوفير مزيدٍ من الحماية من مشكلات أوروبا، ومثلما اختارت البقاء خارج منطقة العملة المشتركة، وإنشاء منطقة خالية من حرية المرور "الشنجن" التي أتاحت لها الابتعاد عن الأزمات المركزية التي تؤثر على بقية الاتحاد الأوروبي، فإن بريطانيا ستسعى - على سبيل المثال - إلى استخدام ضوابط وطنية جديدة لتعزيز قدرتها على استخدام الاتحاد الأوروبي كمنطقة عازلة ضد الهجرة غير المرغوب فيها من شرق أوروبا وجنوبها.

ويبدو أن المستويات المرتفعة الحالية من المساعدات الاقتصادية في بريطانيا إلى الدول الأعضاء الأكثر فقرًا في أوروبا الشرقية وتوجيهها من خلال موازنة الاتحاد الأوروبي سيتم تخفيضها بنحوٍ حاد، وربما في الوقت الذي تنتهي فيه تمامًا، ستوفر لبريطانيا ما مقداره 9 مليارات يورو في السنة، حسب أسعار عام 2015. ومن الممكن أن تنسحب بريطانيا أيضًا من صندوق التنمية الأوروبي، الذي سيتلمس آثارها على نحو غير متناسب جيرانها الأوربيون في الجنوب والشرق.

وقد قررت بريطانيا استخدام تلك الموارد لإعادة الاستثمار في المعونات لهذه البلدان نفسها على أساس ثنائي؛ ونظرًا للأولوية التاريخية التي منحتها بريطانيا إلى أوروبا الشرقية وشمال أفريقيا في إطار المساعدات على أساس ثنائي قد تدنت نسبيًا، فإنه من المرجح أن يُحوَّلَ جزءٌ كبيرٌ من هذا التمويل إلى دعم الأولويات الجديدة المحددة وطنيًا في الداخل الخارج، أو تستخدمها للمساعدة في تخفيف الأعباء المالية الناجمة عن الركود الناتج عن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ونتيجة لذلك، سيكون من الصعب بالنسبة لبريطانيا الحفاظ على نفوذها في المناطق مثل: (البلقان، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا) ما دامت ستحتاج هذه البلدان - من أجل الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، واحتمال عضوية الاتحاد الأوروبي - إلى رافعة سياسية قوية، وما دام من المرجح أن تستفيد

الدول الأعضاء الأخرى من الاتحاد الأوروبي من انسحاب بريطانيا؛ من أجل زيادة نفوذها، ومن المرجح أن يشهد نفوذها انحسارًا مماثلًا في المناطق المجاورة الأخرى مثل: شمال أفريقيا، وتركيا اللتين تعتمدان اعتمادًا كبيرًا على الاتحاد الأوروبي؛ من أجل الوصول التجاري و/أو المساعدة.

وفي الواقع، إن هذا الانحسار بدأ بالفعل من تهميش بريطانيا للنشاط الدبلوماسي بسبب الأزمات المتتالية لليورو والمهاجرين، وإلى التفاوض والحفاظ على الاتفاق الأوروبي مع تركيا بشأن الهجرة، وإلى القيادة الألمانية - الفرنسية للدبلوماسية المتعلقة بأوكرانيا. وعلى الرغم من أن كثيرًا من الأمور ستعتمد على شكل الرابطة التي ستتخذها بريطانيا في المستقبل مع الاتحاد الأوروبي، فإن انسحاب بريطانيا من المرجح أن يزيد من وتيرة ذلك الانحسار.

أضف لذلك، فإن نفوذ بريطانيا على أجندة الأمن الأوروبي سيظل كبيرًا؛ نظرًا لموقعها بوصفها القوة الأوروبية الأكثر قوة واستعدادًا والتزامًا في حلف الناتو. وكذلك إن إعلاناتها الأخيرة المنسقة بشأن عمليات جديدة لنشر طائرات التايفون لرومانيا، و150 من الجنود في شرق بولندا، والأهم من ذلك كتيبة المشاة المدرعة المكونة من 800 فرد إلى إستونيا، كل ذلك يفصح عن ذلك الالتزام. كما أن الكتائب الأربع المنتشرة في أوروبا "تعزز الوجود" في أوروبا الشرقية؛ نتيجة لقمة وارسو لحلف الناتو، فثلاث منها سيتم قيادتها - في أعقاب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - من قبل دول خارج الاتحاد الأوروبي، وعمليات الانتشار هذه ربما بدأت لتصبح ما يعادل القوات المتعددة الجنسية المنتشرة حديثًا على جبهة ألمانيا الغربية إبان الحرب الباردة، وإن كانت على نطاق أصغر بكثير، وهي تهدف إلى إظهار أن أي عدوان قد يهدد بإشعال فتيل صراع مع أقوى القوى العسكرية لحلف الناتو.

إن تأثير بريطانيا خارج المحيط الأوروبي ينبغي أن يكون أسهل؛ للحفاظ عليه بدعم من الثقافة السياسية الأممية، وباستمرار المستويات عالية من الالتزام بالموارد ومقعدها الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي الوقت

الذي لا تزال تركز فيه السياسات الخارجية للدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي - مع استثناء فرنسا جزئيًا - إلى حد كبير على المنطقة، فإن بريطانيا تتبنى نظرة عالمية قوية وتحتفظ بشبكة دبلوماسية واسعة تدعمها موارد الدفاع والمعونة، في أجزاء كبيرة من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا والخليج وجنوب آسيا ومنطقة آسيا، المحيط الهادئ (الباسفيك). ونتيجة لذلك، فإن دور بريطانيا بوصفها شريكًا ذا قيمة للولايات المتحدة من المرجح أن لا يتضرر نسبيًا في أعقاب خروجها من الاتحاد الأوروبي مقارنة بدورها بوصفها طريقًا تسعى من خلاله الولايات المتحدة للتأثير في أوروبا والعكس بالعكس.

وفي الوقت الذي من المرجح أن تستمر فيه شهية بريطانيا للقيام بدور نشط في عالم ما بعد الاتحاد الأوروبي، لكنها أيضًا ستكون تحت وطأة ضغط لتركيز هذه الطاقة على البلدان والمناطق والمحاور التي لديها فيها مصالح قوية أو حيث لديها ميزة نسبية واضحة قادرة على الاستجابة لمشكلة معينة.

ومن ثم فإن النهج الأكثر استقلالية في السياسة الخارجية يمكن أن يقود إلى فرص جديدة فيما يخصُّ بريطانيا؛ من أجل أن تأخذ زمام المبادرة في الاستجابات الدولية على وفق المبادئ الأساسية - حقوق الإنسان على سبيل المثال - أو الانتقال إلى الفراغات التي خلفها الشلل السياسي في القوى الكبرى الأخرى. فقد كان للتدخل في الحرب الأهلية في العام 2000 في سيراليون مثالٌ واضحٌ على كيفية محافظة بريطانيا على قدراتها لقيادة النشاطات الدولية، في الوقت الذي يفتقر فيه آخرون - كالولايات المتحدة، وفرنسا - الرغبة من أجل القيام بذلك. وإذا ما قدمت الفرصة نفسها، فيمكن لمزيدٍ من هذه النشاطات أن تساعد على استعادة المصداقية الدولية للسياسة الخارجية لبريطانيا في أعقاب الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، فإن الفرص لمثل هذا النشاط من المرجح أن تكون مقتصرةً على عدد قليل نسبيًا من الحالات، من قبيل المستعمرات السابقة التي لا توجد فيها قوة كبرى أخرى تكون منافسًا قويًا لها في المقام الأول، وحيث تجد بريطانيا نفسها

تمتلك مصلحة اقتصادية أو أمنية محدودة نسبيًا (كتعارضها مع الجانب الأخلاقي أو التاريخي).

بإزاء ذلك، فإن محاولات اتباع موقف أكثر استقلالًا وحزمًا في العلاقة مع الدول الأوراسية الكبرى مثل روسيا والصين وإيران سيتعيّن عليها متابعتها بعناية، وبالتشاور الوثيق مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين. ومن المرجح أن تبحث القوى المعادية عن فرص لفصل بريطانيا عن شركائها الأوربيين من قبيل استهدافها بتطبيق عقوبات دبلوماسية واقتصادية على سبيل المثال.

كما أن مخاطر الأحادية ستكون كبيرة بالنسبة للعمل العسكري بنحوٍ خاص، إذ إن معظم الشركاء والخصوم المحتملين في جنوب آسيا وشرقها يعملون على زيادة موازناتهم الدفاعية ويستثمرون بكثافة في القدرات التي تهدف إلى ردع بعضهم بعضًا من التدخل العسكري.

وبالتالي، فإن الزخم الحالي الكامن وراء زيادة العلاقات العسكرية الثنائية لبريطانيا مع دول الخليج واليابان يمكن أن ينمو في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لكن يجب أن تكون مقيدة بعناية من أجل الحد من المخاطر في أن بريطانيا يمكن أن تكون منخرطة في صراعات في المستقبل من دون دعم الولايات المتحدة. وقد تكون هناك درجة من الحذر أيضًا تمارس في الحفاظ على حرية بريطانيا للعمل فيما يتعلق بالحملات العسكرية الأمريكية المستقبلية.

إن احتمال العزلة الدبلوماسية في أوروبا قد يدفع الحكومة المستقبلية لوضع مزيد من التركيز على ضرورة الوقوف "جنبًا إلى جنب" مع الولايات المتحدة في أي نزاع عسكري في المستقبل. ومع ذلك، فإن التجارب المتعاقبة خلال العقود الماضية - كما بدا واضحًا في قرار غزو العراق لعام 2003 - قد عززت الحاجة للحذر، وإن رئاسة ترامب ستزيد الرغبة في الحفاظ على الاستقلالية

في الإستراتيجية.

وعلى مدى العقدين الماضيين، توجه جانب كبير من جهد السياسة الخارجية لبريطانيا صوب الأزمات الأمنية خارج الجوار الأوروبي ولا سيما في جنوب آسيا مثل باكستان، وأفغانستان، وبلاد الشام، والخليج ولا سيما الشركاء من مجلس التعاون الخليجي، والعراق، ولبنان، والأردن-، وشرق أفريقيا ولاسيما كينيا، والصومال، وجنوب السودان، فضلًا عن جنوب شرق آسيا - العمل بنحوٍ وثيق مع أستراليا، وسنغافورة، وماليزيا وبنحوٍ متزايد اليابان.

إن الأهمية النسبية لتلك الالتزامات على نطاق أوسع يمكن أن تتزايد في حقبة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى الحكومة لتطوير التزاماتها للسياسة الخارجية لـ"بريطانيا العالمية" بوصفها جزءًا من إعادة توجيه أوسع بعيدًا عن أوروبا.

ومع ذلك، هذا ربما لا يكون الوقت المناسب للقيام بمثل هذا التحول. فخلال أوج نشاطها الدولي في العقد الذي تلا العام 1997، كانت بريطانيا تطمح إلى أن تكون "قوة من أجل الخير"، وأدت دورًا رئيسًا في دعم الولايات المتحدة في حربي العراق وأفغانستان. وفي الوقت نفسه، سعت إلى حشد المجتمع الدولي لدعم أهدافها الطموحة الحد من الفقر العالمي. تلك الأجندة كانت ممكنة؛ بسبب الموارد الإضافية التي وفرها النمو الاقتصادي السريع، وبفعل البيئة الأمنية المواتية نسبيًا في أوروبا.

وعلى العكس من ذلك، فإن بريطانيا تكافح من أجل التعافي من الآثار المالية جراء الأزمة الاقتصادية لعام 2008/2009، والإصرار المتزايد من روسيا، إلى جانب الآثار الجانبية المتعددة الناجمة عن انهيار الدول العربية الرئيسة يعنيان أن التهديدات الأمنية لبريطانيا من دول الجوار المباشر هي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه، فإن وصول ترامب للرئاسة الأمريكية يؤدي إلى مزيد من الضغط على الدول الأوروبية، بما في

ذلك بريطانيا من أجل الحصول على حصة أكبر من مسؤولية توفير أمنهم. وإذا ما استمرت هذه الاتجاهات، فإن مصلحة بريطانيا في الأمن الأوروبي يمكن أن تنمو حتى لو كان من المرجح أن تنحسر قدرتها على التأثير في شكل الحلول الجماعية. وسيتعين على بريطانيا أن تحقق الموازنة بين رغبتها في استخدام خروجها من الاتحاد الأوروبي بوصفه فرصة لتعميق نفوذها كونها قوة عالمية، وبين استمرار مصلحتها في الأمن والاستقرار في أوروبا.

وبحلول عام 2019، على أبعد تقدير، هناك احتمال كبير أن بريطانيا لن تكون عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وأن ثمن مزيدٍ من السيطرة الوطنية على أدوات السياسة الخارجية - على سبيل المثال فيما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية - سيكون انحسارًا كبيرًا في التأثير على السياسات الخارجية الأوروبية المشتركة.

ومن ثم، فإن مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي سيعمق النمط الأخير صوب سياسة أمنية تركز على المصلحة الوطنية، والأثر التراكمي سيكون سياسة خارجية وأمنية تختلف جذريًا في التركيز مما كان عليه الأمر في أوج النزعة الدولية لبلير/براون في العقد الذي تلا العام 1997.

إن انتخاب ترامب – على أساس البرنامج الانتخابي "أمريكا أولًا" - يمكن أن يشجع هذه التوجهات؛ ليلقي مزيدًا من الشكوك بشأن ما إذا كان النظام المؤسسي الغربي في حقبة ما بعد عام 1945 سيبقى قائمًا، وإذا ما سعى - أي ترامب - إلى تنفيذ البرنامج القومي الذي انتخب على أساسه، فإنه ربما يساعد في جعل بريطانيا والاتحاد الأوروبي أقرب إلى سياسة الدفاعية، وإن كان ذلك على أساس ثنائي. بل قد يصل الأمر إلى رغبة البريطانيين لمناقشة قضايا الدفاع مع الاتحاد الأوروبي إلى حد أكبر بكثير مما كان عليه استعدادها حينما كانت عضوًا فيه.

ويتوقف الكثير من هذا على استجابة روسيا للصدمات المزدوجة في بريطانيا

والولايات المتحدة. وإذا ما كانت هناك جهود مضاعفة من أجل إعادة تأسيس مجال النفوذ على حدودها الغربية، فهي ربما تكون كجزء من صفقة أوسع مع الـرئيس تـرامب فـوق رؤوس الحلفـاء. فإن الضغط علـى الاتحـاد الأوروبـي وبريطانيا لتعميق تعاونهما الدفاعي سيكون كبيرًا، واحتمال أن يبدد أي نية للاتحاد الأوروبي لمعاقبة بريطانيا اقتصاديًا لخروجها منه.

وباتساع نطاق الانقسام المجتمعي حول العلاقة مع أوروبا، أخذت العقلانية في خطـاب كـلا معسكري الجـدل فـي التـراجع، وارتفعـت وتـيرة العاطفة. خلال السجال، حاول كل طرف الانتصار لقضيته بإثارة مخاوف الناخبين من مغبّة قراره. استدعى دعاة البقاء في الاتحاد الأوروبي آلة وزارة المالية البريطانية الهائلة، والبنك المركزي البريطاني، وصندوق النقد الدولي، ليقنعوا الناخب بأن تكاليف الخروج من الاتحاد الأوروبي ستكون باهظة، اقتصاديًا وماليًا. سترتفع إثرها الضرائب علـى الـدخل بمـا لا يقـل عـن 2%، وستتأثر ميزانيات التعليم والصحة بصورة بالغة. ولم تتـوانَ كبار الشركات الصناعية فـي بريطـانيا عن تحـذير العاملين بها من عـواقب الخروج من الاتحـاد؛ أما الشركات الصناعية الأوروبية، وحتى اليابانية في بريطانيا، فهددت بنقل عملياتها إلى دول أوروبية أخرى في حال غادرت بريطانيا الخيمة الأوروبية.

في المقابل، لعب أنصار الخروج على مخاوف الطبقة العاملة المتصاعدة منذ أزمة 2008، راسمين سيناريوهات مخيفة من اجتياح المهاجرين الأوروبيين وغير الأوروبيين للجزيرة البريطانية. ولكن إثارة المشاعر القومية للبريطانيين كان السلاح الذي استخدمة أنصار الخروج على عجل وبلا وجل. حيث أرسلوا في المدائن حاشرين أن البقاء في الاتحاد الأوروبي يساوي خسارة بريطانيا لسيادتها، وتسليم قيادتها لحفنة من الموظفين في بروكسل. وادعوا أن عضوية الاتحاد تكلف بريطانيا 50 مليون جنيه إسترليني كل ذَرور شمس، وأن ما يعود عليـها مـن هـذه العضوية نزر يسير. في المقابل، صور دعاة الخروج الاتحاد الأوروبي جسمًا إمبراطوريًا، لا يختلف عن إمبراطوريات القرن 19، تقوده هيئة

خيالية، لا تحفل بمصالح الشعب البريطاني. وفي استعادة لأمجاد القوة البريطانية القديمة، أشاعوا بأن بريطانيا قادرة، في حال خرجت من الاتحاد الأوروبي، على بناء علاقات اقتصادية ومالية فعالة مع كل مراكز القوة في العالم، بما في ذلك دول الاتحاد. وانتهت حملة التجييش بجريمة قتل. حين أقدم مسلح على اغتيال النائبة البرلمانية جو كوكس في بلدة غرب يوركشاير. كوكس، التي لم يمضِ على عضويتها بمجلس العموم البريطاني سوى عام واحد، نُظر إليها باعتبارها واحدة من ألمع نواب حزب العمال وأكثرهم إنسانية. صاح القاتل وهو يهاجم النائبة: "بريطانيا أولًا". وتبين أن له روابط ما مع دوائر قومية يمينية متطرفة ونازية جديدة في الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. ولكن أحدًا لا يمكنه تجاهل الأثر الفادح لعواقب تصعيد الخطاب القومي.

ولا ريب أن الاقتصاد البريطاني من القوة بمكان بحيث يقدر على تجاوز أزمة الخروج من الاتحاد، إن كان هذا هو الخيار الشعبي. كما أن ادعاء دعاة الخروج بأن بريطانيا ستصبح أكثر قدرة على مواجهة موجات اللاجئين بعد أن تغادر الاتحاد الأوروبي هو مجرد وهم؛ لأن بريطانيا أصلًا هي الأقل عرضة لموجات المهاجرين، ولأنها ليست طرفًا في اتفاقية شنجن. فأزمة اللاجئين هي أزمة عالمية، وليس ثمة قدرة لأي دولة لمواجهتها منفردة. وليس صحيحًا أن عضوية الاتحاد تعني التخلي عن السيادة، ولا أن بريطانيا ليست شريكًا في قرارات الاتحاد، أو أن العضوية تفرض على بريطانيا إجراءات وإصلاحات منافية لمصالحها. بريطانيا، في الحقيقة، هي واحدة من أكثر الدول تاثيرًا في سياسات الاتحاد وفي توجه أوروبا.

وعضوية بريطانيا في السوق الأوروبية المشتركة في 1973، التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي في 1993، لم تكن أصلًا محل إجماع بريطاني. واستفتاء 23 يونيو / حزيران ليس الأول حول مصير هذه العلاقة. في عام 1975، وبعد عامين فقط من الالتحاق بالسوق، اضطر رئيس الوزراء هارولد ويلسون، آنذاك، إلى الدعوة لاستفتاء شعبي حول العضوية.

في الجانب الآخر، زاد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من صعوبة المساعي التركية المتعثرة في الانضمام إلى الاتحاد، فقد استخدمت أطراف أوروبية متعددة مؤيدة للانفصال «ورقة تركيا» كأداة لتخويف المواطنين من «خطر» انضمامها إلى الاتحاد.

هذه التطورات المتسارعة التي تعصف بالاتحاد كان لقضية اللاجئين من شرق أوروبا واللاجئين السوريين والعرب دور كبير فيها. وبالتالي كانت تركيا حاضرة بقوة في كل النقاشات الأوروبية الأخيرة في ظل تصاعد الأزمة مع أنقرة حول اتفاق اللاجئين، وتهديد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بنسف اتفاق اللاجئين في حال لم يستجب الاتحاد لشروط تركيا برفع تأشيرة الدخول عن مواطنيها للاتحاد.

ويوجد 33 فصلًا للتفاوض، بين الاتحاد الأوروبي وأنقرة، تتعلق بالخطوات الإصلاحية، والتي تهدف إلى تلبية المعايير الأوروبية في جميع مجالات الحياة، تمهيدًا للحصول على عضوية تامَّة في منظومة الاتحاد. ووصلت المباحثات إلى فتح الفصل التفاوضي الـ 17، ليرتفع بذلك عدد الفصول المفتوحة للتفاوض بين الجانبين في إطار مسيرة انضمام تركيا للاتحاد إلى 15.

في سياق متصل، استخدم داعمو الانفصال تركيا بشكل مكثف في حملاتهم لإقناع المواطنين بأن 80 مليون تركي سيتدفقون إلى بريطانيا في حال انضمام بلدهم إلى الاتحاد، وأن بريطانيا لن تستطيع منعهم حينها، فتركيا تمثل قضية بالغة الأهمية في الاستفتاء، وأن انضمامها يعني منح 80 مليون جواز سفر لـ 80 مليون تركي مسلم يمكِّنهم من التجول في أوروبا بكل حرية. وفي رسالة أرسلها المعسكر المؤيد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتلقاها البريطانيون بالبريد، تظهر الخريطة الأوروبية موحدة ومن دون أسماء دولها باستثناء بعض البلدان الصغيرة كالجبل الأسود (مونتينيجرو) وألبانيا وبقية البلدان الجديدة المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وفي الجانب الآسيوي

تظهر ثلاث دول فقط مع أسمائها: تركيّا وسوريا والعراق، مع تخصيص سوريا والعراق باللون الأحمر وكان جوهر الرسالة: إذا بقيتم، أيها البريطانيون، في الاتحاد الأوروبي، فسوف يتعيَّن عليكم قبول انضمام تركيا (البلد ذي الأغلبية المسلمة) والتي تجاور بلديْن صارا عنوانًا لفزَّاعة القرن الواحد والعشرين "تنظيم «الدولة الإسلامية»"، وأصبحا مركزًا لتصدير عمليات الإرهاب، وعلامة على صعود الاستبداد الوحشيّ إلى أعلى درجاته، إضافة إلى الطائفية والصراع الإقليمي والعالمي والفساد المالي والفوضى بكل أشكالها. الرسائل الأخرى التي استخدمها معسكر بوريس جُونسون (من حزب المحافظين) ونايجل فراج "من حزب «الاستقلال»" وغيرهما من قادة وأنصار الأحزاب اليمينية ورديفاتها العنصرية "مثل «بريطانيا أولًا» و«الجبهة الوطنية» و«الحزب الديمقراطي»" تضمنت اعتبار عضويَّة بلادهم في الاتحاد شكلًا من الغزو النازي.

ووجهت مجموعة من السياسيين البريطانيين، الداعمين للخروج من الاتحاد، رسالة إلى كاميرون، طالبته باستخدام حق النقض ضد عضوية تركيا في الاتحاد، وكتب الموقعون: تسارعت عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد، والطريقة الوحيدة لمنع عضوية تركيا، التي تمتلك حدودًا مع سوريا والعراق، هي التوجه إلى استفتاء. ودعا الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في كلمة لجمعية رجال الأعمال الديمقراطيين المسيحيين في برلين، الاتحاد إلى التعاون مع تركيا، دون قبول عضويتها فيه، قائلًا: "تركيا تمثل حضارة عريقة، ويجب أن نعمل ونلتقي معها، لكن دون قبول عضويتها في الاتحاد. وندعم إنشاء مجتمع جديد يضم كلًا من تركيا وروسيا والاتحاد الأوروبي، خارج الدول الأوروبية". موضحًا بأنه لا يرى مستقبلًا للاتحاد الأوروبي في حال خروج بريطانيا منه، وانضمام تركيا إليه.

في حين أضاف رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز بقوله: "فتح تركيا أبوابها أمام اللاجئين ليس من الضروري أن يُقابل بإلغاء التأشيرة عن مواطنيها لدخول أوروبا، مؤكدًا على ضرورة تعديل القانون المتعلق بالإرهاب، بصفته

واحدًا من الشروط الأساسية لإلغاء التأشيرة عن المواطنين الأتراك.

في حين صرَّح وزير شؤون الاتحاد الأوروبي «عمر جليك» أن بلاده تركيا، تشعر في الواقع بأنها دولة أوروبية، وإن لم تكن جزءًا من الاتحاد الأوروبي رسميًا، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أهمية إلغاء تأشيرات الدخول عن المواطنين الأتراك للدخول إلى منطقة «شنجن»، موضحًا: "إن تركيا تعمل على تلبية جميع المعايير المطلوبة لإلغاء تأشيرة الدخول إلى منطقة «شنجن» بالنسبة للمواطنين الأتراك"، معتبرًا أن تغيير قانون الإرهاب في تركيا من شأنه أن يضعف قدرتها على مواجهة هذه الظاهرة، ويضعف أيضًا قدرة تركيا على منع وقوع هجمات، ما سيؤثر سلبًا على أوروبا نفسها.

وقد عبر خطباء تنظيم الدولة الاسلامية داعش عن ابتهاجهم من انسحاب بريطانيا من دول الاتحاد الأوروبي، معتبرين ذلك نصرًا لهم، وبداية انهيار ما سموه «الإمبراطورية الأوروبية» وانكسارها. كل ما وقع فسره التنظيم بأنه حدث بفضل الهجمات التي نفذها في عدد من العواصم الغربية وأهمها باريس وبروكسل مصدر اتخاذ القرار الأوروبي، واعتبروا جميع هذه العوامل أدت إلى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي. وتوعد التنظيم بشن مزيد من الهجمات فيها معتبرًا أن انسحاب بريطانيا من دول الاتحاد هو بداية نهاية أوروبا وانهيارها. يرى التنظيم أن الدول الغربية تشن حربًا على تنظيم «الدولة الإسلامية» في مناطق سيطرته في العراق وسوريا وقد قتلت آلاف الأبرياء في تلك المدن بالرغم من الحرب التي يخوضها التنظيم في مختلف الجبهات. وما وجود الكثير من الأوروبيين الذين التحقوا بصفوف التنظيم إلا اعتراف بإجرام بلدانهم في حق المنطقة العربية الإسلامية. وتوقَّع التنظيم انسحاب دول كبرى من هذا الاتحاد الذي بات هشًا وغير متماسك. وأكد نشطاؤه أن عدوى التقسيم والانفلات الأمني ستسري إلى الولايات المتحدة الأمريكية فهي العدو الأول، وستتقسم إلى دويلات صغيرة هي الأخرى من خلال انهيار مؤسساتها العسكرية والخدمية ونظامها

الاقتصادي، مهددين بضرب جميع مصالحها الاقتصادية أينما وجدت، معتبرًا أن الإدارة الأمريكيــة تقودهـا مـافيات وتجـار حـروب وعلـى رأسـها «الماسونية العالمية» التي تحرك خيوط اللعبة وتدير النظام السياسي في أمريكا بحسب مصالح شركاتها الاحتكارية المنفذة في جميع دول العالم.

والكثير يعتقد أن المدّ اليميني . الانفصالي البريطاني سيستدعي بدوره صعود أصوات انفصال إسكتلندا مـن جـديد واحتمـال طلبها الانضمام وحدها إلى الاتحـاد الأوروبـي، وبـذلك تنقلـب مغـامرة الانفصاليين . وبعضهم كان رافضًا لانفصال إسكتلندا عـن بريطانيا ومتحمسًا لتفكيك الاتحاد الأوروبي نفسه . عليـهم وتكـون النتيجـة هـي تفكـك بريطـانيا وليس أوروبا. عمليًا، إن نتيجة الاستفتاء لن تؤثر في شيء هام على بريطانيا ولا على الاتحاد الأوروبي، ولن يفتح آفاقًا جديدة بالنسبة لموضوع المفاوضات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وعلى مدى 40 عامًا، كانت بريطانيا تضع قدمًا داخل الاتحاد الأوروبي وأخرى خارجـه، ومـا جـرى من استفتاء، كان مجرّد سحب للقدم الأخرى إلى خارج الاتحاد، ولن يؤثر ذلك مؤسساتيًا على الاتحاد، وإنما استلمت بريطانيا بما وقع غطاء قانونيًا لوضعها الفعلي القائم، لتصير ألمانيا وفرنسا هما العمود الفقري والثقل الأكبر في الاتحاد الأوروبي، وسيضعف ذلك أيضًا من دور بروكسل. ولن يقود هذا الأمر لطلب "شعوب الجزر" وعلى رأسهم الإسكتلنديون الانفصال من المملكة؛ لأن هناك علاقات تاريخية تربطهم بها، كما أنّ بريطانيا اتخذت الآن خطوة قد تقودها لتكون أكثر الدول تحقيقًا للمكاسب في القرن 21. لكن إذا نجحـت تركيـا فـي التحضـير جيـدًا مـن الآن لمتلازمـة 2030، فإنها ستحظى بحـراك كبيـر جـدًا خـارج إطار الاتحاد الأوروبي. في حين تبلغ الاستثمارات العربية في بريطانيا بما تمثله الدول العربية الغنية ورجال الأعمال الكبار من دور مـهم فـي الاقتصـاد البريطـاني، وخصوصًا فـي قطـاع العقارات وسندات الخزينـة والأسـهم، حيث يبلغ استثمار قطر والكويت والسعودية قرابة 67.5 مليار جنيه إسترليني.

ويذهب خبراء استراتيجيون بأن اختيار الشعب الإنجليزي الانفصال عن الاتحاد الأوروبي يتعلق بحسابات داخلية متعلقة بالاتحاد الأوروبي، بل ومرتبط بصراع القوى على التقاسم الدولي عام 2030، فالعالم يعيش الموجة الأولى من موجات تغيير النظام الاقتصادي العالمي الذي سيبدأ عام 2030، والعاصفة الحقيقية لهذا التغيير ستبدأ في عام 2020. ووجود احتياطي المال لا يعني بقاء النظام المالي قائمًا ومستمرًا، وثروة 100 ملياردير تساوي ما في جيوب 3.5 مليار إنسان على الكرة الأرضية، لن يقود ذلك إلى استمرار النظام وديمومته، ولذلك بدأ العالم يبحث من جديد من أجل الاستثمار، والإنتاج. ومن المتوقع زيادة في نمو السوق خلال المرحلة الجديدة التي يتوجه فيها العالم لاستثمار الأموال في الإنتاج، والبحث عن مصادر الطاقة المتجددة، وما يترتب على ذلك من معادلات العرض والطلب، ولذلك فإنّ تركيا تملك الأرضية لتحقيق الأمرين، كما أنّ بإمكانها استغلال وجودها في أفريقيا، وكذلك في آسيا. حيث يتوقع الخبراء أنْ يصل حجم الأعمال في القارة الإفريقية النامية لمبلغ 6 تريليون دولار بحلول العام 2030. وسترتفع أعداد الطبقة الوسطى في الهند من 50 مليون، إلى 475 مليون، وقد يصل مليار نسمة في الصين، مما يعني أنه بحلول العام 2030، سيولد في هاتين الدولتين 1.5 مليار مستهلك من "طبقة وسطى"، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف عدد المستهلكين في الاتحاد الأوروبي حاليًا. ولذلك فإنّ العالم يتجهز لاقتسام الكعكة من جديد في العام 2030، ولذات السبب، قررت بريطانيا الانفصال على الاتحاد الأوروبي، من أجل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتنضم إليهما كندا وأستراليا ونيوزلندا وهي الدول التي تخطو حثيثًا للاستثمار في ثروات أفريقيا القارة البكر. في الوقت الذي تتشابك فيه دول محور ألمانيا – فرنسا – إيطاليا - أسبانيا، والتي ستتمركز أكثر في مركز الاتحاد الأوروبي، وليس كما يعتقد البعض بأنهم سيحلون الاتحاد الأوروبي، وسبب ذلك هو أنّ هذه الدول بحاجة بعضها البعض من أجل الوقوف في وجه مناورات التحالف الأمريكي البريطاني.

وفي الختام

لقد تباينت الآراء ووجهات النظر بين مسؤولي بريطانيا وبين أفراد شعبها من ناحية والدول الأخرى وخاصة دول الاتحاد الأوروبي أفرادًا وحكومات من ناحية أخرى، حول مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وذلك التباين جاء كنتيجة لتوقعات الآثار التي يمكن أن يتركها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الطرفين، وأن الحد الفاصل للخروج من عدمه هو الاستفتاء لأفراد الشعب البريطاني الذي جرى في 24 يونيو / حزيران 2016.

إن كل الآراء ووجهات النظر لكلا الطرفين المؤيدين والمعارضين لمسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كانت مبنية بالدرجة الأولى على أساس منهج اقتصادي، أي أنها - الآراء ووجهات النظر - تُبنى على أساس التكاليف والأرباح التي ستُترك، إذ إن أحد الطرفين يرى أن الخروج من الاتحاد الأوروبي يؤثر بشكل سلبي على اقتصاد بريطانيا وبالتالي يكون الأفضل عدم الخروج من الاتحاد بناءً على تحليلاته الخاصة. والعكس صحيح، أي أن الطرف الآخر يرى أن الخروج يؤثر بشكل إيجابي على اقتصاد بريطانيا، وبالتالي يكون الأفضل عنده الخروج من الاتحاد بناءً على تحليلاته الخاصة أيضًا. وإن كلا الطرفين المؤيدين والمعارضين هم من داخل بريطانيا شعبًا وحكومةً، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، خارج بريطانيا أي الدول الأخرى شعوبًا وحكومات وخصوصًا شعوب وحكومات دول الاتحاد الأوروبي، هناك من يرى - وهم الأغلبية والأكثر صوابًا - أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيترك آثارًا سلبية على الاقتصاد الأوروبي بناءً على تحليلاته الخاصة. وبالمقابل، هناك من يرى – وهم الأقلية والأقل صوابًا - أن خروج بريطانيا سيترك آثارًا إيجابية على الاقتصاد الأوروبي بناءً على تحليلاته الخاصة أيضًا. وكما ذكرنا أن التحليل ومن ثم الرأي (وجهة النظر) يكون مبنيًا بالدرجة الأولى على المنهج الاقتصادي (التكاليف والأرباح) علمًا أن المنهج الاقتصادي لا يقتصر على التكاليف والأرباح

المادية فقط بل يمكن أن يشتمل على الأرباح والتكاليف الاجتماعية والسياسية والعسكرية... إلخ.

أما بالنسبة للشعب البريطاني، فقد أظهر استطلاع للرأي عن طريق الهاتف الذي أجرته صحيفة "ميل أون صنداي" في يومي الجمعة والسبت المصادف 17 - 18 يونيو / حزيران 2016، شارك فيه 1001 شخص وفق الاختيار العشوائي، أن نسبة المؤيدين للبقاء داخل الاتحاد بلغت 45% فيما تراجعت نسبة الرافضين للبقاء بنسبة 42% بعد أن كانت أغلب الاستطلاعات تشير إلى تفوق نسبة الرافضين للبقاء على المؤيدين للبقاء. وهذا التحول جاء على خلفية اغتيال النائبة العماليّة في البرلمان البريطاني "جو كوكس" في 16 يونيو / حزيران 2016، إذ إن جريمة القتل أدت إلى رد فعل عكسي لما أراده مرتكب الجريمة الذي قالت وسائل الإعلام البريطانية أنه قتل كوكس لأسباب تتعلق بموقفها الداعي إلى البقاء في الاتحاد الأوروبي بينما هو من المعارضين لذلك بشدة، وأنه ينتمي إلى المتطرفين في موقفه هذا.

وأما من خارج بريطانيا، فقد أعربت الدول، خاصة دول الاتحاد الأوروبي، عن عدم رغبتها في خروج بريطانيا من ذلك الاتحاد. وذلك لما لهذا الانسحاب من آثار سلبية على الاقتصاد الأوروبي، إذ إن بريطانيا تحتل مكانة متقدمة على مستوى العالم في أغلب مجالات الحياة وخاصةً الاقتصادية.

وكما سبقت الإشارة، فقد تمثلت رغبة الاتحاد الأوروبي في عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في أنها تنظر إلى حجم الاقتصاد البريطاني على مستوى العالم ومدى أهميته في رفع مستوى الاقتصاد الأوروبي، إذ يُعد الاقتصاد البريطاني من أكبر الاقتصادات في العالم - بناءً على بيانات البنك الدولي - ويحتل المرتبة السابعة اقتصاديًا في عام 2011 بعد اقتصاد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا وفرنسا والبرازيل. ثم احتل مرتبة البرازيل، أي أصبح في المرتبة السادسة في عاميّ 2012 و2013، ثم بلغ المرتبة الخامسة في عاميّ 2014 و2015 بعد كل من أمريكا والصين واليابان وألمانيا، وهذا

يعني أنه اقتصاد متقدم ومستمر بالتقدم. وتمثل بريطانيا 16% من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، كما أن سكان بريطانيا يشكلون 13% من سكان الاتحاد، وعدد السكان يفيد في توفير الأيدي العاملة للاتحاد.

إن زيادة النمو الاقتصادي الأوروبي - الذي يعاني الانخفاض حاليًا - يعني زيادة في إنتاج السلع والخدمات الأوروبية في السنة الواحدة، والتي تتطلب المزيد من الأيدي العاملة البريطانية من أجل إنتاجها. وفي الوقت نفسه، يحتاج الاقتصاد الأوروبي مزيدًا من الأسواق لتصريف منتجاته الفائضة عن الحاجة المحلية وخاصةً أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي وخصوصًا السوق البريطاني على اعتبار أن سكان بريطانيا يحتلون المرتبة الثانية بعد ألمانيا ضمن الاتحاد، فهم يبلغون 64.96 مليون نسمة والذي يشكل تقريبًا 13% من سكان الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 508.5 مليون نسمة في 2015. وبريطانيا تحتل المرتبة الخامسة اقتصاديًا على مستوى العالم من ناحية، وهي أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تكون هناك انسيابية في حركة السلع والأيدي العاملة من الاتحاد وإليها من ناحية أخرى. ولهذا فخروج بريطانيا يمثل خسارة الاقتصاد الأوروبي للسوق البريطاني.

وبالعموم، سيتأثر الاقتصاد الأوروبي في حال خروج بريطانيا من الاتحاد. وجدير بالذكر أن الميزان التجاري يتمتع بفائض تجاري لصالح الاتحاد الأوروبي، أي أن الاتحاد الأوروبي يصدِّر لبريطانيا أكثر مما يستورد منها، ويقدر حجم الفائض بـ 56 مليار جنيه إسترليني. فنمو الاتحاد الأوروبي يتأثر سلبًا في حال خروج بريطانيا من الاتحاد، وبالتالي فإنه ليس من مصلحة الاتحاد وضع حواجز جمركية بل الأفضل له عقد اتفاقيات تجارية معه.

وتخسر موازنة الاتحاد الأوروبي 9 مليار جنيه إسترليني سنويًا عند خروج بريطانيا من الاتحاد، إذ إن بريطانيا تدفع 19 مليار جنيه وتحصل على 10 مليارات جنيه عبر قنوات مثل دعم الزراعة. ولكن إذا أرادت بريطانيا الوصول إلى السوق المشتركة، فعليها أن تستمر في دفع التعويضات للاستفادة من هذه

الميزة، التي تصل إلى 3.5 مليار جنيه إسترليني تقريبًا، وعلى هذا النحو، تخسر موازنة الاتحاد 5.5 مليار جنيه إسترليني.

كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني حرمان الاقتصاد الأوروبي من الصدارة على مستوى العالم وفقدان هيبته وقلة ثقة المستثمرين فيه، كما يعني أيضًا زيادة القيود على انتقال الأشخاص والسلع والخدمات التي تنتقل إلى بريطانيا. فعلى سبيل المثال، إن ألمانيا لا تستفيد فقط من السوق الموحدة عندما تبيع السيارات إلى بريطانيا، بل تستفيد أيضًا عندما تصنع السيارات. إذ إن الصناعة الألمانية بشكل عام تعتمد على الحدود المفتوحة وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، وما يؤكد هذا الكلام في حال الخروج هو دراسة المنظمة البحثية الألمانية التي توصلت إلى أن "الاقتصاد الألماني سيتكبد خسائر تتراوح ما بين 6.2 مليار جنيه إسترليني و41 مليار جنيه إسترليني". لذلك، فإن معظم النخب السياسية والتجارية ودعاة تحرير الأسواق لن تكون سعيدة بخروج بريطانيا المحتمل من الاتحاد الأوروبي.

كما يمكن أن يجعل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الاقتصاد الأوروبي معرضًا للانهيار في المستقبل بسبب أن البلدان الأخرى سترغب بالانسحاب من الاتحاد كما فعلت بريطانيا، وخصوصًا إذا ما لاحظت البلدان الأخرى أن بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد قد تطورت وتقدمت بشكل أفضل مما كانت عليه سابقًا ضمن الاتحاد، وهذا ما يدفع بالسوق الأوروبية الموحدة إلى حالة من الفوضى.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن بريطانيا قد اختارت الخروج من عباءة الاتحاد الأوروبي لتصبح دولة منفردة في قراراتها وغير خاضعة لقوانين أوروبا، وكذلك لن تستفيد من مزايا عضوية الاتحاد.. وخلاصة القول، إن بريطانيا في مرحلة فارقة من تاريخها، وعليها أن توازن بين مكاسب الاتحاد وخسائر الخروج. وما بين هذا وذاك، يكون المستقبل وحده هو العنصر الحاكم لنجاح أو فشل قرار الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

مراجع الكتاب

أولًا: المراجع العربية:

1- شيماء الشرقاوي، عرض كتاب: إعادة إنتاج الديمقراطية، منتدى البدائل العربي للدراسات، أوراق البدائل، أبريل 2015، ص34

2- محمد العجاتي، الأجيال الجديدة في أوروبا من أصول عربية وأزمة الاندماج (النموذج الفرنسي)، في كتاب: الشباب وجماعات العنف.. رؤى شبابية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة روزا لوكسمبورج، 2015، ص27 - 28

3- صحف عربية تحذر من تبعات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العالم العربي، BCC، 30 يونيو / حزيران 2016، https://goo.gl/HGmGBB

4- محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، العدد 431، يناير / كانون الثاني 2015، ص33 - 34

5- محمد أمين، فتح الحدود الأوروبية أمام اللاجئين كابوس يقلق بريطانيا، الجزيرة، 13 مارس / آذار 2016، https://goo.gl/UUNhtj

6- تيريزا ماي، خطاب رئيسة الوزراء إلى اللورد مايور بانكوت، جولدهول، لندن، 14 نوفمبر / تشرين الثاني 2016

7- غاري جيبون، ميركل إلى ماي حول مفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي: نين دانك، قناة 4 الإخبارية، 29 نوفمبر / تشرين الثاني في عام 2016 أفاد جيبون بأن المسؤولين في الحكومة البريطانية في سياق التداول بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قد أشاروا إلى قدرات بريطانيا ومهاراتها في قضايا الدفاع والاستخبارات بوصفها "فائض

أمن"، وجادل أيضًا معهد الحكومة بالقول: "إذا ما تبنّت الولايات المتحدة موقفًا أكثر عزلة حينها سيكون التعاون الأمني الجاري مع المملكة المتحدة أكثر قيمة؛ هذا يمكن أن يقوي موقف المملكة المتحدة التفاوضي في محادثات خروجها من الاتحاد الأوروبي، طالما يمكنها أن تستخدم الوعد بالتعاون الجاري حول التدابير الأمنية لاستخراج اتفاق من الاتحاد الأوروبي أكثر ملاءمة. ينظر: روبين مونرو، ماذا سيعني للرئيس ترامب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي؟، معهد الحكومة، 21 نوفمبر / تشرين الثاني 2016

8- ماثيو كيب، "موازنة الاتحاد الأوروبي ومساهمة المملكة المتحدة"، مكتبة مجلس العموم، ملخص ورقة 06455، 1 نوفمبر / تشرين الثاني 2016، ص8

9- وزارة الدفاع، المملكة المتحدة تصعد من تدابيرها من أجل طمأنة الحلفاء الأوروبيين، 26 أكتوبر / تشرين الأول 2016

10- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري 11 فبراير / شباط 2015، ص210

11- الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.. سلبيات أم إيجابيات اقتصادية؟، فرانس 24، 24/6/2016

12- د. عمرو الشوبكي، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

13- غالبية الإسكتلنديين تؤيد الانفصال عن بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي، فرانس 24، 26/06/2016، http://f24.my/29cutaT

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

1- Douglas Webber (2014). How likely is it that the European Union

will disintegrate a critical analysis of competing theoretical perspectives. European Journal of International Relations, 20 (2), 342.

2- Desmond Dinan (2007). Fifty years of European integration: A remarkable achievement. Fordham Int'l LJ, 31, 1118-1142.

3- Ludger Kuhnhardt (2011). Crises in European Integration: Challenges and Responses, 1945-2005. Berghahn Books.

4- Dermot Hodson (2016). Eurozone Governance: From the Greek Drama of 2015 to the Five Presidents' Report. JCMS: Journal of Common Market Studies, 54 (S1), 150-166.

5- Douglas Webber (2014). How likely is it that the European Union will disintegrate, op. cit, p. 351.

6- Sara Hobolt and James Tilley (2016). Fleeing the centre: the rise of challenger parties in the aftermath of the Euro crisis. West European Politics, 39 (5), 971-991.

7- Hanspeter Kriesi (2016). The Politicization of European Integration. JCMS: Journal of Common Market Studies, 54, 32-47.

8- Rishi Iyengar (2016, June 24). These 3 Facts Explain Why the U.K. Held the “Brexit” Referendum. Time, Retrieved June 30, 2016 from

http://time.com/4381184/uk-brexit-european-union-referendum-cameron/

9- Rowena Mason (2016, June 24). How did UK end up voting to leave the European Union. The Guardian, retrieved June 30, 2016 from

http://www.theguardian.com/politics/2016/jun/24/how-did-uk-end-up-voting-leave-european-union

10- Matthew Harries (2016). Brexit and Political Malpractice. Survival, 58 (3), 31-40.

11- Stephen George (2000). Britain: Anatomy of a Eurosceptic state, Journal of European Integration, 22(1), 18.

12- Martin McKee and Michael J. Galsworthy (2016). Brexit: a confused concept that threatens public health. Journal of Public Health, 38(1), 3-5.

13- Wyn Grant (2016). The challenges facing UK farmers from Brexit. EuroChoices, 15(2), 11-16.

14- Tim Oliver (2016, March). What impact would a Brexit have on the EU, Dahrendorf Analysis, LSE Ideas, Retrieved June, 2016 from

http://www.lse.ac.uk/IDEAS/pdf/Dahrendorf-pdf/Dahrendorf-Analysis-Brexit-Tim-Oliver.pdf

15- Isla Binni (2016, August 23). Germany, France, Italy say Europe must move forward after Brexit vote. Reuters. Retrieved August 2016 from

http://uk.reuters.com/article/uk-europe-crisis-meeting-idUKKCN10X15W

16- Laszlo A. Koczy (2016, May). How Brexit affects European Union power distribution. Discussion Papers, MT-DP 11/2016, Institute of

Economics, Centre for Economic and Regional Studies, Hungarian Academy of Sciences. Retrieved August 2016 from

http://real.mtak.hu/1/35682/MTDP.1611pdf

17- Oliver Patel and Christine Reh (2016). Brexit: The Consequences for the EU's Political System, UCL Constitution Unit Briefing Paper. Retrieved July 2016 from https://britaineurope.files.wordpress.com/06/2016/briefing-paper -.2pdf

18- Ian Bond, Sophia Besch, Agata Gostyska-Jakubowska, Rem Korteweg, Camino Mortera-Martinez and Simon Tilford (2016, April). Europe after Brexit: Unleashed or undone, Centre for European Reform. Retrieved July 2016 from

https://www.cer.org.uk/sites/default/files/pb_euafterBrexit_15april .16pdf, p.3-4.

19- Karn E. Smith (2016). Would Brexit spell the end of European defence, LSE Blog. Retrieved August 2016, from http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/02/07/2015/would-brexit-spell-the -end-of-european-defence/

20- Giovanni Faleg (2016, July 26). The Implications of Brexit for the EU's Common Security and Defence Policy, Centre for European Policy Studies Commentaries. Retrieved August 2016 from

https://www.ceps.eu/publications/implications-brexit-eu's-common -security-and-defence-policy

21- Michael Emerson (ed.), Britain’s Future in Europe: The known Plan A to remain or the unknown Plan B to leave, (Brussels: Centre for European Policy Studies, 2nd Revised edition, March 2016) pp 224.

22- Brian Wheeler & Alex Hunt، "Brexit: All you need to know about the UK leaving the EU"، BBC NEWS، July 2016، available on:

http://www.bbc.com/news/politics/eu_referendum/results

23- Carmen Fishwick، Meet 10 Britons who voted to leave the EU، The guardian، 25.06.2015 Available on: http://www.theguardian.com/politics/

24- Heather Stewart and Rowena Mason, Nigel Farage's anti-migrant poster reported to police, The Guardian, 16.06.2015. https://goo.gl/CT21hx

25- Rowena Masson, Iain Duncan Smith: UK risks Paris-style attacks by staying in the EU, The Guardian, 21.02.2016, https://goo.gl/vjsMVS

26- EU referendum: Ex-military officers fighting for EU exit, BBC news, 25.05.2016, https://goo.gl/eaePB4

27- The data team, the rise of the far right in Europe, The Economist, 24.05.2016, https://goo.gl/ct3SoV

28- Angelique Chrisafis, European far right hails Brexit vote, The Guardian, 24.06.2016, https://goo.gl/DlFsuk

29- Aisha Gani, Muslim Population in England and Wales nearly doubles in 10 years, The Guardian, 11.02.2015, https://goo.gl/e1wUJ5

30- Andrew Sparrow, British jihadists 'should be stripped of citizenship', says David Davis, The Guardian, 24.08.2014, https://goo.gl/krRkGC

31- Alan Travis, Theresa May to tell Tory conference that mass migration threatens UK cohesion, The Guardian, 6.10.2015. https://goo.gl/3qUKDS

32- "EU referendum: The result in maps and charts," BBC, 24/06/2016,
accessed on 30/6/2016, at: http://bbc.in/28TRi57

33- David Cameron, "EU speech at Bloomberg," Bloomberg, 23/01/2013, accessed on 30/6/2016, at: http://bit.ly/LBzZU4

34- Shane Croucher, "EU referendum: How many UK citizens live in the European Union and where?" International Business Times, 28/10/2015, accessed on 30/6/2016, at: http://bit.ly/29exbxW

35- Roland Freudenstein, Eoin Dera and Aggelos Aggelou, "BREXIT IN FOCUS: Six ways it will fundamentally change the EU," Wilfried Martens Center for European Studies (June 2015), accessed on 30/6/2016, at: http://bit.ly/294rn9w

36- John Springford and Simon Tilford, "The Great British trade off: The impact of uk's leaving the EU on UK's trade and investment," (January 2014)

د. محمد صادق إسماعيل

- مدير المركز العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- دكتوراه العلوم السياسية في العلاقات الدولية بمنطقة الخليج العربي.
- ماجستير العلاقات الدولية بمنطقة الخليج العربي.
- ماجستير الإدارة العامة والسياسات العامة.
- بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.
- ضيف ومحلل سياسي في العديد من القنوات الفضائية المصرية والعربية.
- صدر للكاتب قرابة الأربعين كتاب في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والإدارية.
- للكاتب عشرات الدراسات والأبحاث والمقالات المنشورة والمحكمة بالدوريات العربية.
- حصل الكاتب على عشرات الجوائز البحثية والأكاديمية في مختلف مجالات البحث العلمي في مصر والعالم العربي.

للتواصل:

m_sadek1976@yahoo.com